



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 ۛۛ



Checked  
 1987



ۛۛۛۛ	ۛۛۛۛ
ۛۛۛۛ	ۛۛۛۛ
ۛۛۛۛ	ۛۛۛۛ

• (فهرس قانون التجارة) •

صفحة

- ٠٣ المقالة الاولى في التجارة من حيث هي وفيما عده كتب  
٠٣ الكتاب الاول في المصيرين  
٠٥ الكتاب الثاني فيما يتعلق بدفاتر التجارات  
٠٧ الكتاب الثالث في الشركات وفيه فصولان  
٠٧ الفصل الاول في انواع الشركات وما يتعلق بها من الاحكام  
١٤ الفصل الثاني في وقوع النزاع بين الشركاء وكيفية فصله  
١٦ التذييل الاول للكتاب الثالث المتعلق بالشركات وهي شركة المضاربة  
بالسهم وهو خمسة عشر بندا  
٢٠ التذييل الثاني في شركة المسؤولية المحدودة وهو اثنان وثلاثون بندا  
٢٨ التذييل الثالث فيما يخص نسخ بعض البنود وتجميع المحاكمات التي في  
المحاكم قبل نسخ ما نسخ على موجب المنسوخ وفيه ثلاثة بنود  
٢٩ الكتاب الرابع في انفصال اموال الزوجين  
٣١ الكتاب الخامس في بيان مجمع التجار المسمى بورصة التجارة وفي بيان  
وكلاء الصيرفة اى عماسرة النقود و عماسرة البضائع ووظائفهم وفيه فصول  
٣١ الفصل الاول في بورصة التجارة  
٣١ الفصل الثاني فيما يتعلق بوكلاء الصيرفة والعماسرة ووظائفهم  
٣٥ الكتاب السادس فيما يتعلق برهن المتقولات وبتوكيل الوكلاء في  
المعاملات وفيه فصول  
٣٥ الفصل الاول في رهن المتقولات  
٣٧ الفصل الثاني في وكلاء العمولة المسماة بالقومسيونير  
٣٧ الفصل الثالث في وكلاء نقل البضائع برا وبحرا  
٣٩ الفصل الرابع فيما يخص المكاري المتعهد بنقل البضائع اى ناقل  
البضائع برا وبحرا  
٤٠ الكتاب السابع في احكام البيع والشراء  
٤٠ الكتاب الثامن فيما يتعلق بسندات الحوالة المسماة باسم كيبالة وهي

السفينة وبسندات الميزون التي وفادها عند حلولها يكون تحت اذن  
رب الدين وفي أحكام المصلحة المطلوبة التي يغتفر حقوق الحوالة  
والسندات التي تحت اذن باتقضاها وفيه فصول

٤١ الفصل الأول في شروط سندات الحوالة وتشمل على عدة فروع

٤١ الفرع الأول في شروط سندات الحوالة

٤٢ الفرع الثاني في كفالة الحوالات بمقابل الوفاء

٤٤ الفرع الثالث في قبول المالك عليه الحوالة

٤٥ الفرع الرابع فيما يتعلق بسند الحوالة بالواسطة

٤٦ الفرع الخامس في حلول مواعيد صرف الحوالات

٤٧ الفرع السادس في مناقلة سندات الحوالة بعيداً بملو المناقلة على ظهر

السندات

٤٨ الفرع السابع في ضمان سندات التحويل

٤٨ الفرع الثامن في كفالة الحوالة المسماة (أوال) أي كفالة العهدة

٤٩ الفرع التاسع في كيفية دفع الحوالات

٥١ الفرع العاشر في كيفية دفع الحوالة من الواسطة عن المحيل الاصل

أو غيره من المهيئين المتناقلين

٥٢ الفرع الحادي عشر في حقوق حامل سند الحوالة وواجباته

٥٦ الفرع الثاني عشر في اعلان المعاوضة الاستحقاقية التي الغرض منها

الاستنكار والرد المنجزة برؤسته أي استنكار ما حصل ورده

٥٨ الفرع الثالث عشر في تجديد الحوالة بالمعارضة الاستحقاقية في شأن

الامتناع من قبولها بسند آخر يسمى في عرف التجار بكيو أي سند

الرجوع

٦١ الفصل الثاني في بيان سبب الدين المؤجل الذي يجب دفعه عند حلول

المعادل ب الدين أو لمأذونه المسي سند تحت اذن

٦١ الفصل الثالث في بيان المدة التي يغتفر باتقضاها حق التداعي والطلب

٦٢ المقالة الثانية فيما يتعلق بالتجارات البحرية وفيه عدة كتب

Checked  
1987

٦٢. الكتاب الاول فيما يخص السفن ومراكب الملاحة  
 ٦٦. الكتاب الثاني فيما يتعلق بحبس السفن وبيعها  
 ٧٢. الكتاب الثالث فيما يتعلق بملالة السفن البحرية  
 ٧٣. الكتاب الرابع فيما يتعلق بطان السفينة  
 ٨٠. الكتاب الخامس في عقد الاتفاقات مع الطوائف البصرية  
 ومستخدميها واستجارهم  
 ٨٥. الكتاب السادس في عقد ايجار السفن واصكترائها كالأربعة  
 بالسند الرسمي  
 ٨٧. الكتاب السابع في بيان سند النخبة المسمى بحافظة الرسالة  
 ٨٨. الكتاب الثامن فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون  
 ٩٤. الكتاب التاسع في عقد الاقتراض البحري المعلق على الحوادث  
 البحرية المقيمة المسمى قرض الجبض والنجيب  
 ١٠٠. الكتاب العاشر في أحكام الكفالات البحرية من الاخطار ونسعى  
 بالتأمينات البحرية وتعرف عند التجار بالسكودناه وفيه فصول  
 ١٠١. الفصل الاول في عقد التأمين وكيفية وموضوعه  
 ١٠٧. الفصل الثاني فيما يتعلق بأجبات المؤمن والمؤمن له  
 ١١٤. الفصل الثالث في أحكام ترك الاشياء المكفولة بالتأمين والتبرى عنها  
 للمؤمن وطلب الوفاء بقيمتها منه  
 ١٢٢. الكتاب الحادي عشر في الحسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسماة  
 في اصطلاح أهل الملاحة بالعوارية)  
 ١٢٦. الكتاب الثاني عشر في الطرح وتعويض الخسارات  
 ١٣٠. الكتاب الثالث عشر فيما يتعلق بالمدد وفوات الحقوق باقتضاها  
 ١٣١. الكتاب الرابع عشر فيما يتعلق بدفع الخصومة  
 ١٣٢. المقالة الثالثة فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيها عدة كتب  
 ١٣٢. الكتاب الاول في ذكر التفليس وفيه عدة أبواب  
 ١٣٢. الباب الاول في كيفية اعلان التفليس وما يترتب على طلبه

- ١٣٧ الباب الثاني في نصب محكمة التجارة أمننا من طرفها وكيلاتها في اجراء عملية تفليس من أصدرت الاعلام بانتهار تفليسه
- ١٣٨ الباب الثالث فيما يتعلق بنظم محلات المفلس والاحكام الواجب اجراؤها في حقها
- ١٤٠ الباب الرابع في تعيين وكلاء ديون التفليس وقتيا واستبداهم
- ١٤٢ الباب الخامس في بيان وظائف وكلاء الديون وفيه فصول
- ١٤٣ الفصل الاول في ذكر احكام عمومية
- ١٤٤ الفصل الثاني في بيان فلك الاختتام وبرد اموال المفلس وتأصيلها
- ١٤٦ الفصل الثالث في بيع بضائع المفلس وأمتعته واستخلاص الديون المطالبة له
- ١٤٨ الفصل الرابع فيما يتعلق بهدليات تحفظية تخص التفليس
- ١٤٨ الفصل الخامس في تحقيق الديون التي على المفلس
- ١٥٣ الباب السادس في المصالحة في مادة الديون وفي اتحاد القرماء وفيه فصول
- ١٥٥ الفصل الاول في تجميع ارباب الديون وعقد الجمعية
- ١٥٤ الفصل الثاني في المصالحة بين المفلس وغرمائه (وهي مائسي قوتقوردان) وفيه فروع
- ١٥٤ الفرع الاول في عمل المصالحة
- ١٥٧ الفرع الثاني فيما يتعلق على تمام المصالحة من النتائج
- ١٥٨ الفرع الثالث فيما يتعلق بطلان المصالحة مع المديون وفسخها
- ١٦١ الفصل الثالث في قفل عملية التفليس وختامها اعدم كفاية مال المفلس بمصارفها
- ١٦٢ الفصل الرابع فيما يسمى في عرف التجار باتحادية ارباب الديون
- ١٦٨ الباب السابع فيما يتعلق بانواع ارباب الديون من جهة الامتياز وعدمه وبيان استيفاء حقوقهم في صورة التفليس وفيه فصول
- ١٦٨ الفصل الاول فيما يتعلق بالاشخاص المتعهدين مع المفلس المتكافلين

معهم في التزام دفع الدين

١٧٠ الفصل الثاني فيمن يندهم رهن متاعى من أرباب الديون أو من لهم

حق الامتياز على أموال المقتلس المتاعية

١٧٢ الفصل الثالث في ذكر حقوق أرباب الديون الذين بأيديهم رهن

عقارى أو لهم حق الامتياز على العقار

١٧٦ الفصل الرابع في حقوق زوجات المقتلسين

١٧٨ الباب الثامن في بيان تقسيم مال المقتلس على غرمائه وصفيته حساب

عن أمتته

١٨٠ الباب التاسع فيما يتعلق ببيع عقارات المقتلس

١٨١ الباب العاشر فيما يتعلق باسترداد ما اشتراه المدين لبايعه بعينه

١٨٣ الباب الحادى عشر فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام فى قضايا

الافلاس

١٨٥ الكتاب الثانى فى التغليس الناشئ عن سوء الاختيار وما يترتب عليه

من الاحكام وفيه عدة أبواب

١٨٥ الباب الاول فيما يتعلق بتقليس التقرىط والتقصير وما يترتب عليه

من الاحكام

١٨٨ الباب الثانى فيما يتعلق بتقالس التدليس والحيلة

١٨٨ الباب الثالث فى الغيوب الكبيرة والصغيرة المركبة فى التغاليس

عن ليسوا بمقتلسين وانما هم فى حكم المقتلسين وعنزلتهم

١٩١ الباب الرابع فى ادارة أموال المقتلسين فى حالة التقالس الناشئ عن

سوء الاختيار بقسميه وهما تقالس التقرىط والتقصير وتقالس

الحيلة والتدليس

١٩٢ الكتاب الثالث فى كيفية اعادة اعتبار المقتلس اليه فانونا

١٩٥ المقالة الرابعة فيما يتعلق بالاقضية التجارية وفيها عدة كتب

١٩٦ الكتاب الاول فى تنظيم المحاكم التجارية

٢٠١ الكتاب الثانى فى بيان وظائف محاكم التجارة وخصائصها

مضيفة

- ٢٠٤ الكتاب الثالث في بيان الهاكمة امام محاكم التجارة  
 ٢٠٥ الكتاب الرابع في صورة اقامة الدعاوى المحالة على المحاكم الكبرى  
 الملوكية من الدعاوى التجارية  
 ٢٠٧ تكملة قانون التجارة في الهاكيات



\* (خطا وصواب قانون التجارة) \*

مصحفه	سطر	خطا	صواب
٠٠٥	١٩	بعلامه	بعلامته
٠٣٠	٢٢	لاجرء	لاجرء
٠٣٢	٠٩	أن يتأجروا	أن يتأجروا
٠٤٠	١٠	الكتاب الشائع	الكتاب الشائع
٠٤٣	٢١	وعلى كلتي حاتى	وعلى كلتا حاتى
٠٤٧	١٥	كل فسخة	كل فسخة
٠٥١	٠٥	ذمه المحيل	ذمة المحيل
٠٧٣	٢١	ن لهم	لهم
٠٧٨	٠١	ان ربا يتجر	أن يتجر
٠٧٩	٢٧	تقرير	تقريره
٠٨٧	٢١	نسخة	ونسخة
٠٨٧	٢٥	أوسند ضمان	أوسند تعهد عدم اخراجها الى البلاد الاجنبية
٠٨٩	٢١	لبضائع	البضائع
٠٩٤	٢١	أوغد	أوغير
١٠٣	٢١	لبطائنها	لقبطائنها
١٠٦	١٤	موخه	الحفا
١٠٦	٢٠	موخه	الحفا
١٠٨	١٢	لاخطار	الاخطار
١١٥	٠٧	يجب التبرى	يجب للتبرى
١٥٩	٢٧	يزها	يزرها
١٧٧	١١	زوا الالة	أو الالة
١٧٩	٢٥	فيحجز حصته	فيحجز حصتهم
١٨٣	٠٨	درالمبيع	ردالمبيع
٢٠١	١٦	الاعمال التجارية	الاعمال التجارية



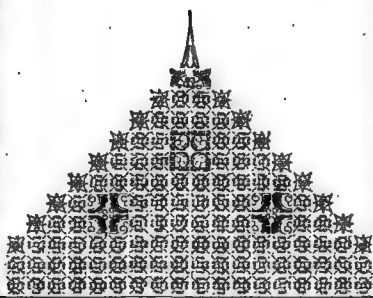
تعريب قانون التجارة من اللغة الفرنسية  
لحضرة رفاعة بن ناظر قلم الترجمة  
وأعضاء قوميون  
المدرس  
المصرية



*Mohamed*  
*Aly pasha*

1298





### بسم الله الرحمن الرحيم

بجملتك اللهم تجارتي راجحه وبالصلاة والسلام على صفوة خلقك بضاعتنا  
ناجحه فتضرع اليك اللهم بحفظ حافظ رأس مال الوطن والباذل في منحه  
بالقوائد الجمة أغلى غن ألا وهو الملك الجليل خديو مصر اسمعيل يسر  
النهمة لأسباب مقاصده الخيرية الوثيقة واجعل توفيقه للفضل والعدل  
رفيقه

أما بعد فهذه انعم رب قانون أحكام التجارة وتقريره للافهام بأسهل عبارة  
أخرجته من القرن ساوي الى الاعراب اخراج السيف من القراب اجابة  
للاوامر العلية الخديوية واصابة اكتميل ترجمة قوانين نابليون الاقول  
امير اطوار القرن ساوي لاسيما وان هذا القانون التجاري مما تمس اليه  
الحاجة في غالب الاحوال والافاق حيث اتسعت الآن في مصر نادائرة  
المعاملات بين أهالي الممالك الاوروبية وكثرت التعاقبات فصار لا بأس  
لارباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملة الجارية عند الاجانب بل صار  
الاطلاع عليها لمن يعقد عقود التجارات معهم من الواجب فلهذا حسن ابراز

هذا القانون بالعريضة الى حيز الوجود وسمعت بطبعه وتتميله عنابة  
 الخديو والاكرم مولى الكرم والجلود لازال انعامه على وطنه المنيف آخذاً في  
 كمال الازدياد ولا يرح اسمه الشريف دائماً معدوداً في عصره بين أسماء الملوك  
 الاجناد وهما هو التعريب

### المقالة الاولى

\*(في التجار من حيث هي وفيها عدة كتب)\*

### الكتاب الاول

في التجارين وفيه بنود

\*(بند ١)\*

يتصف بالتاجر كل من يتعاطى أعمال التجارة ويتخذها حرفة عادية راجع  
 بند ٦١٨ و ٦٩١ و ٦٣١ من قانون التجارة

\*(بند ٢)\*

كل فاسد كرا كان أو أتى خروج من الحجر في سن ثمان عشرة سنة كاملة  
 وأراد أن يقتنم رخصة التصرف والاذن في التجارة بموجب بند ٤٨٧ من  
 القانون المدني لا يساح له أن يشترع فيها ولا أن يوصف بوصف الرشد بالنسبة  
 لعقد العقود التجارية مع غيره الا بشرطين

الاول أن يكون قبل الشروع فيها اذناً بالتجارة من أبيه ان كان له أب أو من  
 أمه ان لم يكن له أب أو كان أبوه ممنوع التصرف أو غائباً أو باذن من شوري  
 العائلة المصدق عليه باعلام من المحكمة المدنية عند عدم وجود الأب والأم  
 الثاني أن تسجل وثيقة الاذن وتفتش صورتها بالاصناف في محكمة التجارة  
 ببلدة سكنى هذا القاصر الذي يريد الشروع في التجارة راجع بند ٤٧٦  
 وبند ٤٧٧ و ٤٨٧ و ١١٢ و ١٣٠ من القانون المدني و ٨٨٥  
 من قانون اقامة الدعاوى

\*(بند ٣)\*

يجرى منطوق البند السابق في حق القاصرين ولو لم يكونوا تجاراً فيما يتعلق  
 بجميع العمليات المنصوص على أنهم من متعلقات التجارة بموجب منطوق

بشلى ٦٢٢ و ٦٢٣ من قانون التجارة وبشلى ١٣٠ و ١٣١  
من القانون المدنى و ١١٤ من قانون التجارة

\*(بند ٤)\*

لا تعتبر المرأة بموجب الاصول تاجرة فى العرف الا اذا اذن لها فى ذلك زوجها  
الرشد فان كان الزوج قاصرا عن سن الرشد لا يصح ان تعد تاجرة الا باذن  
المحكمة اياها فى التجارة راجع بند ٢٢٠ و ٢٢٦ من القانون المدنى  
وبند ١١٣ و ٥٥٧ وما بعده من قانون التجارة

\*(بند ٥)\*

اذا اعتبرت الزوجة تاجرة عرفية ساغ لها بدون اذن زوجها ان تعقد العقود  
المتعلقة بنوع تجارتها وفى هذه الحالة يكون زوجها متضامنا معها ومشاركين  
فى التكافل طبعاً اذا كانا خليطين فى الاموال

ولا تعد الزوجة تاجرة عرفاً اذا كانت تسير فقط بيع تجارة زوجها بالبيع  
المسمى فى عرف التجارة بالقطاى وكذلك لا تعد الزوجة تاجرة عرفاً الا اذا  
اتخذت لنفسها تجارة غير تجارة زوجها فان كانت الزوجة قاصرة وأرادت  
الدخول فى التجارة فانه يجرى العمل فى حقها بمنطوق بند ٢ ولو كان الزوج  
بالغاً سن الرشد ورضى لها الدخول فى التجارة راجع بند ٥٧٧ وما بعده من  
القانون المدنى وبند ٤٦٠ وبند ٤٨٤ و ٤٨٧ و ١١٢٥ و ١٣٠٨ و  
٥٠٨ و ٢٠٨ و ٢١١ و ٢١٢ من القانون المدنى وبند ٩٥ من المحاكمات

\*(بند ٦)\*

يجوز للتجار القاصرين الماذونين فى التصرف كما سبق ان يرهقوا عقاراتهم  
بأنواع الرهون التضمينية بل لهم ان يتصرفوا فيها بأنواع التصرفات بشرط ان  
يكون ذلك بموجب الاصول المقررة فى بند ٥٧٧ وما بعده من القانون المدنى

\*(بند ٧)\*

ويجوز أيضاً للتساق المعهودات قانوناً من أرباب التجارة أن يرهق عقاراتهم  
رهن العادة أو رهن الضمان وأن يعينه وانما اذا كانت املاكهم  
مشروطة بجهاز زوجية لهم عند الزواج على موجب قانون تجهيز الزوجية  
فلا يجوز لهم رهنها رهن ضمان ولا تصرفهم فيها بائناً اجهازها عن ملكهم

الافى الاحوال المحدودة وبالشروط المذكورة فى القانون المدنى راجع  
بندى ٢٢٣ و ١٥٥٨ مدنى

## الكتاب الثانى

فما يتعلق بدفاتر التجارات

\*( بند ٨ ) \*

يجب أن يكون لكل تاجر جريدة يومية يقيد فيها يوم ما عليه وما له من  
الدين وعمليات تجارته ومعاملته أخذاً وعطاءً وما يقبله من أئذان  
الحالات وما يعطيه منها من نفسه أو تحت اذنه وما أشبه ذلك  
وبالجملة فعليه أن يقيد فى هذه اليومية جميع الوارد والمتصرف أياً ما كان  
وفى آخر كل شهرين مقدار ما أنفق على منزله وهذه الجريدة اليومية ضرورية  
بمخلاف غيرها من الجرائد المتخذة للتجارة فانها ليست مثلها فى درجة الزوم  
ويجب على التاجر أيضاً ان يضع فى محفظة جميع ما يرده من المكاييب المتعلقة  
بالتجارة وان يفتح جريدة يقيد فيها جميع الصلاد منه فى دفتر الصادرات من  
المكاييب والرسائل من كل ما يتعلق بالمعاملات راجع بند ١٧٨٥ من  
القانون المدنى وبندى ٨٤ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٢١ و ٢٢٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦  
و ٥٩١ من هذا القانون وبند ٤١١ من قانون العقوبات

\*( بند ٩ ) \*

ويجب على التاجر أيضاً ان يعمل كل سنة جرداً بدفترتاصيل يحصر فيه ما يملكه  
من عقارات أو متقولات ويحصى فيه أيضاً ما عليه وما له ويحصى به علاميه  
الاعتىادية وينقله سنة بسنة فى جريدة معدة لذلك

( بند ١٠ )

يجب أن يضع على كل من جريدة اليومية وجريدة الجردات السنوية طرته  
وعلامته المراجعة وأما دفتر قيد المراسلات والمخاطبات الصادرة فلا يلزم فيه  
اجراء هذه الرسوم

ويجب فيما يكتب فى هذه الجرائد أن يكون بحسب ترتيب التواريخ وان لا  
يقتل الكتاب فراع ولا يياض وان لا يكون فيها تخارج ولا هوامش

## \* (بند ١١) \*

الجراند الواجب تنظيمها بمطوق بندي ٨ و ٩ كما ذكر أعلاه يجب أيضا تنظيمها بالعدد ووضع علامة الطرة والمراجعة عليها بأمر من أحد قضاة محكمة التجارة أو من عمدة الناجية المسجلة أيضا بالدارة البلدية أو من أحد وكلائه على الوجه المعتاد وبدون دفع رسم وكل تأخر ملزوم بحفظ هذه الجرائد من الضياع مدة عشر سنوات

## \* (بند ١٢) \*

يجوز أن تصادق على هذا الوجه يجوز اعتمادها للقاضي وأن يخذها بحجة في القضاء بين التجار فيما يتعلق بالمعاملات التجارية راجع بند ١٢٢٩ و ١٢٣٠ من القانون المدني وبند ١٠٩ من هذا القانون

## \* (بند ١٣) \*

جميع الجرائد التي يجب على التجار تنظيمها على الوجه السابق إذا لم تستوف الشروط المتقدمة لا يجوز إبرازها عند المرافعة ولا تكون حجة في الأحكام التجارية بالنسبة لأربابها فضلا عما يترتب على المخالفة فيما سبق في ذكره في حق برادة المحكوم عليهم بالتفليس أو التمس راجع بند ١٢٢١ من القانون المدني وبند ١٧ و ١٥٨ و ٥٩١ من هذا القانون

## \* (بند ١٤) \*

ليس للمحكمة أن تطلب الجرائد التجارية ولا دفاتر الجرد للاطلاع عليها ومناظرتها إلا في قضايا الموارث والأموال المشتركة بين الزوجين والقضايا المتعلقة بفتح الشركات والقسمة بين الشركاء وقضايا التفليس راجع بند ١٦٨٦ و ١٧٥١ من هذا القانون وبند ٨١ و ٨٤٢ و ١٤٧٦ و ١٦٨٦ و ١٨٧٢ من القانون المدني

## \* (بند ١٥) \*

يجوز للقضاة في أثناء المحاكمات أن يأمر واجبل الجرائد التجارية للاطلاع عليها ولا تنتظر فيها بل يضرحو الكشف اللازم من محلها فيما يتعلق بدعاوى الأشخاص راجع بند ١٢٥٣ من القانون المدني وبند ٢٥٤ محاكمات

## \* (بند ١٦) \*

إذا لم يقدم الجرائد التجارية للمحكمة أو طلبتها رسميا بإعلام أو بأمر وكانت

محال الجزاء بعدد من محكمة التجارة المباشرة لأقامة الدعوى جاز للقضاء أن يرسلوا مندوبا مختصا الى محكمة التجارة التي بها عمل الجزاء للكشف على ذلك أو يستتبعوا عنهم قاضي خط ذلك المحل في اخراج الكشف المطلوب فيضيرا مستخرجا به تخرج ضرورة محضر مضمونه ترسل الى المحكمة المباشرة للدعوى راجع بند ١٠٣٥ محاكمات

\*(بند ١٧)\*

اذا رضى خصم بأن يقبل على نفسه ما في جزاء خصمه ويحكم عليه بما فيها فطلبت الجزاء ثمن الخصم الاخر فامتنع من تقديمها للاطلاع عليه فلقاضي أن يستخلف الخصم الراضى بقبول ما في الجزاء على ما يراه فيها الفصل الحكم بذلك راجع بند ١٣٦٦ من القانون المدني وبند ١٢٠ محاكمات وبند ٣٦٦ جنائيات

## الكتاب الثالث

في الشركات وفيه فصلان

### الفصل الاول

في أنواع الشركات وما يتعلق بها من الاحكام

\*(بند ١٨)\*

يتم عقد الشركة على قواعد الحقوق المدنية وعلى الاصول التجارية والاتفاقات بحصول ما تراضى عليه الجانبان المتعاقدان راجع بندي ١٣٨٢ و ١٨٧٣ مدني

\*(بند ١٩)\*

الشركة التجارية المعتبرة في المعاملات ثلاثة أنواع  
النوع الاول شركة المقايضة المسماة شركة قول القيف أي الشركة الكلمة  
النوع الثاني شركة المضاربة المسماة شركة القومدين أي توكيل أرباب المال لأرباب العمل  
النوع الثالث شركة الوجوه المسماة شركة انونيم أي الغير المتسببة لاسماء



الشركاء) كالقومية العززية والسويسية) راجع بند ٤٧ وما بعده تجارى

\*(بند ٢٠)\*

شركة المفاوضة هي المتعقلة بين اثنين فأكثر قصد التجارة على وجه الشركة

بينهم لغرض الربح راجع بنود ٢٩ و ٤١ وما بعده تجارى

\*(بند ٢١)\*

يجوز أن تسمى هذه الشركة بأسماء بعض الشركاء الأحياء لتعرف بعنوانهم

دون غيرهم من المتوفين الذين ينقطع تسميتهم إن كانت قد سحبت بأسمائهم

فلا يعتبرون في اسم الشركة التجارية فيما يترب عليها من الأحكام وليس

المتوفون لهم دخل في عنوانها راجع بندي ٢٣ و ٢٥ تجارى

\*(بند ٢٢)\*

فالشركة تحت اسم كل واحد يجب تأسيس عقد شركة المفاوضة المستقل على

أسمائهم هم متضامنون في جميع عقود الشركة وتعهدها ولو في حالة ما إذا

وضع أحد الشركاء ماضاً على عقد من العقود بشرط أن يكون ذلك العقد

باسم الشركة راجع بند ١٨٦٢ مدني

\*(بند ٢٣)\*

تتعقد شركة المضاربة من شريك واحد أو عدة شركاء مسؤولين ومتضامين

وهو الجانب الأول مع شريك واحد أو عدة شركاء مدافعين للمال وهو الجانب

الثاني المسمى في الشركة الشريك بالمال أو الشركاء بالأموال وتكون إدارة

حركة هذه الشركة تحت عنوان واحد وتسمية واحد معلومة وبشرط أن

تكون أداوتها في يد شريك واحد أو أيدي عدة من الشركاء المسؤولين

المتضامين (يعني من أصحاب العمل لامن أصحاب المال) راجع بند ١٢٠٠ مدني

\*(بند ٢٤)\*

إذا كان في الشركة عدة شركاء متضامنون واصطلحوا على تسمية واحدة

بعنوان واحد لاسم الشركة سواء كانوا كلهم يديرون حركة المصلحة معا

أو كانت إدارة حركتها مفوضة لواحد أو عدة للأدارة بالتسوية عن الجميع كانت

هذه الشركة في آن واحد محتلفة أي شركة مفاوضة بالتسوية لهم جميعاً وشركة

مضاربة بسيطة بالنسبة لأرباب الأموال الذين هم شركاء بالمال فقط

\*(بند ٢٥)\*

لا تدخل للشركاء بالمال في مسؤولية مصلحة الشركة فلا يكون امضاؤهم معتمدا به فيما يخص الالتزامات والعقود المتعلقة بهذه المصلحة راجع بند ٢١ و ٢٣ تجارى

\*(بند ٢٦)\*

لا يسرى على الشريك بالمال في خسارة الشركة الا بقدر ما دفعه أو ما التزم بدفعه من المال للشركة راجع بند ١٨٦٨ مدنى

\*(بند ٢٧)\*

ليس للشريك بالمال أن يعقد عقد يخص مصلحة الشركة ولأن يستخدم في أى مصلحة من مصالحها ولو بوظيفة وكيل

\*(بند ٢٨)\*

وفي حالة ما إذا ارتكب الشريك بالمال ما نهى عنه في البند السابق لزمه أن يكون متضامنا أسوة بأرباب شركة المفاوضة وعليه ما علمهم في جميع ما يخص الشركة من حقوق وعقود في كل ما يترتب عن عقودها حتى أمضاها في حركة إدارة الشركة ثم أنه يجوز على حسب كثرة مصادره من العقود بطريق الفضول أو على حسب جسامته ما يترتب على عقودهم من السقاية ان يحكم عليه بالتزام اشتراك في التضامن والتكافل بالنسبة لجميع ما يخص معاملات ومشارطات جمعية الشركة أو الزامه بالتضامن والتكافل في البعض دون البعض بحسب اقتضاء الأحوال وهذا الجواز بالنسبة لما يصدر عنه من العقود والشروط والعمليات

وأما ما يمد عنه في مصلحة الشركة من التيسيرات والتسامح واعطاء الآراء وعمليات الدفاتر وما يجر به من ضابط وربط المصلحة فلا شيء من ذلك يوجب الزامه بالتضامن والتكافل

\*(بند ٢٩)\*

لا يصح أن تكون شركة الوجود معاملة بنسجة المتعاقدين فلا تعنون بأسم أحد من الشركاء راجع بند ٣٧ و ٤٠ و ٥٥ تجارى

\*(بند ٢٠)\*

والتاسي شركة الوجود بموضوع غرضها المقصود من علميتها

\*(بند ٢١)\*

وتكون ادارتها بوكلاء مفوضين الى أجل معلوم قابلين للايقان والعزل سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم بأجر أو مجاناً

\*(بند ٢٢)\*

وليس على هؤلاء الوكلاء المباشرين لحركة هذه الشركة مسؤولية الا فيما يتعلق بأجراء ائتمارهم في التوكيل ولا يجوز لهم أن يعقدوا بوصف حركة اداوتهم أي عقد خاص بهم أو فيه ضمان على الجمعية مما ليس في دائرة اذنتهم

\*(بند ٢٣)\*

وليس على الشركاء في هذه الشركة من الخسارة الا بقدر مبلغ سهامهم فيها

\*(بند ٢٤)\*

ينقسم رأس مال شركة الوجود الى سهام بيل والى اجزائهم أي اقساط متساوية القيمة

\*(بند ٢٥)\*

ثبت ملكية السهم للشريك باعطائه سنداً تحت يده

وفي هذه الحالة لا يتقطع اسم الشريك من الشركة الا بآتة ذلك السند عن يده وأيلولته لغيره بالتسليم للغير

\*(بند ٢٦)\*

وقد ثبت ملكية السهام بالتسجيل في جرائد الشركة وفي هذه الحالة لا يكون خروج الشريك من الشركة وصحة فروغه لغيره الا بأشعار مضمي منه أو من وكيله المفوض في ذلك يفيد انتقال السهام من يده الى غيره بالتسجيل في سجلات المصلحة

\*(بند ٢٧)\*

لا يعتبر تأسيس شركة الوجود الا باذن والى الامر وتصدده على سند عقدها المبنية عليه ويجب أن يكون تصديق والى الامر عليها على الوجه المشروط في قوانين الادارة العمومية راجع بند ٢٩ وما بعده و ٤٠ و ٥٠ و ٥١ تجارى

\*(بند ٢٨)\*

## \* (بند ٣٨) \*

يجوز أيضا في رأس مال شركة المضاربة أن ينقسم إلى سهام لكن بدون أدنى تغيير يحصل في الأصول الخاصة بمحقيقة نوعها راجع بند ٣٤ تجارى

## \* (بند ٣٩) \*

يجوز أن تكون شركات المفاوضة وشركات المضاربة التي بين المتعاقدين محطرة بسندات في الحكومة أو بسندات ذاتية بدون توسط عليها المضام المتعاقدين لكن يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن تكون على طبق منطوق بند ١٢٢٥ من القانون المدنى راجع بند ٢٠ و ٢٣ و ٤١ وما بعده و ٤٩ و ١٢٢٥ و ١٣٤١ و ١٣٤٧ و ١٨٣٤ مدنى

## \* (بند ٤٠) \*

لا يعتبر عقد تأسيس شركة الوجوه إلا ان كان بسندات محطرة في الحكومة راجع بند ١٣١٧ مدنى

## \* (بند ٤١) \*

لا تجمع البينة ولا تكون حجة فيما يخالف ويغايض منطوق ومفهوم سندات الشركة ولا فيما يخص ما يدعى من الاتفاقات الحاصلة قبل كتابة السند وعند كتابته أو بعده ما ولو كان في مقدار دون خمسمائة قرنة راجع بند ٣٩ تجارى وبند ١٣٤١ وبند ١٨٤١ مدنى

## \* (بند ٤٢) \*

مضى تأسيس شركة المفاوضة أو شركة المضاربة وتحررت سنداتهما في الحكومة أو بين الشركاء بمضامهم وجب أن يستخرج خلاصة السندات قبل مضي خمسة عشر يوما من تحريرها لترسل إلى قلم تحريرات محكمة التجارة التي بالقسم الذى يكون فيه يت تجارة الشركة ليسجل في دفاتر القلم وبصيراعلانه ولصقه في محل جمعية المحكمة التجارية مدة ثلاثة شهور فاذا كانت بلدية الشركة عدة بيوت تجارية في اقسام متعددة فتسلم خلاصة السندات وقيدوها ونشرها للتعليق بصيراجراؤه في المحكمة التجارية من كل قسم فيه يت الشركة وفى كل سنة في ابتداء السنة الشمسية يجب على مدير الجهة أن يعين طبقا للقرار الأخيرة وقعدة وقائع

ليدرج فيها خلاصات سندات شركات المفاوضة والمضاربة قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تقرير تأسيسها وبذ كر مديرو هذه الوقائع قيمة رسوم طبعتها في وقائعهم ويكون اثبات درجها في الوقائع باخذ نسخة من الوقعة عليها شهادة مدير الوقائع وتصديق عمدة الناحية لتسجيل في محل التسجيل قبل انقضاء ثلاثة شهور من تاريخها

وهذه الاصول الرسمية يجب اتباعها في ايراد المخالفة فيها الحكم بالغائها في حق من لهم مدخل فيها ولكن لا يضمن أن يكون بطلان العقد بهذه المخالفة مطعناً من أربابها التقويم حقوق غيرهم من أرباب الحقوق الذين ليس لهم دخل في ذلك راجع بند ١٠٢٩ محاكمات

\*(بند ١٤٢)\*

يشترط في الخلاصة المذكورة أن تشمل على أسماء الشركاء وألقابهم وأوصافهم ومساكنهم ما عدا أصحاب السهم والشركاء بالاموال وعلى موضوع وغرض تجارة الشركة وعلى بيان الشركاء المأذونين في اجراء حركة التجارة وفي ادارتها وفي الامضاء بالتوكيل عن جمعية الشركاء وعلى مبلغ الأموال التي صار تسليمها أو يصير تسليمها من سهام لأغراض أو مال للمضاربة

وعلى التاريخ المحدود لابتداء التجارة والتاريخ المحدود لانتهائها راجع بند ١٨٥٦ وما بعده مدني

\*(بند ١٤٤)\*

يصير امضاء الخلاصة المذكورة المستخرجة من شروط جمعية الشركة من الموثق المأذون بالتوقيع اذا كانت السندات محجزة في الحكومة ويصير امضاءها من جميع الشركاء في شركة المفاوضة ومن المضاربين المتضامنين أو من المديرين لشركة المصلحة في شركة المضاربة سواء كانت منقسمة الى سهام أو غير منقسمة

\*(بند ١٤٥)\*

يشترط في انعقاد شركة الوجود أن تاذن الدولة في تأسيسها بصدر أمر فيجب

اعلان الامر واشهاره مع سند الشركة في محل محكمة التجارة قبل مضي خمسة عشر يوما مضي من تاريخه

\*(بند ٤٦)\*

إذا انقضى الميعاد المحدود لشركة من الشركات وأراد الشركاء استمرارها فإنه ثبت ابقاؤها باعلان صادر عن جمعية الشركاء باتحادهم يفيد ذلك ويجب في هذا الاعلان اجراء الشروط الرسمية المقررة في بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ وتجري هذه الشروط الرسمية أيضا في جميع الوثائق المحترفا فيها فسخ الشركة قبل حلول مدتها المحدودة في سند تأسيسها وفي تغيير أحد من الشركاء أو استعفائه وفي كل ما يحدث في الشركة من عقود وشروط وفي كل تغيير وتبديل لموضوع الشركة فكل هذا تجري فيه الشروط الرسمية المذكورة

وفي حالة ما إذا أهمل اجراء هذه الشروط الرسمية يجب تطبيق منطوق الجزاء المعين في بند ٤٢ من هذا القانون

\*(بند ٤٧)\*

وقد أجازت القوانين زيادة عن الشركات الثلاثة المذكورة نوعا رابعا وهو شركات المحاصة والمراجعة التجارية راجع بند ١٩ وما بعده تجارى

\*(بند ٤٨)\*

وموضوع هذه الشركات عملية تجارية أو عدة عمليات تجارية وتنعقد بالاتفاق على المحاصة في الارباح بحسب الشروط التي وقع عليها التراضي بين الشركاء راجع بند ١٨٤١ مدني

\*(بند ٤٩)\*

وهذه الشركات التجارية المبنية على المحاصة يجوز انباتها عند التداي بالكشف من جرائدها والاطلاع على المراسلات بين أربابها أو بشهادة اللجنة إذا ظهر للقاضي سماع شهادتهم

\*(بند ٥٠)\*

ولا يشترط في شركات المحاصة التجارية ما اشترط في حق غيرها من الشروط الرسمية لتأسيسها راجع بند ٢٩ وما بعده و ٤٢ وما بعده و ٤٦ تجارى

## الفصل الثاني

في وقوع النزاع بين الشركاء وكيفية فصله

\*(بند ٥١)\*

يصير فصل أي نزاع بين الشركاء في خصوص الشركة بتعيين محكمين مميزين من أهل الخبرة راجع بند ٦٠ تجاري وبند ١٠٠٥ محاكمات

\*(بند ٥٢)\*

إذا حضركم مجلس المحكمين بحكم جاز للمتظلم طلب إعادة الدعوى في مجلس الاستئناف أو رفعها إلى مجلس التمسح مالم يكن قد شرط على نفسه في سند التحكيم أنه بعد حكم المحكمين لا يكون له حق في الحالة المذكورة راجع بند ٦٣ تجاري وبند ١٠١٥ محاكمات

\*(بند ٥٣)\*

يكون تعيين المحكمين بوثيقة بالامضاء الخصوصي أو بوثيقة من قلم التوثيق الرسمي أو بوثيقة محكية ليست على صيغة قطع الحكم أو بالتراضي بين الخصام في المحكمة على تعيين فلان وفلان للتحكيم راجع بند ٥٥ تجاري وبند ١٠٠٥ وما بعده محاكمات

\*(بند ٥٤)\*

يقدّر لحكم المحكمين ميعاد معلوم بمعرفة الخصمين من وقت تعيين المحكمين فإذا لم يقع التراضي بين الخصمين على مدة الحكم يصير تقدير المدة بمعرفة القضاة

\*(بند ٥٥)\*

إذا امتنع أحد الشركاء أو عذبه منهم عن تعيين المحكمين وجب تعيينهم رهما بمعرفة محكمة التجارة راجع بند ١١٢ محاكمات

\*(بند ٥٦)\*

يسلم الخصام سنداتهم وأوراقهم للمحكمين بدون حكم المحكمة في ذلك راجع بند ١٠١٩ محاكمات

\*(بند ٥٧)\*

إذا تأخر أحد الشركاء عن تسليم ما تحتيده من السندات والاوراق جبر من

مجلس التحكيم على تسليمها في ميعاد عشرة أيام راجع بند ١٠٠٩ محاكمات  
 \* (بند ٥٨) \*

للمحكمين أن يعطوا فسخة تطويل الميعاد لتسليم السندات والاوراق اذا  
 دعت الحاجة لذلك

\* (بند ٥٩) \*

اذا لم يحصل تجديد مهلة تسليم السندات والاوراق وانتهت المهلة الجديدة  
 حكم المحكمون وبنوا حكمهم على مجرد ما استلموه من الاوراق والسندات  
 التي استلموها راجع بند ١١٢ محاكمات

\* (بند ٦٠) \*

اذا انقسمت آراء المحكمين نصفين عینوا محكازا ند اعليهم ان لم يكن معيناً  
 في سند التحكيم فاذا وقع الاختلاف بين المحكمين في الحكم الزائد ولم يتفقوا  
 على واحد صار تعيينه بحكمة المحكمة التجارية

\* (بند ٦١) \*

يجب فيما استصوبه مجلس المحكمين من القرار أن يذكر والسبب الذي ينوبه  
 عليه وان يسلموه في قلم كتابة محكمة التجارة  
 فيصير الحكم به من طرف المحكمة بدون تغيير ولا تبديل ثم يسجل بموجب أمر  
 سهل بسيط من رئيس المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ وروده في قلم  
 كتابة المحكمة راجع بند ١٠١٩ محاكمات

\* (بند ٦٢) \*

تسرى تلك الاحكام السابقة على أي شركاء المتوفين وورثتهم ومن لهم عليهم  
 حقوق وديون راجع بند ١٠١٢ محاكمات

\* (بند ٦٣) \*

اذا كان للقاصر من منفعة في التداعي فيما يخص الشركة التجارية لا يجوز  
 للوكيل أن يتنازل عن حقه في طلب استئناف الدعوى التي حكم فيها بمجلس  
 التحكيم راجع بند ٥٢ تجاري وبند ١١٠ محاكمات  
 (قبية) من بند ١٠ الى غاية بند ٦٣ صار نسخه بموجب لائحة ١٦ يولييه  
 الى ٢٣ منه سنة ١٨٥٦ ميلادية وصورتها



\*(التذييل الأول للكتاب الثالث المتعلق بالشركات)\*

في الجمعيات المختلفة وأحكامها بالنسبة لما تجدد في قانون ١٦ شهر يولييه سنة ١٨٥٦ في شركات المضاربة بالسهم والحصص وهو خمسة عشر بنداً

\*(بند ١)\*

ليس لشركة المضاربة أن تقسم رأس مالها إلى سهام ولا قسوط أقل من مائة فركل السهم فيما إذا كان رأس المال لا يتجاوز مائتي ألف فركل ولا أقل من خمسمائة فركل إذا كان رأس المال زائداً عن القدر المذكور

ولا تعتبر شركات المضاربة مؤسسة تأسيساً قطعياً إلا بعد تمام قيد المساهمين لرأس مال الشركة وتوريد ربع قدر السهام المقيدة من كل مساهم

وكل من تقييد أسماء المساهمين وبيان توريدهم بصيراثبانه بإعلام مدير الشركة بوثيقة موقعة من جميع المبرقين هذه الوثيقة قائمة بأسماء المساهمين وكيفية قائمة التوريدهم وسند الشركة وهذا الإعلام ومأمع من السندات يتقدم لأول جمعية عمومية تعقد لتبنت محضته

\*(بند ٢)\*

سهم شركة المضاربة تكون بأسماء أربابها إلى تمام وفاء رأس المال

\*(بند ٣)\*

المساهمون في شركة المضاربة ضامنون لدفع رأس مال ما تعهدوا به من السهام بتسامه ولو وقع الاتفاق على خلاف ذلك

وبجميع السهام والحصص لا يجوز نقلها من أسماءهم ببيع ولا شراء إلا بعد وفاء خشي رأس المال

\*(بند ٤)\*

إذا قدم أحد شركاء المضاربة في مصلحة الشركة شيئا من الاعيان غير النقود أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين أن يقوموا العين أو المنفعة بالنقود بالتحقيق التام ولا يكون تأسيس الشركة قطعياً إلا بعد استصوابه والقرار عليه في الجمعية المتأخرة العمومية وقراراتها إنما تكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين

ويجب أن تشغل هذه الأغلبية على ربع المساهمين وربع مال الشركة النقدي

فالشركاء الذين دفعوا أعياناً واشتروا أنفسهم منافع يصير تقويم أعيانهم  
أو المنافع معرفة الجمعية ويجوز حضورهم فيما بدون أن يكون لهم رأى ولأن  
يدخلوا في الأغلبية

• (بند ٥) •

يترتب في كل شركة مضاربة سهامية شوري ملاحظة ويكون أعضاؤها  
لا يتقصون عن خمسة من المساعدين ويكون تعيين هذه الشوري بمعرفة جمعية  
عموم المساعدين عقب تأسيس الشركة القطعي وقبل تشغيل أموال الشركة  
ويجوز تجديد أرباب الشوري المذكورين كل خمسة سنوات بالاقبل ولكن  
أول شوري لا يصير ترتيب أعضائها الا لسنة واحدة

• (بند ٦) •

كل شركة مضاربة سهامية لم تكن مؤسسة على مقتضى الاحكام المذكورة  
في البنود السابقة باطلا لا يعتد بما يترتب عليها من النتائج بالنسبة للشركاء  
المتدخلين في المخالفة

• (بند ٧) •

اذا صار انقضاء الشركة بمطوف البند السابق فاعضاء شوري الملاحظة يجوز  
أن يحكم عليهم بالمسؤولية والتضامن مع المديرين لحركة الشركة فيضمنوا جميع  
العمليات التي حصلت بعد انقضاءهم للشوري وكذلك يجوز الحكم بمسؤولية  
التضامن على من قدموا من مؤسسي الشركة عينان من الاعيان أو من  
اشتروا أنفسهم منافع خصوصية

• (بند ٨) •

وظيفة أعضاء شوري الملاحظة تقتضي دفاتر الشركة وصندوق مالها ومحافظة  
أوراقها وجميع أعيانها المقومة وفي كل سنة يقدمون تقرير الجمعية العموم  
فيما يخص جرد مصالح الشركة وفيما يستصوبونه من توزيع الارباح عند  
الصرف بمعرفة مدير الشركة حكم التماساته

• (بند ٩) •

يجوز ترك وري الملاحظة أن تطلب انعقاد الجمعية العمومية عند الانقضاء  
ويجوز له أن تطلب فسخ الشركة بالتماس ذلك من المحاكم التي تظفها ذلك

## \* (بند ١٠) \*

كل عضو من أعضاء شوري الملاحظة متضامن مع المديرين لحرقتهما كما هو  
ضامن بالذات في الحالتين الآتيتين.

أولاً إذا كان حصل ارتكاب غلط فاحش في دفاتر الجرد مما يضر الشركة  
والاجانب الذين لهم حقوق عليها وكان يعلم ذلك  
الثاني إذا رضى توزيع الارباح التي لم يصر التصديق عليها بالصحة في دفاتر  
الجرد المحترقة على الاصول وكان يعلم حقيقة الحال

## \* (بند ١١) \*

جزاء اخراج سهام أو اقساط سهام من شركة مؤسسة على خلاف ما هو مسطر  
في بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة الحبس وأقله عشرة أيام وأقصى عشرة سنة  
أشهر مع دفع غرامة لا تتقص عن خمسمائة فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك  
وقد يكفي في الجزاء الحبس فقط أو بالتعزيم فقط وهذه الجزاءات تجري أيضاً  
في حق مدير الشركة الذي يشرع في اجراء عمليات الشركة قبل دخول  
مشورة الملاحظة والاشتغال بوظائفها

## \* (بند ١٢) \*

التجارة في السهام وأقساط السهام التي قيمتها أو طريقتهما مخالفة لاحكام  
بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة أو التي لم يصر توريد خمس اطيعة البند ٣  
جزاء فاعلمها تعزيم خمسمائة فرنك الى عشرة آلاف فرنك  
ويجوز في هذا الجزاء كل من يشترط ويدخل في هذه التجارة المذكورة أو من  
يعلن قيمة هذه السهام بنشرها في المنشورات العمومية

## \* (بند ١٣) \*

يجوز في الجزاء المقرر في بند ٤٠ من قانون الحدود والعقوبات ويكون  
مقتضى من ارتكبوا ذنب التميل والتدليس والنصب بجميع الانحصاص  
الآتي ذكرهم

أولاً كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توريد عن السهام باظهار القيد  
أو التوريد بدون قيد ولا توريداً وبشراسمه زوراً وبهتاناً في المساهمين  
والموردين

١٩  
ناتيا كل من رغب التصديق في الدخول في المساهمة أو في توريده عن السهام  
تدليسه في درجه في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلا في  
الشركة أو عزموا على الدخول فيها بأى عنوان  
ثالثا كل مدير لحركة الشركة في غيبة دفتر الجرد أو بعد مل جوده من ورق قسم بين  
المساهمين أو بإحدى مكاتبه في الحقيقة للشركة

\* (بند ١٤) \*

في حالة ما إذا كان المساهمون في شركة المضاربة مضاربين بالمدل واقتضت  
مصلحتهم العمومية أن يكون بينهم وبين الناظر أو بين أحد أعضاء شوري  
الملاحظة دعوى لهم أو عليهم فإنه يجب عليهم في هذه الحالة أن يوكلاوكلا  
من طرفهم بصير تعيينهم بعرفة الجمعية العمومية  
فإذا كانت المحكمة خاصة ببعض المساهمين لكونهم مدعين أو مدعى عليهم  
وجب تعيين الوكلاء باقتخاب جمعية من المساهمين الداخلين في الدعاى  
فإذا امتنع مانع من تعيين الوكلاء بعرفة الجمعية العمومية أو الخصوصية  
يقضى الأمر في تعيينهم لمحكمة التجارة بناء على من يبادر بالطلب في  
المحكمة

ومع تعيين الوكلاء فكل مساهم له الحق أن يحضر بنفسه في مجلس القضاء  
بشرط أن يتحمل على نفسه بصارفة توسطه

\* (بند ١٥) \*

يجب على جميع شركات المضاربة المساهمة الموجودة الآن وليس مرتبافها  
شورى ملاحظة أن ترتيب هذه الشورى في مدة ستة أشهر اعتبارا من اعلان  
هذه اللائحة

ويكون ترتيب هذه الشورى على مقتضى منطوق بند ٥

وأما جميع الشورات الموجودة في الشركات قبل صدور هذه اللائحة والتي  
ترتب بعد هذا الاجراء منطوق بند ٥ المذكور فلهم حق في أن يجروا منطوق

بندى ٨ و ٩ وهم تحت المسؤولية المقررة في بند ١٠

فإذا أقصرت شركة من الشركات في ترتيب شورى الملاحظة في أثناء المدة  
الموجلة لذلك كان لكل مساهم حق أن يتطلب فسخ الشركة ولكن لا مانع

٢٠  
من تطويل الميعاد بمرقة المحاكم اذا ظهر لديهم مقتضيات أحوال تقضى  
بذلك

ثم ان بند ١٤ يصير تطبيقه على الشركات الموجودة الآن

## التذييل الثاني

### للكتاب الثالث

في شركة المسؤولية المحدودة وأحكامها بالنسبة لما تجدد في قانون ٢٢ شهر مايو  
سنة ١٨٦٣ وفيها ينود

#### • (بند ١) •

يجوز زيدون الأذن اللازم في بند ٢٧ من قانون التجارة عقد شركات تجارية  
لا يكون كل شريك فيها ضامنا لازيدا من القدر الذي دفعه من المال في  
الشركة

وتسمى هذه الشركات شركات المسؤولية المحدودة

وتجبر عليها أحكام بنود ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من  
قانون التجارة

وتكون إدارة هذه الشركات مفوضة لوكيل واحد أو عدة وكلاء ويتنبهون  
للادارة من الشركة كامة معاومة قابلين للإبقاء والعزل بتقابل أو بجماعة

#### • (بند ٢) •

لا يجوز أن يكون عدد الشركاء في هذه الشركة دون سبعة

#### • (بند ٣) •

لا يجوز أن يزيد رأس مال الشركة عن عشرين مليون فرنك ولا يجوز أن  
يكون السهم فيها دون مائة فرنك اذا لم يتجاوز رأس مالها عن مائتي ألف فرنك  
ولا أقل من خمسة مائة فرنك اذا تجاوز رأس مالها ما ذكر

وتقيد السهام على أسماء الشركاء المساهمين الى غلام استيفاء المطالب ولا  
تجوز التجارة في السهام أو الاقساط الا بعد توريد خمسي رأس المال في  
مندوقها

وكل مساهم ضامن في الشركة بقدر ما دخل به فيها من الاسهم ما لم يشترط

خلاف ذلك فيعتبر الشرط

\*(بند ٤)\*

لا تعتبر شركة المسؤولية المحدودة مؤسسة تأسيساً قطعياً إلا بعد علم قيد أسماء المساهمين برأس المال وتوريد قدر ربيع المال نقداً وثبت قيد المساهمين وتوزيعهم بأعلام المؤسسين الموثق بوثيقة رسمية ويرفق بهذه الوثيقة قائمة أسماء المساهمين وقائمة التوريط وسند الشركة وهذا الأعلام وما مع من السندات يصير تقديمه لمجلس أول جمعية عمومية

\*(بند ٥)\*

إذا قدم أحد شركاء المسؤولية المحدودة في مصلحة الشركة شيئاً من الاعيان غير النقود أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين في انعقاد أول جمعية ان يقوموا الاعيان أو المنافع بالنقود بالتصديق التام ولا يكون تأسيس الشركة قطعياً إلا بعد استصوابه والقرار عليه في جمعية عمومية أخرى في شأنه من بعد الطلب وقرارها انما يكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين ويجب أن تشمل هذه الأغلبية على ربيع المساهمين وربيع مال الشركة التقديري والشركاء الذين دفعوا أعياناً واشتروا لنفسهم منافع يصير تقويم أعيانهم أو المنافع واستصوابها بجمعية الجمعية ويجوز حضورهم فيها بدون أن يكون لهم رأى ولا ان يدخلوها في الأغلبية

\*(بند ٦)\*

وعلى كل حال فيطلب المؤسسون للشركة ترتيب جمعية عموم بعد اثبات قيدية أسماء الشركاء وتوريدات ربيع المال نقداً وهذه الجمعية العمومية يصير انتخاب مأموري الادارة الاول وتنتخب أيضاً اللجنة الاولى والوكلاء المقتضى ترتيبهم بمقتضى بند ١٥ الآتي

ولا يجوز أن تزيد مدة تعيين مأموري الادارة عن ست سنوات ويجوز تجديد انتخابهم الا اذا تقرر خلاف ذلك

ثم ان هذا كره الجمعية متى صدقت على قبول مأموري الادارة والوكلاء باحضارهم في المجلس فن يوم هذا التصديق يصير ثبوت الشركة وتأسيسها

\*(بند ٧)\*

يجب أن يكون لما موري الادارة ملكية سهام تبلغ جرأ من عشرين من رأس مال الشركة منقصة بينهم الى حصص متساوية قسماهم المكونة لجزم من عشرين من المال هي مقابلة ضمان حسن حركة ادارة الصلطة وتكون سندات السهام مقيدة باسمائهم بالملكية مشروطة فيها عدم الانتقال بنوع من التصرفات بمعنى علمهم بانهم منصوصا فيها على عدم التصرف بالبيع والشراء وتوضع في صندوق الشركة

\*(بند ٨)\*

يجب على ما موري الادارة قبل مضي خمسة عشر يوما على تمام تأسيس الشركة أن يضعوا في قلم التحريرات بمحكمة التجارة الاوراق الآتية أولا نسخة من سند عقد الشركة وسند أسماء المساهمين في رأس المال ودفع الربع نقدا

ثانيا صورة قرارات الجمعية العمومية وعليها تصديقهم في الاحوال المذكورة في بنود ٤ و ٥ ونسخة من قائمة أسماء المساهمين مشقة على اسم كل واحد منهم ولقبه وأوصافه ومسكنه وعدد سهامه وكل انسان له حق في أن يحيط علمه هذه السندات المذكورة أعلاه بل يجوز له أن يخرج منها صورة لتكون تحت يده بشرط أن يدفع ما على اخراجها من الرسم ويلزم أيضا طبع صورة هذه السندات وتعليقها على أبواب مكاتب الشركة على وجه ظاهر مشاهد

\*(بند ٩)\*

قبل انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة أعلاه يجب اخراج كشف من قرار الجمعية العمومية ومن السندات المذكورة في البند السابق ليصير نشرها وتعليقها على الوجه المبين في بند ٢ من قانون التجارة ويشتمل هذا الكشف على أسماء ما موري الادارة وأقاربهم وأوصافهم ومسكنهم وبيان اسم وموضوع الجمعية والغرض المقصود منها ومركز ادارتها وبين فيه أنها شركة مسؤولية محدودة ومقدار اموال الشركة من تقود وأعيان وقدر الاقساط التي تستلزم من الرمح على ذمة التقود الاحياطية

ويبين فيه ابتداء تأسيسها وانتهاء مدتها وتاريخ وضع سنداتها في قلم تحريرات محكمة التجارة على موجب بند ٨

وهذا الكشف يكون ممضيا من مأموري ادارة الشركة

\*(بند ١٠)\*

يجرى العمل ببندى ٨ و ٩ في السندات والقرارات الصادرة من الجمعية العمومية في كل ما يتعلق باصلاح قوانين وتنظيم الشركة بمحاورها واثباتها وتطويل مدتها زيادة عما هو مبطرى في سند تأسيسها أو فسخها قبل تمام هذه المدة وكيفية تسوية حساباتها فيتبع في هذا كله رسوم البذرين السابقين

\*(بند ١١)\*

جميع ما يصدر من شركة المسؤولية المحدودة من سندات وحواظ واعلانات ومشورات وغير ذلك من المستندات يجب أن يكتب عليها هذا العنوان الآتي بالقلم الغليظ (شركة المسؤولية المحدودة) مع بيان قدر رأس مال الشركة

\*(بند ١٢)\*

يلزم في كل سنة بالاقل عقد الجمعية العمومية في الوقت المحدود في قانونها الاساسي وكذا يجب النص في الترتيبات الاساسية على عدم السهام المخوز للشريك بوضع يده عليها بوصف الملكية أو بوصف التوكيل أن يكون من ارباب الجمعية العمومية ويبين قدر الأراء المخصصة لكل مساهم بالنسبة لمقدار عدد سهامه الحامل لها

وانما في أول انعقاد الجمعيات الاول العمومية لهذه الشركة بقصد أن ترتب على موجب بنود ٥ و ٦ الاحوال المذكورة في هذه البنود يكون لكل واحد من المساهمين له رأى في الجمعية

\*(بند ١٣)\*

في جميع اجتماعات الجمعية العمومية تؤخذ القرارات بموجب أغلبية الأراء

ويلزم تقييد الحاضرين المساهمين في قائمة يبين فيها أسماءهم ومساكنهم وعدم ما أدى الواحد منهم من الاسهم ويصدق على هذه القائمة أعضاء الجمعية



العمومية وتوضع بيت الشركة المركزي ليطلع عليها كل من يرغب

• (بند ١٤) •

يلزم أن تكون الجمعية العمومية لهذه الشركة مؤلفة من عدة مساهمين لهم  
اليد فيها على ربح مال الشركة فأكثر من الربح فإذا نقص عدد أرباب الجمعية  
عن أصحاب الربح وجب طلب عقد جمعية أخرى لتذاكرها فيما يقتضى وتقطع  
الحكم أيا ما كانت حصة المساهمين الخاسرين فيها ولو نقصت عن القدر  
المقتضى

ولكن الجمعيات العمومية التي تعقد لهذا الغرض المذكور في البند  
الخامس وعلى تعيين مأموري الإدارة أقل مرة للقوانين الأساسية وعلى القام  
ابقاء الجمعية زيادة عن مدتها المحدودة والقام فسخها قبل انقضاء هذه المدة  
لا تكون جمعيات مقبولة الرأي معتبرا قرارها الا اذا كان اربابها عدة من  
المساهمين لهم يد على نصف مال الشركة فأكثر من النصف واذا تذاكرت  
الجمعية على الغرض المذكور في البند الخامس فعدد أربابها الذين هم عبارة  
عن نصف المال فأكثر يعتبر نصف المال بالنسبة اليهم فقط من الاصناف  
والموجودات المقومات بدون أن يشترط في هذه الاصناف تحقيق تقويمها

• (بند ١٥) •

تعين الجمعية السنوية وكيلاً وعدة وكلاء من أرباب السهام أو غيرهم لعمل  
تقرير تقبيل يقدم لجمعية السنة الآتية فيما يتعلق بحالة الشركة وميزانيتها  
وحسابات مأموري ادارتها

فكل قرار من جمعية العموم مصدق على الميزانية أو الحسابات بدون قرار من  
الوكلاء المأمورين بعمل التقرير يكون لأعضاء لا يعنونه

فاذا لم يتعين للتقرير أحد من طرف الجمعية أو حصل عذر مانع من تقبيلهم  
وقصر تقريرهم أو صارت تعيينهم فاستعوا من ذلك يجب أن يطلب تعيينهم  
أو امتد اليهم بموجب أمر من محكمة التجارة التي يركز الشركة وهذا الطلب  
يكون ممن لهم حق ومنفعة بحضور مأموري الإدارة بخطاب رسمي

• (بند ١٦) •

للوكلاء المأمورين بالتقبيل حق في الاطلاع على دفاتر الشركة وعملاتها كلها

استصنوا ذلك لمصلحة الشركة وإهم الحق أن يلتصوا بعقد الجمعية العمومية  
عند استصوابهم ذلك لمصلحة الشركة أيضا

\*(بند ١٧)\*

يجب على شركة المسؤولية المحدودة أن تحجز كل ثلاثة أشهر كشفاً مختصراً عن  
مطالب الشركة بمآلاتها وأعمالها وتسليم هذا الكشف للوكلاء  
ويلازم غير ذلك في آخر كل سنة عمل جرد دفتر تاصيل يشتمل على بيان قيمة  
موجودات وأمتعة الشركة وقيمة عقاراتها وأعمالها ومآلاتها وبالهامن  
الديون ويرسل دفتر هذا الجرد للجمعية العموم

\*(بند ١٨)\*

قبل اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوماً لأقل منها يصير نسخ صورتين ميزانية  
جرد الشركة بطريق الاختصار ونسخ صورتين مضمون تقرير الوكيل  
ويرسل صورتين من ذلك لكل واحد من المساهمين المعلومين وتوضع نسخة من  
ذلك أيضاً في قلم التصريبات بحكمة التجارة ويجوز لكل واحد من المساهمين  
أن يطلع في مركز مصلحة الشركة على صورة الجرد أو قائمة المساهمين  
المفصلة

\*(بند ١٩)\*

يستتزل كل سنة من أرباح الشركة بالقليل نصف عشر ربحها يتصل من ذلك  
رأس مال احتياطي وهذا أمر واجب وينتهي وجوب ذلك إذا بلغ رأس  
المال الاحتياطي عشر أصل رأس مال الشركة

\*(بند ٢٠)\*

إذا انعدم من الشركة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على مأموري إدارتها أن  
يسعوا في طلب عقد الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المساهمين لقصد  
المذاكرة في أنه هل يستحق أن يحكم على الشركة بالتفسيخ أو لا وعلى كل حال  
فاللذاكرة في هذا الخصوص تكون جهاً وعلى رؤس الأشهاد وجارية على  
الرسوم المقررة في بند ٨ فإذا حصل تقصير من مأموري الإدارة في عقد  
الجمعية لرؤية صحة التفسيخ كان لكل صاحب حق على السهام ومنفعة فيها أن  
يسعى في محاكم التجارة في فسحها يطلب فسح الشركة

## \* (بند ٢١) \*

يجوز الحكم على الشركة بالسحب بناء على طلب ~~كل~~ من له حق في فسخها  
إذا مضت ستة أشهر كاملة من تاريخ تناقص عدد الشركاء عن سبعة أعضاء  
مساهمين كافي بند ٢

## \* (بند ٢٢) \*

يجوز للمساهمين الذين يستحقون جزأين من رأس المال فأكثر أن  
يوكلو المصلحة العمومية وكلاً أو أكثر منهم للمعاينة مع مأموري إدارة  
الشركة فيما يخص حركة إدارة الشركة وهذا غير ما هو جائز لكل مساهم أن  
يتداعى عن نفسه وما يخصه من السهام

## \* (بند ٢٣) \*

كل مأمور إدارة ممنوع منعاً كلياً من أن يتخذ لنفسه بالمباشرة أو بالواسطة  
منفعة خاصة به سواء عادت عليه من أشغاله مع الشركة أو من أشغال أخرى على  
ذمة الشركة وجعلها لنفسه إلا إذا كان مأذوناً من طرف الجمعية العمومية  
بعض معاملات خصوصية محدودة

## \* (بند ٢٤) \*

كل شركة مسؤولة محدودة غير جارية في معاملاتها على نص بنود ١  
و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فهي باطلة لا يعتد بما يترتب عليها من  
النتائج بالنسبة للشركاء المساهمين وكذلك تكون جميع سنداتهم وقراراتها  
المذكورة في بند ١٠ فاسدة أيضاً إن لم يكن صادرة عنها ونشرها على  
الوجه المذكور في بندي ٨ و ٩ ولكن أحكام هذا البطلان لا تكون  
مطعناً من الشركاء في ضياع حقوق الغير عند التداعي

## \* (بند ٢٥) \*

إذا حكم على الشركة أو على عقودها وقراراتها بالبطلان وعدم الاعتداد  
بموجب بند ٢٤ المذكور أعلاه بجميع المؤسسين للشركة المسؤولين  
عنها وجميع مأموري الإدارة المباشرين لها في وقت البطلان هم متضامنون  
بعضهم مع بعض وكل واحد ضامن بالذات بالنسبة للآجانب الذين لهم  
حقوق على الشركاء وهذا غير متطلب حقوق الشركاء ويجوز أن يحكم بالتضامن

أو ضاع على المساهمين الذين لم يحصل معهم تحقيق قيمة المقومات التي أدوها  
للشركة أو في شأن المنافع التي اشترطوها لأنفسهم ولم تحقق قيمها

\*(بند ٢٦)\*

يصير تحديد درجة مسؤولية الوكلاء المتوطنين بتقديس الشركة وبيان ما يترتب  
على مسؤوليتهم على مقتضى قواعد أحكام الوكالة العمومية

\*(بند ٢٧)\*

مأمور والادارة مؤاخذون للشركة وللغير عملاً بقواعد حقوق العباد بعضهم  
على بعض بجميع الخسران المترتب على مخالفتهم لأحكام هذه اللائحة أو ما  
ترتب عن تقصيرهم في حسن ادارة حوكمة الشركة فهم متضامنون ومتكافلون  
فيما يسبب من اضرارهم من الضرر الحاصل للشركة أو للغيرهم بسبب توزيعهم  
الأرباح أو اقرارهم على توزيعها اذا انضج من كشوفات جرد الشركة  
انها ليست مكتسبة حقيقة للمصلحة

\*(بند ٢٨)\*

كل مخالفة تقع في شأن العمل ينطوق بند ١١ بجزء فاعلمها تغريم خمسين  
فرنكاً فأزيد الى ألف فرنك

\*(بند ٢٩)\*

كل من حضر في جمعية عمومية من جمعيات الشركة بدعوى أن له أسهماً أو  
أقساطاً أسهمه والحال انه ليس كذلك بل حضر لتمثيله عدد أعضاء الجمعية  
ولزيادة الأرباح بهذه الحيلة بجزء أو غرامة أقلها خمسمائة فرنك وأكثرها عشرة  
آلاف فرنك وهذا غير ما يحكم عليه عند الاقتضاء بدفع ما ترتب على دعواه من  
المضار للشركة أو للغيرها وتطهير هذا الجزاء يعاقب به المساهم الذي أعطى سنداته  
للغير ليدل بها على الجمعية

\*(بند ٣٠)\*

اخراج السندات على خلاف البند السادس من هذا التذييل يجازى فاعله  
بالسجن من عملية أيام بالاقل وستة أشهر بالاكتر وبدفع غرامة لا تنقص عن  
خمسماية فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك ويجوز الاكتفاء في المجازاة  
بأحد الجزأين وكذلك البيع والشراء في الإنهم أو أقساطها بعدم مراعاة

اجراء البند الثالث بصير جزاء فاعله غرامة أقلا خمسة مائة فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك ويجوز في هذا الجزاء أيضا في حق كل من تدخل واشترك في البيع والشراء ومن أعلن بيعها أو شرائها في مطبوعاته العمومية  
\*(بند ٣١)\*

يجازى بالجزاء المقر في بند ٤٠٥ من قانون الحدود والعقوبات زيادة على من ارتكبوا ذنب التحيل والتدليس والنصب لجميع الأشخاص الآتي ذكرهم

(أولاً) كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توريد عن السهم بانظار القيد أو التوريد أو بشراسته زورا وبهتانا في المساهمين والموردين  
(ثانياً) كل من رغب التصير في الدخول في المساهمة أو في توريد عن السهم بتدليس في درجه في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلوا في الشركة أو عزموا على الدخول فيها بأي عنوان  
(ثالثاً) كل مدير لشركة الشركة قسم في غيبة دفتر الجرد أو بعمل جرد مزور بين المساهمين أربابا ليست ممكنة في الحقيقة للشركة  
\*(بند ٣٢)\*

فبند ٤٦٣ من قانون الحدود والعقوبات يجازى به من تكبو الذنوب المذكورة في هذا البند

### التفصيل الثالث للكتاب الثالث

(بند أول) من بند ١ الى بند ٦٣ من قانون التجارة مما يشغل على احواله قطع النزاع بين الشركاء على محكمين مجبورين على فصل الدعاوى قد صارت نسخة (بند ثاني) محاكم التجارة تحقق المنازعات بين الشركاء فيما يخص الشركة التجارية

(بند ثالث) أحكام وقية

المساكن المفتحة قبل نشر هذه اللائحة بصيرتية لها وفصلها على حسب البنود القديمة التي نجت ويعتبر افتتاحها من وقت ما عرفت محكمة التجارة المحكمين حين ما رعينهم يعرفوا الاخصام انتهى

• (بند ٦٤) •

جميع التداعيات على الشركاء الغير وكلاء في تنظيف حسابات الشركة وجميع التداعيات على أيام هؤلاء الشركاء المتوفين وورثتهم وأرباب الحقوق عليهم لانسح بعد مضي خمس سنوات ابتداءً من انقضاء مدة الشركة أو من فسخها بشرط أن يكون عقد الشركة المنصوص فيه مدته قائماً أو سند عقد فسخها صار لشركه وتجهيله على منطوق بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ وأن يكون من وقت اجراء أصول النشر والتسجيل لم يحصل تداعي في المحاكم في اثناء مدة الخمس سنوات راجع بند ٢٢٤ و ٢٢٥ و بند ٢٢٠ و بند ١٢٥٧ مدني

## الكتاب الرابع

في انفصال اموال الزوجين

• (بند ٦٥) •

كل طلب يعنى بصل الاموال تصير المحكمة فيه وتحقيقه وقطع الحكم فيه طبقاً لما هو مشروط في القانون المدني في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الخامس من المقالة الثالثة منه وطبقاً لما هو مذکور في قانون المحاكمات المدنية في الكتاب الثامن من المقالة الاولى من القسم الثاني راجع بند ١٤٤ و ما بعده مدني و بند ٨٦٥ و ما بعده محاكمات

• (بند ٦٦) •

كل حكم صدر بالتفريق بالبدن بين الزوجين أو بالتطليق وكان أحد الزوجين ناجراً فإنه يترتب على هذا الحكم اجراء الرسوم الاصولية المشروطة في بند ٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية فاذا لم تجر هذه الشروط جاز لأرباب الديون أن يطعنوا في ذلك التفريق أو التطليق فيما يتعلق بحقوقهم وأن يتناقضوا في نهو الحسابات المترتبة على التفريق أو التطليق الواقع بدون اجراء الاصول المشروطة راجع بند ١١٦٧ و ١٤٤٥ مدني و ٨٧٢ محاكمات

• (بند ٦٧) •

إذا انعقد عقد زواج وكل أحد الزوجين تاجر يجب إرسال نسخة من خلاصة هذا العقد قبل مضي شهر من تاريخ العقد في الاقلام والمحاكم المذكورة في بند ٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية لتعليقها في لوحة تلك المحلات المذكورة في هذا البند

ويجب أن ين في هذه الخلاصة هل الزوجان اشترطا في عقد الزواج خلط أموالهما أو فصلها وتميزها وأن عقدهما حصل فيه الاتفاق على الطريقة الجهازية أي أن جهاز المرأة من مال ومنازع من متعلقات زوجها وألحق الاتفاق فقط راجع بند ٢٩١ و١٣٩٩ وبند ١٥٣٦ وبند ١٥٤٠ مدني

\*(بند ٦٨)\*

على كل موثق رسمي استلم وثيقة عقد الزواج أن يجسري فيها مضمون البند السابق فاذا أهمله كان جزاؤه دفع مائة قرنك تفسير بما يل اذا ثبت ان اهله في اجراء ذلك البند ناشئ عن مواساة فجزاؤه العزل وضمان الديون لاربابها راجع بند ١١٤٩ و١٣٨٢ و٢١٠٢ مدني و١٢٦ محاكمات

\*(بند ٦٩)\*

كل زوج مفترق المال أو تزوج بالطريقة الجهازية وصدر منه الاشتغال بحرفة التجارة بعد زواجه وجب عليه أن يرسل وثيقة بذلك طبقا للبند السابق المذكور قبل مضي شهر من تاريخ افتتاحه التجارة فان أهمل ذلك ثم أفلس فانه يحكم عليه بعقاب التاجر المفلس افلاسا بسيطا راجع بند ٤٣٧ و٨٨٠ تجاري و٨٧٢ محاكمات و٤٠٢ جنائيات

\*(بند ٧٠)\*

يجب أيضا إرسال نسخة خلاصة الزوجية لاجراء المقتضى فيما ينطبق بند ٨٧٢ من كل زوج مفترق المال من زوجته أو متزوج بشروط الطريقة الجهازية اذا كان في وقت نشر هذا القانون التجاري محترفا بحرفة التجارة فان أهمل اجراء منطوق هذا البند كان جزاؤه ما ذكر في البند الذي قبله راجع بند ٨٧٢ محاكمات

## الكتاب الخامس

في بيان مجمع التجار المسمى بورصة التجارة وفي بيان وكلاء الصيرفة أي  
ممارسة التقود وممارسة البضائع ووظائفهم وفيه فصول

### الفصل الأول

في بورصة التجارة

\*(بند ٧١)\*

بورصة التجارة هي مجمع التجار ورؤساء السفن ووكلاء الصيرفة المتجرون في  
المعاملات والممارسة وهذا المجمع التجاري تحت الولاية الموكية راجع بند  
٦١٢ و٦٠٧ و٢٨٥ تجارى

\*(بند ٧٢)\*

نتيجة ما يعمل في البورصة من المعاملات والتراخيص المتفق عليها ينبنى عليه  
تسعيراً وراق الحوالات والبضائع والتأمينات وعوائد الحوالات وأجرة نقل  
البضائع برا وبحراً من أمتعة ميرية أو أهلية من كل ما ينقل إلى صوب مقصده  
ويستحق له به تعريفة راجع بند ٤٦٩ جنبايات

\*(تنبيه)\* الصيرفة هي الأجرة التي يأخذها الصيرفي في مقابلة توصيل  
المعاملات من محل إلى آخر بسند حوالاة المسمى كوتيلاه على مدينه تحت اذن  
رب الدين الذي اشتراها

\*(بند ٧٣)\*

وتعتمد هذه التسعيرات المختلفة المعمول بها معرفة وكلاء الصيرفة أي الممارسة  
في التقود إذا استوفت الشروط الرسمية المذكورة في لوائح الضبط والربط  
العمومية والمخصوصية راجع بند ٧٦ تجارى

### الفصل الثاني

فيما يتعلق بوكلاء الصيرفة والممارسة ووظائفهم

\*(بند ٧٤)\*

قد استصوبت الاصول والقوانين فيما يخص العقود التجارية والعمليات



التجربة على وجود وكلاء متوسطين في المعاملات وهم وكلاء الصيرفة  
والسماسة راجع بند ٧٦ وبند ٧٨ و٨١ و٨٢ تجارى

\*(بند ٧٥)\*

كل مدينة فيها بؤرة للتجارة يكون تعيين وكلاء صيرفتها وسماسرتها من ولي  
الامر صاحب الحكومة

\*(بند ٧٦)\*

وكلاء الصيرفة المرتبون بموجب الشروط المتوصفة في القانون لهم حق  
دون غيرهم أن يتوسطوا في معاملات البضائع العمومية وغيرها من الامتعة  
القابلة للتأمين والتقويم ولهم الحق في أن يتأجروا بالتوكيل عن الغير في  
الاموال وسندات الحوالة والبونات والبوليسات وصائر الاوراق التجارية  
وان يخصصوا وان يسعروا البضائع والسلع ويقوموها ولو كلاء الصيرفة  
حق في الاتحاد مع سماسة البضائع في التوسط في سمسة بيع المواد المعدنية  
المتطرفة وهم دون غيرهم لهم رخصة تسعير هذه المواد المعدنية المتطرفة راجع  
بند ٧٨ و٨٣ وما بعده و٨٧ وما بعده تجارى

\*(بند ٧٧)\*

السماسة طوائف

سماسة البضائع التجارية الا التي ذكرهم  
وسماسة التأمينات من الاخطار السماسة سيكورتاه  
وسماسة الترجمة وتأجير السفن

وسماسة نقل البضائع برا وبحرا راجع بند ٨١ وما بعده تجارى

\*(بند ٧٨)\*

اذا حصل ترتيب سماسة البضائع على الوجه المشروط في القانون كان لهم  
الحق دون غيرهم أن يسعروا في البضائع وأن يعينوا أسعارها وأن يشتركوا  
مع وكلاء الصيرفة في سمسة المواد المعدنية المتطرفة راجع بند ١٠٩  
و٩٢ تجارى

\*(بند ٧٩)\*

ويجب على سماسة التأمينات أن يحرروا وثائق التأمينات التي هي عبارة عن

وثائق تحفظية بالاتحاد مع الموثقين الرسميين ويتقوا هذه الوثائق  
بامضائهم وبصفة قواعلى مقدار المبالغ التى دفعت برسم التأمينات لاربابها  
فيم يخص أسفار السفن فى البعارة المألفة والانهار راجع بند ٨١ وما  
بعده وبند ٣٣٢ تجارى

\*(بند ٨٠)\*

سماسرة الترجمة وتأجير السفن يسمرون فيما يخص تأجيرها وهم دون غيرهم  
يختصون فيما اذا وقعت منازعات ورفعت الى المحاكم بترجمة أوراق التطلعات  
والكشوفات المستخرجة من الجرائد فيما يخص ايجار السفن وأوراق  
الرسائل وسندات العقود وكل وثائق التجارة التى يقتضى الحال ترجمتها وهم  
الذين يشقون دفع ثمنها للجمارك البحرية وأجر السفن  
وفى جميع الدعاوى التى يلزم تحقيقها وفيما يخص الجمارك هم دون غيرهم  
يترجون لجميع الاجاب من ارباب السفن والتجار وركاب السفن ولكل  
الاشخاص البحرية راجع بند ١٩٠ و ٢٣٤ و ٢٤٥ و ٢٧٣  
و ٢٨١ و ٣١٢ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٤١٤ و ٤١٦ تجارى

\*(بند ٨١)\*

ويجوز للشخص الواحد أن يجمع بين وظائف سمسرة الصيرفة وسمسرة البضائع  
و سمسرة التأمينات و سمسرة الترجمة وتأجير السفن راجع بند ٧٧ وما  
بعده تجارى

\*(بند ٨٢)\*

سماسرة نقل البضائع برا وبحرا اذا كانوا امرئين على موجب القانون لهم  
دون غيرهم الرخصة فى الاماكن المقيمين بها أن يسمروا فى نقل البضائع  
برا وبحرا ولا يرخص لهم أن يجمعوا فى أى حالة من الاحوال ولا لسبب من  
الاسباب بين وظيفتهم ووظائف سماسرة البضائع والتأمينات أو وظائف  
سمسرة تأجير السفن مما هو معين فى بنود ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ تجارى

\*(بند ٨٣)\*

كل من حكم باقلاسه لا يرخص له فى وكالة الصيرفة ولا فى وظيفة السمسرة  
ماله يحكم له بإعادة اعتباره القانونيه راجع بند ٦٠٤ وما بعده تجارى

• (بند ٨٤) •

يجب أن يكون لوكلاء الصيرفة والسامرية حريضة مستوفية للاصول  
المشروطة في بند ١١

وعليهم أن يقيدوا في هذه الحريضة يوماً بيوم جميع عقود المبيعات والمشتريات  
والتأمينات والمصالحات وكل ما يخص عمليات التجارة الموكولة لآمانتهم وأن  
يكون قيدها بترتيب تواريخها ومن غير شطب ولا تحلل كآبة بين السطور  
ولا تحريجات وأن تكون الكتابة بالكلمات الكاملة لا باختصار والرموز  
وتكون التواريخ بالكلمات لا بالارقام

• (بند ٨٥) •

لأبرئ من لو كبل الصيرفة ولا للمصارف حالة من الاحوال ولا لسبب من  
الاسباب أن يعمل اشغالا تجارية ولا صيرفة لنفسه أي معاملة في النقود  
والسندات ولا يجوز له أن يفعل من الافعال التجارية ما يعود على نفسه  
بالمنفعة مباشرة أو بواسطة سواء كان ذلك باسمه أو باسم متوسط له في ذلك في  
أي مشروع تجاري

ولا يجوز له أن يستلم أو يدفع شي على اسم الموكل عنهم راجع بند ٧٧ تجاري

• (بند ٨٦) •

لا يجوز له أن يكفل تنفيذ بيع أو شراء ما توسط فيه

• (بند ٨٧) •

إذا حصلت منه مخالفة لاحكام البندين السابقين فانه تستدعى عزله وتفرجه  
واي يحكم عليه بذلك من طرف محكمة الضبطية التأديبية ولا تصاوزه هذه  
الغرامة مبلغ ثلاثة آلاف فرنك مع ما يضاف الى ذلك من دفع ما يترتب على  
مخالفته من الخسارة والاضرار الاربابها المثبتين لذلك عند المحاكمة

• (بند ٨٨) •

كل وكيل صيرفة أو سامر صار عزله بموجب البند السابق لا يجوز أن يرجع  
الى وظائفه

• (بند ٨٩) •

كل وكيل صيرفة أو سامر يتقدم دعواه في حالة تقليس بوصف التفاس الذي

بسبب اختياري راجع بند ٤٣٨ وما بعده و ٥٠٦ وما بعده تجاري و ٤٠٤  
جنايات

• (بند ٩٠) •

تصير اقامة الدعوى على وكيل الصيرفة المذكور على مقتضى اصول الادارة  
العمومية في الاحوال الاتية  
اولا فيما يخص رهن المنقولات بشرط أن لا يزيد قدرها على مائتين وخمسين  
الف فرنك  
ثانيا فيما يخص التوسط في الاخذ والاعطاء فيما يخص الاوراق العمومية  
أوفي نقل ملكيتها من يد الى أخرى وفي جميع ما يتعلق بإجراء الاحكام  
النصوصة في هذا الكتاب الخامس

## الكتاب السادس

فيما يتعلق برهن المنقولات ويتوكل الوكلاء في المعاملات وفيه فصول

### الفصل الاول

في رهن المنقولات

• (بند ٩١) •

يصح رهن المنقول من التاجر وغير التاجر ويكون عقدا من عقود المعاملات  
التجارية ويجرى حكمه في حق الأجنيين عنه والعاقدين له اذا كان جاريا  
على منطوق بند ١٠٩ من القانون التجاري ويصح الرهن ايضا بالنسبة  
لاوراق المعاملات ذات القيمة اذا كان الرهن مقيدا بقيمدا موافقا لاصول  
على ظهر هذه الاوراق ومصرح خافي القيد أن قيمة ما في السند صادرة مضمونة  
بالرهن وكذلك اذا كان الرهن سهاما أو قسوط أرباح ثابتة بالمشارطات  
الشركة المحترقة باسماء الشركاء سواء كانت شركات مالية أو صناعية أو  
تجارية أو مدنية من كل ما يصح في شركاته نقل أسماء الشركاء بالايالات من اسم  
الى اسم بتغيير الملكية في جرائد الشركة يصح فيه رهن السهام أو القسوط وثبت  
ذلك بتحويلها والنص على رهنيتها بآليات قيد ذلك في جرائد هذه الشركات

ورهن السهام والقسوط على هذا الوجه لا يفوت الحقوق المذكورة في بند  
٢٠٧٥ مدنى فيما يخص أوراق التجارات التى اذا انتقلت الى انسان  
وتحوّلت اليه لا يصير مطالب من طرف الاجانب ملاك الرهن الا بشعاره  
بملكية الدين المحوّل اليه للمدين  
وسندات التجارة التى سلت للدائن بوصف الرهن هى التى يستوفى منها الدائن  
المرتهن دونه

\*(بند ٩٢)\*

في جميع الاحوال لا يلزم الرهن الا اذا كان المدين الراهن قد سلم الرهن للدائن  
أو لأمين تراضى الراهن والمرتهن على تسليمه الرهن وبقي الرهن في يد المرتهن  
أو الاجنبى المؤتمن ويعتبر التاجر واطاع البدل على البضائع وانها في حوزة  
مضى كانت عنده في مخزن أو كانت في سقينة أو في ديوان جسر أو في مخزن  
أو من مخازن الملكية أو كانت قبل وصولها اليه جاءت باسمه اليه في شأنها  
ارسالية الجبل والنقل التى تثبت انها على ذمته

\*(بند ٩٣)\*

اذا فأت ميعاد وفاة الدين ولم يوفه المدين رب المال كان للدائن بعد غايته أيام  
من تاريخ اعلان المدين واعلام الاجانب الدافعين للرهن اذا كان لاجنبى  
حق في أن يطلب من المحكمة الاذن ببيع الرهن في المزاد العموى  
وبيع الاشياء التى ليس بيعها من وظائف وكلاء الصيرفة يكون بمعرفة  
المعلمرة لكن لو طلب أرباب عقد الرهن من المحكمة التجارية أن يكون  
المبيع بمعرفة أحد من أرباب الوظائف المبرية ففي هذه الحالة يصير الموظف  
العموى الوكيل في البيع ملزوما بالسيرة على طريقة الاصول المقررة في شأن  
المعلمرة في جميع ما يخص الشروط والاستمارات والمسؤولية ثم ان أحكام  
البنود من بند ٢ الى بند ٧ المنسدرجة في قانون ٢٨ مايس سنة ١٨٥٨  
ميلادية المتعلقة بالمبيع في المزاد العموى يجرى منطوقها في حق بيع  
الرهونات المذكورة في آخر هذا البند وكل شرط يجوز للمرتهن أن  
يملكوا الرهن أو يتصرفوا فيه على خلاف الاصول المذكورة أعلاه فهو  
لاغ لا يعتد به

## الفصل الثاني

في وكلاء العمولة المسماة بالعمولة وميسونير

\*(بند ٩٤)\*

الوكيل في البيع والشراء هو الذي يعمل البيع والشراء باسم نفسه أو باسم متعارف في الشركة على ذمة موكله ونيابة عنه ثم إن واجبات وحقوق وكيل البيع والشراء الذي يعمل ذلك كله محدودة في الكتاب الثالث عشر من المقالة الثالثة من القانون المدني

\*(بند ٩٥)\*

كل وكيل في التجارة المزية والاولوية في غن البضائع المرسله اليه من موكله أو المخزونة أو المسلمة اليه فيستحق القرض والتقدم به بمجرد الارسال أو الوضع في المخزن أو التسليم لصرف ما يلزم من أغراضه في وفاء الاستقراضات ودفع العرايين ووفاء ما دفعه من مال نفسه سواء كان ذلك الدفع قبل وصول البضائع اليه أو في أثناء وضعه عليه ولا تكون هذه المزية الا بالشروط المقررة في بند ٩٢ السابق ويدخل في الدين الممزي بالتقدم بالنسبة للوكيل في دفعه من غن البضائع مع الاصل استيفاء الارباح والقوائد وأجور خدمات التجبر والمصاريف اللازمة

واذا كانت البضائع صاريةها وتسليمها على ذمة الموكل أخذ الوكيل من غن البضائع قيمة دينها بالتقدم على جميع الدائنين للموكل

## الفصل الثالث

في وكلاء نقل البضائع برا وبحرا

\*(بند ٩٦)\*

الوكيل الذي يتعهد نقل البضائع في البر أو في السفن ملزم أن يقيد في جريدته اليومية بيان جنس البضائع ومقدارها وإذا اطلب منه علم الثمن استحصل عليه وقيدته راجع بند ١٠٧ تجاري و١٧٨٥ مدني

\*(بند ٩٧)\*

هو ضمان الوصول البضائع والموجودات التجارية في الميعاد المحدود في  
مكتوب عربية الارسالية الا في حالة القوة الجبرية التي تثبت قانونا راجع بندي  
١٣٠٢ و ١٧٨٣ مدي وبند ٣٨٦ محاكمات

\*(بند ٩٨)\*

هو ضمان البضائع والموجودات التجارية الى وصولها لمحلها اذا حصل فيها  
تلف أو عذمت ما يمكن مشروطا بخلاف ذلك في رسالة عربية النقل أو لم يحصل  
التلف بقوة جبرية راجع بندي ١١٣٧ و ١٧٨٤ مدي

\*(بند ٩٩)\*

هو ضمان الاعمال وكلائه المتوسطين معه في النقل الذين يرسل اليهم البضائع  
راجع بندي ١٣٨٤ و ١٩٩٤ مدي وبند ١٠٨ تجاري

\*(بند ١٠٠)\*

البضائع الخارجة من مخزن البائع أو من مخزن المرسل هي مدة الطريق  
في دول صاحب الملك ما لم يشترط خلاف ذلك لكن في صورة ما اذا حصل  
فيها شيء من التلف يكون له التداعي على وكيل الشراء وكيل النقل

\*(بند ١٠١)\*

مكتوب الارسالية مع المكاري حجة على عقد الجملة بالاجرة الجارية بين مرسل  
البضائع وصاحب العربية أو بين المرسل والوكيل وصاحب العربية راجع  
بند ١١٠٢ و ١١٨٤ و ١٣٢٥ مدي

\*(بند ١٠٢)\*

يجب في مكتوب عربية الارسالية أن يكون مشتملا على تاريخ ارسال المقولات  
وعلى جنسها ووزنها أو معيارها وعلى ميعاد توصيلها الى محلها وان يبين فيه  
اسم الوكيل الذي بواسطته يصير اجراء النقل ومنزله وهل هو واحد أو متعدد  
وان يشتمل على بيان اسم المرسل اليه تلك البضائع وعلى اسم صاحب العربية  
ومنزله وعلى بيان اجرة العربية وعلى بيان ما يدفع من التفرير في نظير التأخير ثم  
يصير امضاء هذا المكتوب من المرسل أو وكيله ويكون على هامشه نشانات  
البضائع المطلوبة للنقل ونحوها ويجب أن يقيده وكيل الارسالية في جريدة  
مرتبعة بالفترة والتاريخ بدون تحلل شيء بين السطور ومع التسلسل راجع

ينهى ١١٤٩ و ١٧٨٥ مدنى وبند ٢٨١ تجارى

## الفصل الرابع

فيما يخص المكاري المتعهد ينقل البضائع

\*(بند ١٠٣)\*

المكاري ضامن لبضائع الاشياء المنقولة الا في حالة القوة الجبرية وهو ضامن أيضا لما يحصل لها من التلف في أثناء الطريق ما لم يمكن متولدا من حادث طبيعي في ذات البضائع أو من عيب حادث من قوة جبرية تراجع بند ٩٨ تجارى و ١١٣٧ و ١٧٨٢ وما بعده مدنى و ٣٨٧ و ٤٧٥ جنائيات

\*(بند ١٠٤)\*

اذا حدث عن القوة الجبرية تأخير وصول المتقولات عن ميعادها لا يكون المكاري مكلفا بدفع شيء في مقابلة التأخير

\*(بند ١٠٥)\*

استلام الاشياء المنقولة ودفع أجرة المكاري مبطل لكل تداع عليه

\*(بند ١٠٦)\*

اذا امتنع المرسل اليه البضائع من استلامها أو وقع بينه وبين المكاري نزاع في شأن الاستلام عين رئيس محكمة التجارة أبواب الخبرة بأمر مشرع على عريضة لتحقيق حال البضاعة وتقريرهم ما عاينوه في شأنها فان لم يوجد رئيس محكمة تجارة قبل الحل عين قاضي المصالحات كذلك أبواب الخبرة ثم أمر بوضعها في مخزن أو تحت يده أو عن ثم بوضعها في مخزن الحكومة اذا لزم واذا اقتضى الحال بيعها لاستيفاء أجرة المكاري متعهد ينقل البضائع أمر القاضي ببيع ما تبقى بقدر الاجرة فقطراجع بند ٢٠٧ مدنى

\*(بند ١٠٧)\*

أحكام هذا الكتاب السادس تجرى في حق أرباب سفن المجلات البخارية في الانهر وأرباب المجلات وعربات الركوب بالنسبة لما ينقل بواسطتها راجع بند ١٧٨٦ مدنى

\*(بند ١٠٨)\*



لا تسمع الدعوى على الوكيل بالعمولة ولا على المكارى متعهده النقل في شأن  
ضرباع البضائع أو حصول خسارة فيها بعد مضي ستة أشهر في الارسلات  
الداخلية بجهات فرانس ولا بعد سنة في ارسلات البلاد الخارجية وعلى كل  
فيجب ابتداء المدة في شأن الضياع من اليوم المحدد لنقل البضائع  
وتوصيلها لمحلها وفي حال الخسارات المصغر عنها بالعوارية فيجب من يوم  
استلام البضائع بالفعل وعمل القوائم بهذه المدة اذ لم يكن الضياع أو الخسارة  
ناشئة عن غش وخيانة والا فلا قوائم بهذه المدة بل تكون مدة القوائم عشر  
سنوات في الذنوب الكبيرة وثلاث سنوات في الذنوب الصغيرة راجع بند ٩٧  
وما بعده وبند ١٠٣ وما بعده تجارى

## الكتاب السابع

في أحكام البيع والشراء

\*(بند ١٠٩)\*

ثبت البيع والشراء من الجانبين بعدة اوجه  
بالحجج والسندات الرجعية  
وبالسندات التي عليها امضاء المتعاقدين  
وبحفاظة مستوفية للاصول التجارية معتمدة بنوسط سمسار صيرفية أو  
سمسار بضائع وعليها امضاء العاقدین  
وبحفاظة البضائع (المسجلة بالبرناج) المشمولة بقبول البيع والشراء  
وبالمخاطبات والمراسلات بالتراضي على البيع والشراء  
وبما يوجد في دفاتر البائع والمشتري مع ليدل على عقد البيع والشراء  
وبشهادة البينة على البيع والشراء في حالة ما اذا اقتضى نظر القاضى سماعها  
وبنت عنده صحة ما شهد به مما يوجب الحكم راجع بندى ١٣٤١  
و ١٣٤٧ مدنى

## الكتاب الثامن

فيما يتعلق بسندات الحوالة المسجلة باسم كسبائه وهي السقجة  
وبسندات الديون التي وفاءها عند حلولها يكون تحت اذن رب

الدين وفي أحكام المدة الطويلة التي تغتفر حقوق الحوالة  
والسندات التي تحت الاذن بانقضائها وفيه فصول

## الفصل الاول

في شروط سندات الحوالة وتشتمل على عدة فروع

## الفرع الاول

في صور سندات الحوالة

\*(بند ١١٠)\*

سندات الحوالة هي السندات المحولة من بلد الى آخر بصير قبض ما اشتملت

عليه من القيمة في هذا المحل راجع بند ١١٢ تجارى

يشترط في سندات الحوالة أن تكون مؤرخة

وأن يبين فيها القدر الذي يستحق الدفع

واسم المحال عليه الدفع

والميعاد الذي يستحق الدفع بمحله راجع بند ١٢٩ تجارى

والبلد الذي يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة

والميعاد الذي يستحق الدفع بمحله راجع بند ١٢٩ تجارى

والبلد الذي يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة

والقدر المدفوع في الاصل للمحيل في مقابلة الحوالة تقداً وبضاعة أو

مقاصة أو غير ذلك كأن يكون عن عتار مشروط القبض من المحيل

في محل كذا

ويكون سند الحوالة تحت اذن أجنبي أو تحت اذن المحيل نفسه (لكن لا تكون

الحوالة صحيحة في حق المحيل الا اذا قيدها على ظهر السند باسم غيره باعترافة

انه قبض منه القدر المبين في متن السند في مقابلة دراهمه حتى لا يشهد المحيل

والمحال)

واذا كان تحرر من سند الحوالة عدة نسخ بقيمة الحوالة المتحدة المضمون منفرة

بالفرع الاولى والثانية والثالثة والرابعة الخ فإنه يبين في صلب كل نسخة عمرتها

وأن يكون الاعتماد على نسخة واحدة ليستوفي حقها ولا يعتبر في الصرف

خلافاً لراجع بند ١٤٧ وما بعده من قانون التجارة

\*(بند ١١١)\*

يجوز في الحوالة أن تكون محالة على شخص محال عليه في بلد ومحل قبضها في بلد غيره ويجوز أن تكون تحت إذن غير المحيل وعلى ذمة غيره وإنما المحيل وكيل في شرائها

\*(بند ١١٢)\*

جميع الحوالات المشتقة على تزوير أسماء أو وصف المحيل أو المحال أو المحال عليه أو محل إقامة كل منهم أو محل القبض لا تعتبر الاتفاقات عادية مجزئة عن أحكام الحوالة المعبرة فلها حكم الاتفاقات الجارية عادة بين الناس راجع بندى ١٢٩ و ٦٢٦ وما بعده تجارى وبندى ١٤٧ و ١٤٨ و جنابات

\*(بند ١١٣)\*

وضع أمضاء النساء المتروجات وغير المتروجات اللاتي لسن متصفات بصفات التجارة العرفية على سندات الحوالة لاغ وغير معتبر في حقهن وليس بالنسبة لهن إلا مجزئة اتفاق عادى راجع بند ٦٢٧ تجارى

\*(بند ١١٤)\*

يوسع الحوالات التي يعقدها القاصرون الذين هم ليسوا تجارا لا غبة فلا يعتد بها في حقهم وبالنسبة اليهم في اجراء أحكام الحوالات وانما براعى حقوق كل واحد من الجانبين في ذلك طبقاً لنطوق بند ١٣١٢ دنى

## الفرع الثاني

في كفالة الحوالات بمقابل الوفاء

(كفالة الحوالة عبارة عن تحقق وجود قدر معتد تحت يد المحال عليه أو أجنبي لدفعها في ميعادها ويسمى هذا القدر بمقابل الوفاء)

\*(بند ١١٥)\*

بين المحيل أو المحال في سند الحوالة بمقابل الوفاء وفي هذه الحالة لا يزال المحيل الحقيقي الذي تحررت الحوالة باسمه وتحت أذنه مداناً وخدماً للمتناقلين

ولعلمها

وصورة ذلك أن زيد المقيم بالسكندرية وكل عمر المقيم بالمحروسة أن يشتري له سند حوالة على خالد التاجر المقيم بالسيوط فاشترى عمر سند الحوالة على ذمة زيد وتحت اذنه ليخصمها في دينه فزيد التاجر هو المزمع بدفع مقابل الوفاء فإذا أقبل زيد قبل دفع خالد السيوطى مافى السند المذكور وبعد وضع علامة القبول عليها منه صار خالد المذكور ملزما بدفع مافى السند لواقع اليد عليه المأذون حاملة بقض مافيه فليس لخالد المذكور التداعى مع عمر والموكل في التصويل لأن عمر لم يشتتر الحوالة الا على ذمة زيد فلا وجه لرجوع خالد عليه ولا طلب لخالد عليه في مقابل الحوالة لأن خالد لا يجهل أن مدنيه المقتضى انما هو زيد وأن عمر انما عقد عقد الشراء الموكله في هذه الحوالة لتنتفع بها موكله بتعويلها والتصرف قيم المن يريد بمن يأذن لهم أو يرضها بين أيديهم فهو مسئول بالنسبة اليهم فيما يضر بحقوقهم فليس لهم رجوع على غيره في التداعى عند الاقضاء

• (بند ١١٦) •

يثبت مقابل الوفاء اذا حل به سند الحوالة وكان المحال عليه الدفع مدينا للمصيل أولن اشترى الحوالة باسمه بقدر مساو بالاقبل اقدر مافى سند الحوالة راجع بند ١٢٩٠ مدنى

• (بند ١١٧) •

قبول المحال عليه للحوالة يتضمن لزوما وجود مقابل الوفاء ويكون ذلك حجة للمتناقلين من كل من آل اليه سند الحوالة منهم ودليلا عند التداعى في اثبات حقوقهم وعلى كل حال القبول وعدمه يكون المحل وحده ومنهم هو المزمع في حالة انخلود والانسكار عليهم باثبات ان المحال عليهم كان تحت يدهم مقدار مقابل الوفاء وقت حلول الدفع والا كان ملزما بكفالة ذلك فان لم يقدر على اثبات ذلك وحصلت المعارضة الاستحفاظية كان ملزما بكفالة مقابل الوفاء ولو في حالة ما اذا حصلت المعارضة الاستحفاظية بعد فوات المواعيد المحدودة لذلك راجع بند ١٦٩٤ مدنى

## الفرع الثالث

في قبول المحال عليه الحوالة

\*(بند ١١٨)\*

المحيل بسندات الحوالة والمشترون سنداتهما الآيلة اليهم بالتحويل كالمهم متضامنون لقبولها بدفع ما فيها عند حلول الميعاد راجع بند ١٢٠٠ وبند ١٦٩٤ وبند ١٦٩٥ مدنى

\*(بند ١١٩)\*

ثبت الامتناع من قبول الحوالة باعلان المعارضة الاستحفاطية بصورة اشهاد رسمي يسمى معارضة امتناع القبول راجع بند ١١٢٦ مدنى

\*(بند ١٢٠)\*

فعلى موجب اشعار اعلان المعارضة الاستحفاطية بعدم القبول وافادته للمحيل الاصلى والمحيلين الاخر المتناقلين بصير كل منهم ملزماً بان يحضر كغيبا يضمن دفع ما في سندات الحوالات عند حلول مواعيدها أو يؤدى ما في سندات الحوالات مع دفع رسم اعلان المعارضة الاستحفاطية ورسم تجديد الحوالة

ثم ان هذا الكفيل سواء كان كافلاً للمحيل الاصلى أو لمن بعده من المحيلين المتناقلين لا يكون ضامناً غارماً الا لسند الحوالة الذى تعهد بوفائه راجع بندى ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ مدنى و ٦٨ و ٥١٧ محاكمات

\*(بند ١٢١)\*

من قبل الحوالة فقد التزم ضمناً بوفائه حتى صار قابلاً له الاجبوزلة أن يرجع في قبوله ويعود الى ماله من الحقوق قبل القبول ولو في حالة ما اذا أثبت ان المحيل قد أقبل قبل القبول وكان يجهل افلاسه راجع بندى ٤٤٨ و ٤٤٩ تجارى

\*(بند ١٢٢)\*

قبول الحوالة يكون بوضع امضاء من قبلها بصيغة القبول الرسمية (صيغة القبول الرسمية عبارة عن كتابة لفظ مقبول أو ما يبدل عليه ولا بد أن

بوزج القبول من تاريخ النظر أى الحضور إذا كان سند الحوالة المؤجل  
الدفع يوم أو عدة أيام أو شهر من نظرها أى الحضور بها  
وفي حالة عدم وضع تاريخ القبول من النظر يعتبر الاجل المعلوم من تاريخ  
الحوالة)

\*(بند ١٢٣)\*

في صيغة قبول الحوالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة القابل له لا يذكر  
هذا القابل بيان المحل الذى يصير الدفع فيه راجعاً لتداعى معه في هذا  
الشأن

\*(بند ١٢٤)\*

لا يجوز في قبول سندات الحوالة شرط ولا تعليق ولكن يجوز فيه اقبول بعض  
المقدار المطلوب

وفي هذه الحالة يجوز لحامل سند الحوالة التلمهة القبول ان يعلن اعلان  
المعارضة الاستحفاطية بشأن ما زاد عما صار قبوله وان يطلب العطل  
والاضرار اراجع بند ١٢٤٤ مدنى وبندى ١٥٦ و ١٧٣ تجارى

\*(بند ١٢٥)\*

يجب قبول سند الحوالة بمجرد تقديمه للمحال عليه وان تأخر القبول فلا يزيد  
مبعاده عن اربع وعشرين ساعة من وقت تقديمه فبعد هذه المدة يجب أن يسلم  
هذا السند ليد من يحضره وعليه علامة القبول أو الرد ومن تمتنع من تسليمه  
لمن حضره يصير ملزماً لحامل السند بتعويض الربح والخسائر اراجع  
بند ١١٤٩ وبند ١٣٨٢ مدنى وبند ١٢٨ محاكمات

### الفروع الرابع

فيما يتعلق بسند الحوالة بالواسطة

(القبول بالواسطة) هو أن يرضى الواسطة بكتابة القبول عن المحل الاصلى أو  
غيره من المحلين المتناقلين على سند حوالة كتب في ثلثه اعلان المعارضة  
الاستحفاطية بالتظلم من عدم القبول

\*(بند ١٢٦)\*

في حالة ما اذا كتب اشهاد المعارضة الاستحفاطية بالتظلم من عدم قبول سند

الحوالة يجوز قبوله من أجنبي عن العقد متوسط نيابة عن المجهل أو أحد المجهلين ويذكر التوسط في سند الاشهاد ويمضى عليه بعلامة التوسط المذكور

\*(بند ١٢٧)\*

على المتوسط أن يخبر فوراً بدين مهلة بتوسطه لمن توسط عنه في القبول

\*(بند ١٢٨)\*

يستحفظ بالمعارضة حامل سند الحوالة على تمام جميع حقوقه على المجهل الاصلى فيما يتعلق بعدم القبول من المحال عليه ولو بلغت ما بلغت درجة قبول الواسطة من الاعتبار راجع بندي ١١٨ و ١٦٠ تجارى

## الفرع الخامس

في حلول مواعيد صرف الحوالات

\*(بند ١٢٩)\*

يجوز تعيين مواعيد حلول الحوالة بعدة أمور

من تاريخ نظر المحال عليه	{	وجميعاً يوماً واحداً أو عدة أيام
		وجميعاً شهراً واحداً أو عدة أشهر فلكية
		وجميعاً شهراً أو عدة أشهر عادية
		وجميعاً يوماً أو عدة أيام
من تاريخ سند الحوالة	{	وجميعاً شهراً أو عدة شهور فلكية
		وجميعاً شهراً أو عدة أشهر عادية

وينتهي بمعاذ يوم ثابت كيوم كذا في الشهر أو إلى يوم محدود كيوم موسم دورى

\*(بند ١٣٠)\*

سند الحوالة المؤجل يوم النظر يحل دفعه يوم ابرازه للعمال عليه

\*(بند ١٣١)\*

سند الحوالة ينتهى أما يوم أو بعدة أيام أو بشهر أو بعدة شهور وعددية

أوبتهراً وبعد مشهور فلكيه من تاريخ النظر والاطلاع راجع بنود ١١٨  
و ١٢٦ و ١٧٤ تجارى

\* (بند ١٣٢) \*

الشهر العددي ثلاثون يوماً كاملة تمضي من صباح ثاني يوم تاريخ الحوالة  
وأما الأشهر الفلكية فتكون على موجب التقاويم التي عليها العمل

\* (بند ١٣٣) \*

سند الحوالة المستحق الدفع في ميعاد موسم سوق دوري يحل ميعاده في اليوم  
السابق على يوم انقضاء السوق أو في يوم السوق ان كان نصبه يوماً واحداً  
راجع بندي ١٦١ و ١٦٢ تجارى

\* (بند ١٣٤) \*

إذا كان ميعاد سند الحوالة مؤجلاً ليوم من أيام الأعياد والمواسم الرسمية  
يكون استحقاق الدفع في اليوم الذي قبل اليوم المذكور راجع بنود ٦٣  
و ٧٨ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ كانت وبند ١٦٢ تجارى

\* (بند ١٣٥) \*

كل فسخة في الميعاد بطويلة كانت من خصمة لجزء المعروف أو المحبة أو اجراء  
للعادة وعرف البلدي فيا يتعلق بدفع الحوالات منسوخة لا يجري عليها العمل  
راجع بند ١٢٤٤ مدني

## الفرع السادس

في مناقلة سندات الحوالة بقيداً بألولة المناقلة على ظهر السندات  
(مناقلة الحوالات هو عقديه يجعل مالك السند التحويل حقه لآخر بشرط  
أصولية معلومة)

\* (بند ١٣٦) \*

ينقل مالك السند التحويل حقه الى غيره بقيداً بألولة الحوالة من اسمه الى اسم  
ذلك الغير على ظهر سند التحويل راجع بند ١٦٩٠ مدني

\* (بند ١٣٧) \*

يجب بيان تاريخ تحويل الحوالة من اسم الى اسم بالألولة وبيان القدر



المدفوع في مقابلته أو بيان اسم من آلت إليه التصويل وما رت قصت تصرفه  
 \* (بند ١٣٨) \*

إذا لم يكن نقل الحوالة على موجب منطوق البند السابق لا يكون التصويل  
 صحيحاً بل يكون مجرد توكيل في استلام ما في السند راجع بند ٥٧٤ تجاري  
 \* (بند ١٣٩) \*

تقديم تاريخ تصويل الحوالات المتناقلة بالايولة عن يوم عقددها ممنوع  
 ويجازى من تركه بالجزاء المقر لتركب التزوير راجع بند ١٤٧ جنابات

## الفرع السابع

في ضمان سندات التصويل

\* (بند ١٤٠) \*

المجمل الاصلى والمحال عليه القابل للحوالة والمحالون المتناقلون متكافلون  
 فيها للعمال بها بموجب امضاءهم راجع بند ١٢٠٢ مدنى وبند ١٦٤  
 تجارى

## الفرع الثامن

في كفالة الحوالة المسماة (أوال) أى كفالة العهدة

\* (بند ١٤١) \*

سند الحوالة يقطع النظر عن مسكونه مضمونا بالقبول وضموها من المحيلين  
 المتناقلين بقيد الايولة يجوز ضمانه بالضمان المسمى بكفالة الحوالة وبضمان  
 العهدة راجع بند ٢٠١٣ مدنى

\* (بند ١٤٢) \*

ضمان عهدة الحوالة أن يتعهد أجنبي عن العقد برفاء الحوالة أما بقيد صورة  
 الكفالة على ظهرها أو بوثيقة أخرى فضا من عهدة الحوالة هو ضامن غارم  
 اسوته كاسوة المحيلين المتناقلين في الحوالات بالايولات لتعريضهم ما لم توجد  
 شروط بالكفالة بين الجانبين تنقضى بخلاف ذلك راجع بندى ١١٣٤  
 و ٢٠١١ مدنى

## الفرع التاسع

في كيفية دفع الحوالات

\*(بند ١٤٣)\*

يجب دفع القدر الذي في سند الحوالة من متف المعاملة المعنية فيه

\*(بند ١٤٤)\*

من دفع القدر المبين في سند الحوالة قبل حلول ميعاده كان ضامنا لصفة الدفع  
واصادفة الدفع بحلاولى كان يترتب عليه من الأضرار راجع بندى ١١٨٦  
و ١١٨٧ مدنى

\*(بند ١٤٥)\*

من دفع القدر الذى في الحوالة عند حلول الميعاد دون مناقضة من الغير برئت  
ذمته براءة صحيحة راجع بند ١٢٤٠ مدنى  
لا يسوغ اكرامن يئده حوالة على استلام ما فيها قبل حلول ميعادها راجع  
بندى ١١٨٧ و ١٢٥٨ مدنى

\*(بند ١٤٧)\*

دفع ما في الحوالة على واقع النسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا من  
النسخ المتصلة صحيح اذا كانت النسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا  
التي يصير بها الدفع مكتوبا عليها أن مجرد دفعها يبطل حكم ما عداها من  
النسخ الاخرى التي صارت لا يعتد بها راجع بند ١١٢٤ جنائيات

\*(بند ١٤٨)\*

كل من دفع القدر الذى في سند الحوالة بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة  
وهكذا بدون أن يسترجع النسخة التي كان كتب عليها اعلامة القبول فلا يكون  
خالى المسؤولية بالنسبة لحقوق واضع اليد على النسخة التي عليها اعلامة  
القبول

\*(بند ١٤٩)\*

لا تسع المناقضة بالنسبة لدفع الحوالة الا في حالة ضياعها أو تفليس واضع اليد  
عليها

(بند ١٥٠)\*

اذا ضاع سند الحوالة غير المشمول بعلامة القبول جاز لصاحبه أن يطلب دفع قدر مافيه بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ

(بند ١٥١)\*

اذا كان سند الحوالة الضائع مشغولا بعلامة القبول فلا يجب على المحيل عليه دفع مافيه بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ الا بالاعلام من قاضي التجارة مع الكفالة اللازمة راجع بندي ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ مدلى  
وبند ١٧ محكمات

(بند ١٥٢)\*

يجوز لمن فقد نسخة حوالة مشغولة بعلامة القبول أو غير مشغولة به واعتذر عليه ابراز ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ أن يطلب دفع سند الحوالة الضائع بالسعي الى محكمة التجارة واخراج اعلام صحيح يشهد له بصحة قيد ذلك السند مع تأدية الكفالة اللازمة

(بند ١٥٣)\*

في صورة ما اذا امتنع المحال عليه من الدفع بموجب اعلام المحكمة على منطوق البندين السابقين يصحكون لصاحب الحوالة الضائعة السند حفظ جميع حقوقه باعلان المعارضة الاستهضائية ويجب أن يكون هذا الاعلان ثانيا يوم حلول ميعاد الحوالة الضائعة ويجب أن يشعر باعلان المعارضة المحيل الأصلي والمحيلين الآخرين المتأقلين بموجب الرسوم القانونية والمواعيد المحدودة التي سيأتي ذكرها في الاعلان

(بند ١٥٤)\*

اذا طلب صاحب نسخة الحوالة الضائعة تحصيل نسخة ثانية من المحيل الذي انتقلت اليه الحوالة منه بلا واسطة كان هذا المحيل ملزما بأن يطلبها من ذات محيله السابق وهو يطلبها من قبله وهكذا كل محيل يرجع على سلفه الى أن يصل الى المحيل الاصيل الذي هو أقل ككافل \* وصاريف سند الحوالة الضائعة تكون على مالك سند الحوالة التي فقدتها

(بند ١٥٥)\*

وضمان التكفيل المذكور في بندي ١٥١ و ١٥٢ يتقطع بعينه ثلاث سنوات اذ لم يكن وقع في أثنائها تطلب حقوق ولا تداع في المحاكم راجع بند ١٢٣٤ و ٢٢٤٤ و ٢٢٧٩ مدني و ١٨٩ تجاري

\*(بند ١٥٦)\*

شكل ما يدفع من أصل قدر ما في سند الحوالة من الدراهم تبرأ به فمه المصيل الأصلي والمصيلين بعده فليس لحامل السند أن يعارض المعارضة الاستحفاضية في شأن الحوالة الا بقدر ما بقي له منه فقط

\*(بند ١٥٧)\*

لا يجوز للقضاة أن يجتدوا لهالة ما تطويل دفع سند الحوالة متى حل ميعادها راجع بند ١٢٥ و ١٦١ تجاري و ١٢٤٤ مدني

### الفصل العاشر

في كيفية دفع الحوالة من الواسطة من المصيل الأصلي أو غيره من المصيلين المتناقلين

\*(بند ١٥٨)\*

يجوز في سند الحوالة المتظلم فيها من منع الدفع بطريق المعارضة الاستحفاضية أن يدفعها الواسطة أيأما كان وجد دفعها بأذن المدفوع عنه أو بغير إذنه عن المصيل الأصلي أو عن المصيلين المستقلة اليهم منه وانما يكتب ثبوت التوسط والدفع في متن سند المعارضة الاستحفاضية أو في ذيل سند الحوالة راجع بند ١٢٦ تجاري و ١٢٣٦ مدني

\*(بند ١٥٩)\*

شكل من دفع في سند الحوالة بالتوسط عن غيره لحامل هذا السند قيمة ما فيه صار قائما مقامه في السعي في استيفاء حقوقه وعمل واجباته القانونية

فاذا كان المتوسط دفع الحوالة عن المصيل الأصلي ثبتت براءة جميع المصيلين المتناقلين واذا دفع الحوالة عن أحد المصيلين المتناقلين برئت ذمة من بعده منهم

فإذا اجتمع عدة وبسايط وتزاحوا على دفع الحوالة يقدم منهم من يدفعه للدراهم  
تبرأ ذمة كل المحلّلين

فإذا كان سند الحوالة على المحال عليه الممتنع من القبول لسبب أصلي من  
الاسباب وأراد دفعها توسطاً فهو مقدّم على غيره من المزاجين على التوسط  
راجع بند ١١٩ تجارى

## الفرع الحادى عشر

فى حقوق حامل سند الحوالة وواجباته

\*(بند ١٦٠)\*

حامل الحوالة المحالة من برّ قطعة أوروبا من جزائرها أو بلاد الجزائر ومستعرة  
الدفع فى الاملاك الاور وبأوية التابعة لمملكة فرنسا أو فى بلاد الجزائر  
سواء كانت مشروطة الدفع بمجرد نظر المحال عليه أو يوم أو أيام أو شهر أو  
شهرين أو سنة أو شهرين أو شهرين أو شهرين من تاريخ النظر يسعى فى طلب دفعها  
أو قبولها فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخها والا كان جزاؤه أن لا يكون له  
حق فى الطلب على المحلّلين المتناقلين بل ولا على المحلّل الاصلى بشرط أن  
يكون المحلّل الاصلى أجرى مقابل وفاتها وجب الاصول

فإذا كانت الحوالة محالة من بلاد سواحل البحر الايض المتوسط أو من بلاد  
سواحل البحر الاسود على بلاد الاملاك الفرنساوية فى أوروبا أو كانت  
محالة من برّ قطعة أوروبا أو من جزائرها على محلات تجار الفرنساوية فى البحر  
الايض المتوسط أو البحر الاسود تكون مهلة الدفع أربعة أشهر

فإذا كانت الحوالة من بلاد افريقية الى حدّ رأس شمّ الخيبر أو من بلاد  
افريقية الى حدّ رأس هورن على البلاد الاور وبأوية التابعة لفرنسا أو محالة  
من قطعة أوروبا أو جزائرها على الاملاك الفرنساوية فى أقاليم افريقية الى  
حدّ رأس شمّ الخيبر أو فى أقاليم افريقية الى حدّ رأس هورن فهذه الدفع المعطاة  
للعامل ستة شهور

وان كانت الحوالة محالة من غير تلك الاقاليم من أقسام الارض أياما كانت  
على أملاك فرنسا أو أوروبا أو كانت محالة من قطعة أوروبا أو جزائرها على

املاة فرنسا ومحالها التجارية في أي قسم من أقسام الأرض كانت مهلة  
طلب الدفع والقبول سنة من تاريخ الحوالة فإذا قامت هتمة المواعد بسقط  
حق الطلب والرجوع على من ذكر فيما سبق من المحيل الأصلي والمحيلين  
المتناقلين

وكذلك بقوت حق الطلب على من ذكر على سند الحوالة الحالية بنظرها أو يوم  
أو أيام من نظرها أو بشهر أو بعمدة شهور من نظرها إذا كانت محالة من  
فرائسأ ومن الاملاة الفرنسية أو من محال تجارتهم ومستحقة الدفع  
في البلاد الأجنبية ولم يطلب حاملها دفعها أو قبولها في المواعد المقررة فيما  
سبق في شأن كل مسافة من المسافات

وتنص الماهلة السابقة مرتين في وقت الحرب البحرى فيما يتعلق بالاد  
محرراً  
وهذه الاحكام المذكورة أعلاه يجرى العمل بها ما لم يشترط بين المحيل والمحال  
عليه والمتناقلين خلافها

\*(بند ١٦١)\*

يجب على من يده سند الحوالة المستحق للدفع أن يسعى في طلب دفع ما فيه يوم  
حلول ميعادها راجع بند ١٢٤٧ مدنى

\*(بند ١٦٢)\*

يجب إثبات امتناع الدفع من طرف المحال عليه ثانياً يوم حلول ميعاد الدفع  
بالاعلان المسعى بالمعارضة الاستحفاظية من امتناع الدفع  
فإذا كان اليوم المستحق للتظلم فيه يوم موسم من المواسم الرعية كان التظلم  
في اليوم الذى بعده راجع بند ٦٣ و ٧٨ و ١٠٣٧ مدنى

\*(بند ١٦٣)\*

موت المحال عليه أو تقلب له لا يقطع ملزومية حامل السند من عمل المعارضة  
الاستحفاظية في شأن الدفع ولو كان سبق منه المعارضة الاستحفاظية من عدم  
القبول

وفي حالة تغليب من قبل الحوالة قبل حلول الميعاد يجوز لحاملها أن يعمل  
المعارضة الاستحفاظية راجع بند ١١٨٨ مدنى ١٢٤٤ محاكمات

\*(بند ١٦٤)\*

يجوز لحامل سند الحوالة المتعلم في شأن عدم دفعها بالمعارضة الاستعفاطية أن  
يسعى في التداعى فيها الضمان حقوقه

وتداعيه أمامه على ذات المحيل الاصل خاصة أو على كل واحد من المتناقلين  
بالابولوة على حدته أو عليهم معامع المحيل الاصل

ويجوز التداعى على هذا الوجه على المحيل الاصل من طرف كل من المتناقلين  
وتداعى كل منهم على سلفهم من المحيلين بلا واسطة

\*(بند ١٦٥)\*

فإذا سعى حامل السند في التطلب من المحيل له بخصوصه فعليه أن يشعرو  
بالمعارضة الاستعفاطية فإذا لم يدفع له بعد الاشعار يطلبه للصاكة قبل مضي  
خمس عشرة يوماً تاريخها بعد ساوله طريق الاعلان بالمعارضة الاستعفاطية  
وذلك إذا كان محل اقامته بعيداً عن محل الدفع بمسافة خمسين ألف متر أى  
عشرة فراسخ ومصرف المحاكم على المحيل المذكور والمهولة في حق المحيل المقيم  
في أزيد من تلك المسافة من محل الدفع أن يزيد اليه ما يواو واحد الكلى خمسة  
وعشرين ألف متر أى خمسة فراسخ في كل ما زاد عن الخمسين ألف متر راجع  
بند ٢١٨٥ مدنى ١٠٢٢ و ١٠٢٧ محاكمات

\*(بند ١٦٦)\*

سند الحوالة المحالة من فرانس المستحقة الدفع في خارج مملكة أو من فرانس  
بأوروبا في حالة المعارضة الاستعفاطية من عدم قبولها يجوز المرافعة مع  
محليها والمتناقلين منهم المقيمين في فرانس في المواعيد الآتية  
يقدم معاد شهر واحد لسندات الحوالة المستحقة الدفع في جزيرة قرسقه  
وبلاذ الجزائر والجزائر البريطانية أية جزائر مملكة الانكليز وفي ايطاليا  
ومملكة الفلنك والبلجيك

وفي الممالك المتعاهدة ببلاد النيبا الجا ورتة لودو فرانس

ويقدر معاد شهرين للسندات التي استحققت الدفع في الممالك الاخرى سواها في  
أوروبا أو على سواحل البحر المتوسط الايض أو سواحل البحر الاسود  
ومعاد خمسة أشهر للسندات التي استحققت الدفع خارج أورد وبالي وبوغاز

ملقة وبوغاز سودة أو رأس هورن  
وميعاد عملية أشهر للسندات التي استخفت المدفع بعد بوغازى ملقة وسودة  
وبعد رأس هورن وهذه المواعيد تكون على موجب التناسب في المسافات  
بالنسبة للتداعى على المحيلين والمتناقلين المقيمين في ملحقات فرانسا خارج  
أرض فرانسا بالنظر بعد المسافات  
وتضاعف هذه المواعيد مرتين في حق بلاد بحر برافى حالة وقوع حرب بحرى

\*(بند ١٦٧)\*

فاذا اطلب حامل سند الحوالة حقوقه دفعة واحدة من جميع المتناقلين  
والمحيل الاصلى كان له حق بالنسبة لبلد كل واحد منهم برخصة المهلة المحدودة  
للتداعى بحسب البنود السابقة  
وكل واحد من المتناقلين للحوالة له الحق في هذا التداعى على كل واحد على  
خسسته أو على الجميع في المهلة المذكورة  
واشياء المهلة في حق من ذكرنا في يوم من تاريخ طلب حضور الخصم في  
المحكمة راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ و ٦٩ مما كانت

\*(بند ١٦٨)\*

تسقط حقوق من يده سندات الحوالة التي تجعل بالنظر بدون أن يكون له  
طلب على المتناقلين بمحاول المواعيد المذكورة أعلاه بعد انتهاء المدة المحدودة  
في البند السابق في الصور الآتية  
فلا يكون له حق في تقديم سند الحوالة المؤرخ بالنظر أو بأيام أو أشهر فلكية أو  
عربية من تاريخ النظر  
ولا يكون له حق في المعارضة الاستعفاطية من عدم المدفع  
ولا يكون له حق في السعى للجباية للحصول على استعفاط حقه في القدر  
الذى في السند

\*(بند ١٦٩)\*

وكذلك يسقط حق المتناقلين في أى نزاع لضمان أموالهم على المحيلين  
البائعين لهم بعد قوات المواعيد المقررة فيما سبق بالنسبة للميعاد المقرر لكل  
واحد منهم



(بند ١٧٠)\*

وكذلك تسقط حقوق حامل الحوالة والمحال لهم المتناقلين في حق المحيل نفسه اذا ثبت أنه كان أعطى مقابل الوفاء الكامل للدفع عند حلول مهلة سند التحويل

ففي هذه الحالة لا يكون لحامل السند تداع الاعلى المحال عليه

(بند ١٧١)\*

سقوط الحقوق وعدم سماع دعاوىها بغوات المدد المذكورة في البنود السابقة يبطل حكمه في حق من بيده سند الحوالة فيجوز تداعيه على المحيل وعلى كل واحد من المتناقلين في حالة ما اذا كان بعد انقضاء المواعيد المحددة لأعمال المعارضة الاستحقاقية ولاعلان هذه المعارضة أو لطلب المرافعة قد دخلت التقود المعلقة لان تكون في مقابلة الوفاء في ذمة المحيل أو أحد المتناقلين المذكورين سواء كان دخولها في ذمته في مقابلة محاسبة أو مقاصة وفسخ دين في دين أو في مقابلة شيء آخر راجع بندي ١٢٣٤ و ١٢٨٩ مدني

(بند ١٧٢)\*

كما يجوز ان يمد سند الحوالة المحرور في شأنه المعارضة الاستحقاقية من علم الدفع أن يسعى في الحصول على حقوقه بموجب الاصول المقررة أعلامه أيضا أن يهجز على سبيل الاحتياط والاحتراس أمتعة المحيل الاصل والمحال عليه القابل للحوالة والمحيلين الاخرين المتناقلين باذن محكمة التجارة في ذلك راجع بنود ١٧٤ و ٥٥٧ و ٨٢٢ محاكمات

## الفرع الثاني عشر

في اعلان المعارضة الاستحقاقية التي الغرض منها الاستسكار والرد المسماة بروتسة أي استسكار ما حصل ورده

(المعارضة الاستحقاقية المعبر عنها بالبروتسة هي اشهاد من بيده الحوالة على امتنع من قبولها أو دفعها يعني تطلبه للمعاريف والرجوع والخسارة وتطلب قيمة سند الحوالة وجعل هذه القيمة في درلن من امتنع من دفعها)

بروتسته حقيقة ما يسمى  
لاتمكار على الشيء وعدم  
قرا عليه وهو بهذا المعنى  
مدى غالباً على ومنه  
نكران شئنا على الناس  
لهم ولا ينكرون القول  
بنت قول

عبر عن البروتسة  
كارية أو الاستسكارية  
كرو كدفقة الصح أيضاً

(بند)

## \* (بند ١٧٣) \*

تجوز كتابة اشهاد المعارضة الاستحفاضية في شأن امتناع القبول أو الدفع  
ويصير كتابتها عن يد موثق أو جاورش محضر من المحكمة وتصح بشهود  
وبدون شهود

ويجب تحريره عن يد الموثق في عدة جهات  
في جهة اقامة من استحققت الدفع منه أو في آخر جهة معروفة باقامته فيها  
أو في جهة اقامة الأجنبي الذي وضع عليه علامة القبول بطريق التوسط  
وعلى كل فتكون اشهاد واحد امتهاد الصورة بدفع رسم واحد  
وفي حالة ما اذا عين المحل محل اقامة للمحال عليه على سبيل الكذب والتزوير  
وجب أن يتقدم على وثيقة المعارضة الاستحفاضية تقرير في محضر يكتب فيه  
الموثق أنه قد عملت الاستعلامات اللازمة عن جهة اقامة المحال عليه ولم  
يعلم له محل

## \* (بند ١٧٤) \*

يشتمل اشهاد المعارضة الاستحفاضية على ما سياتي  
على نسخ صورة سند الحوالة والقبول وأبلاوات التحويلات  
وبيان اسما الكفلاء وبيان التسييمات الرسمية بالدفع  
ويذكر فيه بيان حضوراً وغيبية من يلزمه أن يدفع قدر القيمة المذكورة  
في السند

ويبين فيه أيضاً أسباب الامتناع من الدفع وإن لم يحصل امضاءها من المحال  
عليه يذكر مسبب ذلك أن كان بحزاعن الامضاء أو امتناعا

## \* (بند ١٧٥) \*

لا يقوم مقام اشهاد المعارضة الاستحفاضية المذكورة أعلاه سند آخر إلا ما  
كانت شهادته بالتأييد لحامل سند الحوالة فيما عدا الحالة المذكورة في بند  
١٥٠ وما به انتم على بضائع سند الحوالة

## \* (بند ١٧٦) \*

يجب على الموثقين والكتاب المأذونين من طرف المحكمة بالتوثيق أن  
يحفظوا عندهم نسخة صحيحة من جميع صور اشهاد المعارضة الاستحفاضية

التي تعمل على يدهم أياما كانت وان يسجلوا هذه الشهادات حرفيا يوما يوم  
بترتيب توارثتها في سجل مخصوص مقرر بمضى عليه وان يكون مستوفيا  
لرسوم المقررة في حق السجلات المرعية فاذا لم يستوفوا هذه الاصول  
استحقوا العزل والزمو بدفع ما يترتب على ترك ذلك من المصاريف  
والخسائر وبيع التأخير لمن يترافع معهم في طلب هذه الحقوق

### الفرع الثالث عشر

في تجديد الحوالة بالمعارضة الاستحفاية في شأن الامتناع من قبولها  
بسند آخر يسمى في عرف التجار ركب أو أي سند الرجوع

\*(سند ١٧٧)\*

تجدد الحوالة بسند جديد يسمى سند حوالة الرجوع

\*(سند ١٧٨)\*

سند الرجوع هو سند تحويل آخر جديد يرجع به المحال له على المحيل الاصل  
أو على أحد المحيلين الا بطلان الهم الحوالة ويكون هذا السند بقيمة الحوالة  
الاصلية التي صدرت في شأن المعارضة الاستحفاية مضموما اليها مصاريفها  
ومصاريف تجديد التحويل

(ويشمل سند حوالة الرجوع المرفوق بحافظة مفصلة ومضامة من المحيل  
وحده ومقيدة على ظهر السند على عدة أشياء)

أولا على نسخة السند الاصل المعان في شأن المعارضة الاستحفاية  
ثانيا على مصارف سند المعارضة الاستحفاية والترافع للصكمة ان كان  
تم ترافع

ثالثا على أرباح تأخير الوفاء

رابعا على تعويض خسارة أسعار التحويلات باضطحا قيمتها

خامسا على رسم دفعة سند الرجوع ودفع رسومه التي هي خمسة وثلاثون  
سنتيا

\*(سند ١٧٩)\*

تحتسب قيمة سند الرجوع الجديد بالنسبة لرجوعه على المحيل الاصل بأسعار

سندات حوالا من محل البلدة المستحقة الدفع فيها على بلدة المحيصل الاصل  
وبالتسوية للصالحين المتساقلين بحسب بأسعائهم تحويل البلدة التي حصل فيها  
التوافق على البلدة التي يستحق فيها قيمة دفع الحوالة المحددة  
وقد صار نسخ هذا البند بالسند الا في الجارى عليه العمل الآن وصورة  
\*(بند ١٧٩)\*

قيمة حوالة الرجوع مقننة بالتسوية لمملكة فرانس في أراضيها البرية على  
الصورة الآتية

رابع في المائة التحويل في المدن قواعد المديريات

نصف في المائة في المدن قواعد الاقسام

ثلاثة ارباع في المائة من بلدة الى بلدة أخرى غير القواعد المذكورة

ولا يجوز في حالة من الاحوال تجديد حوالة الرجوع بين مدن مديريه واحدة  
ثم ان التحويلات بالنسبة للبلاد الاجنبية وبالتسوية لاملاك الفرانساوية  
الخارجية عن ارض فرانس تجري على حسب عرف التجارات واصطلاح  
تجارهم فيها

واجرا منطوق بشود ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٦ من قانون التجارة موقوف  
موقنا ومعلق عن العمل انتهت

\*(بند ١٨٠)\*

ترفق حوالة الرجوع بحافظة حساب مفصلة تشهد بالرجوع

\*(بند ١٨١)\*

تشتمل حافظة حساب الرجوع على بيان سند الحوالة الاصلية التي حصلت  
في شأن الامتناع من قبولها المعارضة الاستغاضية للحقوق

وعلى مصرف اشهاد المعارضة المذكورة وغير ذلك من المصارف المقبولة  
قانونا كمصارف عمولة البنكة والمجسرة ورسم الدمغة والبوستة

وسين فيها اسم من تتحوّل عليه حوالة الرجوع المحددة بقيمة التحويل الذي  
وقع عليه الاتفاق

ويصير التصديق على هذه الحافظة من سمار الحوالات المعبر عنه بوكيل  
المصرفة

وفي البلاذ التي ليس فيها اسم مرقح والاب يصدق على المحافظة المذكورة  
اثنتان من التجار

وتحسب المحافظة المذكورة بسند الحوالة المعمول في شأن الامتناع من  
قبولها اشهاد المعارضة الاستحفاضية أو بصورة منقولة من هذا السند الذي  
يصير تسجيله

وفي حالة ما اذا كانت حوالة الرجوع محالة على أحد المحيلين المتناقلين  
بالايلولات يجب أن تكون معصوبة غير ذلك بأشهاد يفيد تقيين سعر  
الحوالات من البلدة التي كان سند التعويل مستحق الدفع فيها على البلدة  
المتراجعة اليها راجع بند ١٧٩ تجاري

\*(بند ١٨٢)\*

لا يجوز تحرير حوافظ حسابية متعددة في شأن سند حوالة واحدة  
بل جميع حساب هذه المحافظة التراجعية يصير تأديته من محيل الى محيل آخر  
بالتسلسل حتى ينتهي الى المحيل الاولي أو ذيه للمحال له

\*(بند ١٨٣)\*

لا يجوز الزام المحيل الواحد بدفع أثمان الحوالات المتجددة المتراجعة على  
المحيلين الآخرين و اضافتها جميعها على حساب محيل واحد بل لكل  
محيل لا يلتزم الا بدفع غن الحوالة التي جردها وكذلك المحيل الاصلى يلتزم  
بتأدية قيمة ما في السند الراجع اليه

\*(بند ١٨٤)\*

فوائد أصل سند الحوالة التي صار في شأن الامتناع من دفعها عمل اشهاد  
المعارضة الاستحفاضية تستحق أن تحسب من يوم كتابة ذلك السند راجع  
بند ١١٢٩ و ١٩٠٧ و ٢٢٧٧ مدني

\*(بند ١٨٥)\*

لا تحسب فوائد مصارف السند والتجديد وغيره من المصارف المعيرة قانونا  
الامن تاريخ طلب التداعي في المحكمة راجع بند ١١٥٣ مدني

\*(بند ١٨٦)\*

ولا يلتزم المحال عليه بدفع الحوالة الجديدة الا اذا كانت حافظة حساب

٢١  
الرجوع من فوقه بسندات تصديق من - ماسرة الحوالات أو من اثنين من  
التجار كما هو مقرّر في بند ١٨٢ تجارى

## الفصل الثاني

في بيان سند الدين الموجل الذى يجب دفعه عند حلول الميعاد  
لمرب الدين أو لأذونه المسمى سنداً تحت الاذن

\*(بند ١٨٧)\*

جميع أحكام سندات الحوالة وما يتعلق بها فيما يخص هذه الاشياء الآتية وهي  
حلول ميعادها وتحويلها بالايالة

وتضامها من المجلين

وكفالتها من أجنبي

ودفعها من القابل لها بالتوسط

وما يعمل في شأنها من المعارضة الاستحقاقية

وما يجب على حاملها وله من الواجبات والحقوق

وما يلزم فيها من الالتزام بتجديد التحويل المسمى حوالة الرجوع ومن القوائد

كل هذا يجري في السند الذى تحت الاذن مع مراعاة الاحكام المنصوصة

في حق الاحوال المذكورة في بنود ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ من هذا

القانون

\*(بند ١٨٨)\*

يشترط في السندات التى تحت الاذن أن تكون مؤرخة

وأن يبين فيها القدر الذى يستحق الدفع

واسم من هي تحت اذنه

وميعاد استحقاق الدفع

وبيان مقابل قدر ما في السندان كان عن نقد أو بضاعه أو دين أو بوجه آخر

## الفصل الثالث

في بيان المدة التى ينفوت بانقضائها حق التساوى والطلب

بالنسبة لسندات الحوالات والسندات التي تحت الأذن

\*(بند ١٨٩)\*

جميع المرافعات المتعلقة بسندات الحوالات وبسندات الديون التي تحت الأذن المتعلقة بين التجار والمسيبين والصارف تقوت موابيد هائي حق من امضاها من التجار وأرباب المعاملات والصارف وفي حق من تثبت بشئ يتعلق بالتجارات بعضى خمس سنوات من ابتداء عمل المعارضة الاستعفاغلية او من آخر طلب فى المحكمة للتداعى اذا لم يكن صدر من المحكمة حكم فى شأنها ولم يظهر للدين سند آخر غير سند الحوالة راجع بنود ١٢٢ و ١٣٣٨ و ٢٢١٩ و ٢٢٤٤ و ٢٢٧٨ مدنى

ولكن بعدمضى هذه المدة اذا طلب كل مدع بالدين استخلاف المدين ويجب على المدين أن يحلف أن هذا المدعى لا يستحق في ذمته شيئاً مما ادعى به واذا توفى المدعى عليه بالدين وطلب المدعى تحليف الزوجة أو الوارث أو الوصى من شكل من نصل اليه المنفعة من وفاة الميت فعليه أن يحلفوا أنهم يعتقدون اعتقاد صحيحاً أن ذمة المتوفى بريئة بالكلية من هذا الدين راجع بنود ٧٢٤ و ١١٢٢ و ١٣٥٧ و ٢٢٧٥ مدنى و ١٢٠ و ١٢١ محاكمات و ٣٦٦ جنابات

### (المقالة الثانية)

فيما يتعلق بالتجارات البحرية وفيما عدا ذلك

### الكتاب الاول

فيما يخص السفن ومراكب الملاحة

\*(بند ١٩٠)\*

تعتبر السفن البحرية وغديرها من المراكب التي تسيّر في البحر من قبيل المنقولات والمتاع راجع بند ٥٢٧ مدنى ولكن تكون في مقابل وفاء ديون الباقي لها وخصوصاً في مقابل وفاء الديون التي لها الامتيازات عليها بالقانون راجع بندى ٥٣١ و ٢١٢٠ مدنى و ٦٢٠ محاكمات

(بند ١٩١) \*

الديون التي لها الاولوية في اقتضاء بيع السفن لتقضى من ثمنها بالامتياز على غيرها بالقوانين هي المذكورة هنا بالترتيب الآتي  
أولا مصاريف المحاسبة وغيرها في شأن السفن وما يخص بيعها وتوزيع  
أثمانها بإقامة الدعوى

ثانيا كمارك وعوائد رياسة البوغاز دخولا وخرجا وعوائد المحولة وعوائد  
الطلوبية التي تنزع المياه من السفن والمراسي بالبحان ودخول الاحواض  
والقنوات للتعبير

ثالثا أجر خفرا السفينة ومصاريف المحافظة عليها من ابتداء دخولها  
في اللبحان لغاية مده بيعها

رابعا أجرة المخازن التي رضع فيها مهمات السفن وطقوماتها  
خامسا مصاريف تعهد السفينة ومهمات وطقوماتها من التلف من وقت  
حضورها من سفرها الاخير ودخولها في اللبحان  
سادسا ماهية وأجرة القبطان وغيره من البحرية المستخدمين فيها في مدة  
سفرها الاخير

سابعا المبالغ التي اقترضها القبطان لاحتياج السفينة مدة السفرة الاخيرة  
ودفع عن البضائع المشحونة التي اضطر الى بيعها عند الاحتياج

ثامنا الديون التي في ذمة رب السفينة لبايعها أو لبايع مهماتها أو لاشغالين في  
عمارها في حالة ما اذا لم يسبق للسفينة سفر (٩) وكذلك الدين المطلوب للدائن في  
مقابله توريد نفود أو أدوات للتعبير أو ذخائر ومهمات أو تسليحات أو تغطيات  
وتخوذ ذلك من كل مالزم قبل سفرها ولو في حالة ما اذا كانت سبق لها سفر  
تاسعا الاقتراضات الخطرية المقترضة على البعث والتصيب المرهون في شأنها  
السفينة أو قاعدتها الاساسية المسجلة بالسكنة والقصة أو مهماتها اذا كان  
الاقتراض البحري بقصد الترميم والتعبير والتطعيم والتسليح أو لتحصيل  
الذخائر والمؤنة في حالة ما اذا كان ذلك كله قبل سفرها

عاشرا مبلغ مجموع جماعات التأمينات من الاخطار والبحرية المشهورة باسم  
السيكور تام اذا كانت السفينة أو قاعدتها الاساسية أو مهماتها وطقوماتها

(٩) مفهوم هذا الشرط  
لوسبق للسفينة سفرة لا يكره  
لمن ذكر الامتياز في التمس  
وهو كذلك لانهم اعملوا في  
ترك السفينة تسافر صوب  
مقصد هابون أن يستحقوا  
على حقوقهم أو يستوفوا



وخاتم عقدتها التي استحققت المزية على السفينة في سفرتها الأخيرة  
الحادي عشر تعويض الخسارات والارباح المستحقة الدفع للمستأجرين  
في الامتناع من تسليمهم بضائعهم المشحونة أو وفاة الخسارات في مقابلة  
ما حصل من ضرر البضائع الناجم من فعل القبطان أو الملاحين  
ثم إن أرباب الديون الداخلين في كل عدد من أعداد هذا البند يتراجعون طبقة  
بعد طبقة في المحكمة لاستيفاء حقوقهم من ثمن السفينة على حسب درجاتهم  
وفي حالة عدم كفاية ثمن السفينة لأفراد طبقة من الطبقات يصير تقسيم الثمن  
عليهم بطريق قسمة الفرما بواقع تخصيص المقادير راجع بند ٢٠٩٢  
مدني وبند ٦٥٦ محاكمات

\*(بند ١٩٢)\*

مزية الاولوية بحق التقدم في الديون على الوجه المذكور في البند السابق  
لا تثبت لأربابها ما لم توجد براهين تدل عليها على الوجه الآتي  
أولاً مصاريف الحاكم المطالب به لا تثبت الا بتقديم حواظ المصارف التي  
عليها تصديق الحاكم التي وظافتها لتخصيص هذه المصارف بتعريفة  
ثانياً عوائد الشحن والجولة وغيرها تثبت لطالبها بنودات ايصالات غلاق  
ميرية من محل التحصيلات الميرية

ثالثاً الديون المتصورة في العدد الاول والثالث والرابع والخامس  
من بند ١٩١ يكون اثباتها بحواظ مقررته الثبوت من محكمة التجارة  
رابعاً مرتبات البحارة وأجرتهم يصير اثباتهم من قيودات التطعيم ورفع  
التعقيم المسمى بالتعازيل بالكشف من أقلام تسجيلات البحرية  
خامساً المبالغ المقرضة وقيمة البضائع المبعة لضرورة احتياجات السفينة  
في آخر سفرها يصير اثباتها من الحواظ المحتررة من القبطان المستندة الى  
محاضر عليها امضاء القبطان ورؤساء البحرية الذين هم بالسفينة المذكورة مما  
يدل على ضرورة هذه الاقتراضات

سادساً بيع السفينة يثبت بوثيقة صحيحة التاريخ وأماوريد ما يلزم لها  
من المهمات والتطبيقات والذخائر فيصير اثباتها بحواظ وقوائم وسندات  
واعلامات عليها صحة القبطان ومكونة الحساب بعرفة الماطم للسفينة والمنظم

لها ويوضع من هذه السندات تسختان في قلم كتابة محكمة التجارة قبل سفر السفينة أو بعد سفرها بعشرة أيام فنادونها

سابعاً الاقراضات الخطيرة المقترضة على البحت والنصيب التي رهنّت في وقائها السفينة أو قاعدتها الاساسية المسماة بالتسكينة أو مهماتها أو طقوماتها أو أسلحتها أو موجوداتها قبل سفرها بصيراثياتها بسندات محذرة في شأن هذا الاستقراض عند موثق رسمي أو بسند مدغضى عليه من المتعاقدين ويكون من نسخها صورتان في قلم محكمة التجارة وقبل مضي عشرة أيام من تاريخ تحريرها

ثامناً قسم جهائل التأمينات من الاخطار تثبت بسنداتها المسماة بالبوليسات أو من جرائد سماسة التأمينات  
تاسعاً دفع قيمة الخسارات والارباح المستحقة للشاحنين بصيراثياتها بقرار المحاكم أو بقرار مجلس الحكمين المميزين المتوسطين في دويتها بالمصالحة  
راجع بندى ١١٤٩ و ١٢٨٢ مدنى وبندى ١٢٨ و ١٠٢ بحاكمات

### \* (بند ١٩٣) \*

تسقط هذه الامتيازات التي يستحق بها رب الدين الاولوية والتقدم على غيره بالطرق العمومية التي تسقط بها سائر الالتزامات والتعهدات وتسقط ببيع السفينة بأمر المحكمة بموجب الاصول المقررة في الكتاب الثاني الا في ذكره راجع بند ١٩٧ تجارى

وكذلك تسقط اذا بيعت السفينة من مالكها بطوعه واختاره وكانت بعد البيع سافرة مفرقة بجمرة باسم مشتريها وعلى ثمنه بدون ان تحصل مناقضة من طرف ارباب الديون التي على البائع راجع بند ٦٩ تجارى

### \* (بند ١٩٤) \*

تعتبر السفينة مسافرة في البحر بوجهين الاول اذا كان ذهابها ووصولها معانم الثبوت في ميتين مختلفتين وكانت مدة السفر ثلاثين يوماً من ابتدائها  
الثاني اذا انتقلت من ميناء ولم تصل الى ميناء آخرى ومضى عليها ستون يوماً

بين الذهاب والاياب الى الميناء التي خرجت منها أو كانت السفينة سافرت  
بقصد سفر طويل ومكثت في المسير أو زيد من ستين يوما بدون أن يحصل تداع  
من أرباب الديون على البائع

\*(بند ١٩٥)\*

يجب أن يكون بيع السفينة الذي بالطوع والاختيار بموجب وثيقة محترمة  
أما رخصة عند الموت أو خصوصية تبند العادة فامضاء البائع والمشتري  
ويجوز أن يكون البيع المذكور لجميع السفينة أو لخصه منها  
وسواء كان بيع السفينة في الميناء أو في السفر

\*(بند ١٩٦)\*

بيع السفينة بالطوع والاختيار وهي مسافرة في البحر لا يضيع حقوق أرباب  
الديون التي على البائع

فإن هذا البيع لا تزال السفينة أو غنمها كافلة لديون هؤلاء الدائنين حتى أنه  
يجوز لهم أن يطعنوا في صحة البيع بأنه مبني على الحيلة والتدليس إذا  
بداهم التداعي في شأن ذلك راجع بندي ١١٦٧ و ٢٢٦٨ مدني

## الكتاب الثاني

فيما يتعلق بحبس السفن وبيعها

\*(بند ١٩٧)\*

يجوز حبس وبيع السفينة البحرية بأمر المحكمة فتصير امتيازات أرباب  
الديون ساقطة بالشروط الآتية راجع بنود ٥٣١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣ و  
٢١٢٠ مدني و بنود ٥٤٥ و ٥٨٣ و ٦٢٠ محاكمات

\*(بند ١٩٨)\*

ليس لدى الامتياز والاولوية أن يبشّر حبس السفينة الا بعد دمضي أربعة  
وعشرين ساعة من وقت أمر المحكمة للمدين بدفع الدين

\*(بند ١٩٩)\*

الخطاب المشتغل على أمر المحكمة بالدفع يرسل الى مالك السفينة أو الى محصل

أقامته في حالة ما إذا كانت دعوى الدين مدينة على دين معتاد  
ويجوز أن يتوجه الخطاب بالامر بالدفع إلى قبطان السفينة إذا كان الدين  
من عدد الديون الممتازة التي لها الأولوية على السنين بموجب بند ١٩١  
تجاري وبند ٥٤٥ محاكمات

\*(بند ٢٠٠)\*

يذكر المحضر في صورة خطاب الطلب اسم صاحب الدين ومسنعته وبيان  
مسكنه

والوجه المستند عليه في طلب بيع السفينة والمقدار الذي يدعى في دفعه  
إليه

وذكر انتخاب المنزل الذي يختار مدة المرافعة صاحب الدين في بلد المحكمة  
التي يكون فيها رب الدين متعلبا ببيع السفينة

وذكر انتخاب المنزل الذي يتقي به رب الدين في المحل الذي حبست فيه السفينة  
ورست عليه

واسم صاحب السفينة وقبطانها

وذكر اسم السفينة وجنسها وشحنها

وإن بين في المحضر وصف الصنادل والقلايك والطقومة والموجودات  
والاسلحة والنظائر والمأكولات والمؤنات

وإن يعين خبير السفينة راجع بنود ٤٤٢ و ٥٨٥ و ٥٨٨ و ٥٩٦

و ٥٩٧ و ٥٩٩ محاكمات ٦٢٧ تجاري و ٤٠٠ جنابات

\*(بند ٢٠١)\*

إذا صار حبس سفينة للبيع في مقابلة دين وكان مال الكاهن كافي قسم محكمة

التجارة فعلى الحبس للسفينة أن يخبر المالك بالحبس الرسمي في ميعاد ثلاثة

أيام بالرسالة نسخة إليه من محضر حبس السفينة وطلب حضوره أمام

المحكمة المذكورة لأجل أن يحضر مباشرة بيع السفينة المحبوسة

ومتعلقاتها راجع بنود ٥٩ و ١٠٣٢ محاكمات

فإذا لم يكن المالك ساهما في قسم المحكمة فاعلان نسخة الحبس وطلب

المحكمة بفادهم قبطان السفينة المحبوسة فإذا لم يكن موجودا يقوم مقامه

في ذلك وكيل المالك أو وكيل القبطان  
 وإذا كان مالك السفينة غائبا عن محل إقامته بمسافة بعيدة يزداد في المهلة لكل  
 خمسة فراصح يوم واحد راجع بندي ١٦٥ و ١٩٩ تجاري  
 فإذا اكل المالك أجنبيا وخارج أرض مملكة فرنسا يجزى في إرسال صورة  
 المحضر وخطاب طلب الحضور بالمحكمة ما هو مقر في بند ٦٩ من قانون  
 المحاكمات في حقه راجع بندي ٧٤ و ٧٣ محاكمات  
 (بند ٢٠٢)

إذا كانت السفينة المحبوسة تزيد عن عشر طوفولا توينادي عليها ثلاث مرات  
 وتعلن في الاوراق اليومية ثلاث اعلانات على ثلاث مرات  
 فكل نداء من النداءات الثلاثة يعمل في غيبة أيام وكذلك كل اعلان من  
 الاعلانات الثلاثة ويكون ذلك على التوالي في أول كل غيبة أيام يعني  
 لا يفصل بين الثلاثة أدوار بدور مختل بينهما وتكون النداءات والاعلانات  
 بهذه الطريقة في البورصة أي يجمع التجار وفي الميدان العمومي المشهور  
 في البلدة التي رست بعبئها السفينة المحبوسة  
 ويصدر التنبيه على ذلك في إحدى الوقائع العمومية المطبوعة في البلدة التي بها  
 المحكمة الأحرى بالمحضر فإذا لم يكن في بلدة المحكمة مطبعة وقائع فنشر ذلك في  
 إحدى يوميات مطابع المديرية التي فيها هذه المحكمة  
 (بند ٢٠٣)

ويعلق في كل يومين تالين لكل نداء وعلان أوراق افشاء البيع على صاري  
 السفينة المحبوسة وعلى الباب الاصل من المحكمة الحاكمة بالبيع وعلى  
 جدران رجة البلدة وعلى رصيف المينا التي رست عليها السفينة وعلى  
 بورصة التجارة

(بند ٢٠٤)  
 النداءات والاعلانات والافشاءات يجب أن يبين فيها اسم طالب البيع في  
 المحكمة وصنعتة ومسكنه  
 وكذا ما لمن الحق في بيع ذلك ومقدار دينه  
 واتقابه للعمل الذي يقيم به في بلدة المحكمة والمحل الذي يقيم به في البلدة التي

زنت فيها السفينة مذ تباع مباشرة البيع  
وكذا اسم مالك السفينة المحبوسة ومكانه  
واسم السفينة وبيان تقطيعها بالمهمات والاسلحة ان كانت مطعنة أو جارية  
تقطيعها واسم القبطان ومقدار الجولة والشحنة وهل هي واقفة بالميناء وعلى  
الماء وكذا كاتب المحكمة الذي يده قضية طلب البيع وكذا فتح باب الثمن  
بأول مزاد

وكذا الايام المعينة لاشهارها في المزاد بمحكمة التجارة

(بند ٢٠٥)

بعد المتأداة الاولى يصير قبول المزايدات في اليوم المعين في اعلانات الافشآت  
المعلقة في محالها بين يدي القاضى المأمور بالبيع وسجل من طرف المحكمة  
المدنية التي أحيل عليها قضية الجبر ويسقط هذا القاضى على قبول المزايدات  
عقب كل نداء من ثمانية أيام الى ثمانية أيام في يوم التداء المحدود بامر هذا القاضى  
المأمور بالبيع راجع بند ٦٢٤ محكمات

(بند ٢٠٦)

فإذا انتهى التداء الثالث يصير غلظ السفينة لمن أعطى أقصى قيمة في آخر  
مزاد عند انقضاء الشحنة بدون صيغة أخرى غير ذلك  
ويجوز لأمين القاضى المأمور ببيع السفينة من طرف المحكمة أن يجتدد  
مهلة ثمانية أيام أو مهلتين كل مهلة منهما ثمانية أيام إذا ظهر له باجتهاده أن  
آخر مزاد فيه يضمن بضرر بالبائع أو أن أرباب المزايدات متواطئون على الشراء  
بالثمن الجنى  
ويجب نشر ما يتجدد من المهلة بالطبع والافشاء بالتعليق كما سبق راجع بند  
٧٠٦ محكمات

(بند ٢٠٧)

إذا كانت السفينة المحبوسة على الدين من السفن الصغيرة أو الصنادل أو من  
غير ذلك من السفن التي حولتها عشر طول أو ثلثها أو غيرها فإتباعها وتخليتها  
للمشتري يكون في المجلس بعد الاعلان على الرصيف مدة ثلاثة أيام متوالية  
وتعليق الاشياء على الصاري فإن لم يكن بها صاري يصير تعليق الاشياء على محل

ظاهر من المركب وعلى باب المحكمة  
ولا بد أن تكون المدة التي بين اعلان سبب نزع هذه السفن الصغيرة وبيعها  
ثمانية أيام كالمدة من تاريخ انشائها والخمس الى يوم البيع راجع بندي ٦٢٠  
و ١٠٣٢ محاكمات

(بند ٢٠٨)

يجوز تعليق السفينة للمشتري ببيع المحكمة تنتهي وظيفة القبطان وينفصل  
عنها لكن له أن يطلب تعويض خسارته ممن له الرجوع عليه في ذلك من مالك  
اوضاع من راجع بند ٢١٨ تجاري

(بند ٢٠٩)

يجب على مقلكي السفن بالسرا من المحكمة بالمزاد أياما كان معيار حوالتها  
أن يدفعوا الارباب الدين الحائسين لها ثمنها في مدة أربع وعشرين ساعة  
أو يودعوا الثمن في قلم كتابة محكمة التجارة بدون دفع رسوم عليه في حالة ما  
إذا كان في ذلك الثمن نزاع من أرباب بدون آخر فاذا انقضت هذه المدة بدون  
تأدية الثمن جاز حبسهم لاستيفاء ذلك فاذا حصل مطل في الدفع أو الایداع  
صار اشهار السفينة في البيع ثانيا ويعطى مهلة ثلاثة أيام بعد الاشهار الثاني  
بيعها وافشائه بال تعليق وطرحها في المزاد المسمى بمزاد خسران المشتري  
وبصفة المغبون فتباع فيه السفينة على طريقة أصول المزاد بالسعر الحاضر  
ويجبر المشتري الاول على دفع ما ترتب على مطله في فرق الثمن من الخسارات  
والارباح والمصارف راجع بندي ١٢٨٢ و ١٦٥٠ مدني و ٦٢٤  
و ٧٣٧ و ٧٤٤ محاكمات

(بند ٢١٠)

إذا كان للسفينة المحبوسة في مقابلة دين ماليتها أشياء تابعة لها كصنادل  
وقطار يملوكه لتغير وجب على مالك التوابع أن يطلب افرازها بصيغة تسمى  
طلب الافراز وهي اعلان لقلم تحريرات المحكمة من طرف ماليتها قبل تعليق  
المحكمة السفينة وما يتبعها للمشتري راجع بندي ٦٨ و ٧٢٥ محاكمات  
فاذا تأخر اعلان الفرز عن التعليك من المحكمة كان حكم طلب الفرز كاحكام  
المطاعنات الاخر الموجبة فقط لعدم تسليم ثمن السفينة لارباب الديون فيرجع

حق طلب القروض وما الى حقوق المطاعنات والمناقضات اسوةً بأرباب الديون  
الآخر الطالبين اشترى بهم في الثمن مع الدائن الذي حبس السفينة في مقابلة  
دينه راجع بند ٥٥٧ محاكمات

(بند ٢١١)

فالمدعى للأشياء التابعة أو المناقض في بيعه الحق في مهلة ثلاثة أيام لابرار  
ما يثبت حقه من السندات والبراهين فيعطى اشعار المشتري  
وكذلك يعطى للمدعى عليه بذلك ثلاثة أيام ليدافع عن حقوقه بالنقض  
والمعارضة

ثم ترفع الدعوى لمجلس المحكمة بمجرد خطاب طلب بالحضور فقط للحكم بدون  
مناقشات راجع بند ٨٢ محاكمات

(بند ٢١٢)

يجوز قبول المطاعنات قبل مضي ثلاثة أيام مضي بعد يوم التخليك للمشتري لمنع  
تسليم عن السفينة وطلب التسوية في الديون فإذا مضت هذه المدة لا تسمع  
دعوى المطاعنات في شأن توقف هذا الثمن من مطاعن بالتداعي على صاحب  
الدين وهذا استثناء من مبيع المحبوسات المنصوصة في بند ٦٥٩ محاكمات

(بند ٢١٣)

يجب على أرباب الديون المطاعنين المتطالبين عدم تسليم الثمن لغيرهم ان يبرزوا  
في قلم تحريرات المحكمة سندات ديونهم في مهلة ثلاثة أيام مضي من تاريخ  
الطلب من المحكمة الوارد اليهم بناء على طلب رب الدين الساعى في بيع السفينة  
أو على موجب الطلب الوارد اليهم بناء على طلب صاحب السفينة التي حجزت  
للبيع في المزاد فإذا قصر وافي ابراز سنداتهم في هذه المدة يصير تقسيم اثمان  
السفينة على غيرهم بدون أن يدخلوا في جلة أرباب الحقوق والديون راجع بند  
٦٥٦ محاكمات

(بند ٢١٤)

يجرى ترتيب أرباب الديون في مراتبهم لتوزيع الثمن عليهم بتقديم الامير فالامير  
بحسب درجاتهم بالطريقة الامتيازية المرتبة في بند ١٩١ وفي حق غيرهم  
من أرباب الديون المعادة يصير التوزيع بطريقة استيفاء تقسيم الغرماء



وكل رب دين داخل في دائرة الامتياز له الحق في الامتياز في الربح والمصرف  
كامتياز في رأس المال واجع بند ٢٠٩٢ مدني

(بند ٢١٥)

لا يجوز حبس السفينة المتهمة للمسير الا اذا كان الدين في مقابلة مهمات  
تجهيز هذا السفر المشروع وفي هذه الحالة ان وجدت كفالة لهذا الدين

لا يجوز حبس الاجرة راجع بند ٢٠١١ مدني

ومعنى تهمة السفر ان يكون القبطان استوفى جميع الاوراق والتذاكر  
المتعلقة بالسفر

## (الكتاب الثالث)

فيما يتعلق بملاك السفن البحرية

(بند ٢١٦)

كل مالك لسفينة هو بموجب القوانين المنسبة ضامن لافعال قبطانها واملزم  
باجراء الشروط والاتفاقات التي يعقدها القبطان مع غيره فيما يتعلق بالسفينة

وبالسفر ونقل البضائع راجع بند ١٣٨٤ مدني

ومع ذلك فللمالك حق في كل حال من الاحوال ان يخرج من عهدة ضمان  
العقود التي عقدها قبطانه بقوات السفينة والاجرة والتنازل عن ذلك راجع

بند ٣٦٩ تجاري

لكن ليست رخصة ترك السفينة جائزة في حق من هو قبطان وصاحب ملك  
أو قبطان وشريك في السفينة واذا لم يكن القبطان الا شريكاً في السفينة

لا يكون ضامناً الا للشروط التي اتفق عليها والعقود التي عقدها بالنسبة لما  
يخص السفينة وما فيها من الاوسايات بقدر حصته فقط

(بند ٢١٧)

ملاك السفن المجهزة للحرب المؤجرة للحكومة ليسوا ضامنين لما يقع من  
الذنوب ومن السلب والنهب مما يرتكبه في السفر العساكر الذين هم على ظهر

سفنهم وطائفة البحرية الا بحسب عدد النفوس الذي تعطى به الكفالة  
الحكومة من طرفهم ما لم يشترك هؤلاء الملوك في الذنب أو يتعدوا مع المذنبين

راجع بندي ١٢٣٤ و ١١ و ٢٠١١ مدي  
(والكفالة المذكورة هي سبعة وثلاثون ألف فريك لكل سفينة يبلغ عدد  
ملاحها مائة وخمسين نفرا فأقل بحالهم ضباط السفينة ونفراؤها وتكون  
أربعة وسبعين ألف فريك لكل سفينة فيها أزيد من ذلك)  
(بند ٢١٨)

يجوز مالك السفينة ان يعزل القبطان  
وليس ملزما بأن يعرضه شيئا في مقابلة انفصاله عن السفينة ما لم يكن اشترط  
معه ذلك بوثيقة تشهد له به راجع بندي ١١٣٤ مدي  
(بند ٢١٩)

فاذا كان القبطان المعزول من وطنه شريكا للمالك الذي أراد أن يستبدله  
بقبطان آخر جاز له ان يتنازل لشرائه عن نصيبه ويطلب منه دفع الثمن بقدر ما  
يخصه في الشركة

ويصير تقويم السفينة بمعرفة ارباب الخبرة باتفاق الشريكين على الرضا  
بتقويمهم أو يصير تعيينهم من طرف المحكمة سيما راجع بند ٣٠٢ محاكمات  
(بند ٢٢٠)

جميع ما يكون فيه المصلحة العمومية لعدة شركاء في سفينة كل منهم يرى  
رأيه في بيعها أو ابقاءها فالعبرة فيه بأغلبية آراء الشركاء المذكورين فهي التي  
يجري عليها العمل وأغلبية الآراء هنا انما تعتبر بضم حصص الشركاء الزائدة  
عن النصف راجع بند ٤١٠ تجاري

وحق اولوية الشفعة في السفينة لا يجوز ان يطلب في المحكمة من الملاك الا  
ن لهم ملكية نصف السفينة فأكثر ما لم يكن بينهم شروط أخرى فيجري عليها  
العمل راجع بنود ٥١٨ و ١١٣٤ و ١٦٦٨ مدي

## الكتاب الرابع

فيما يتعلق بقبطان السفينة

(بند ٢٢١)

كل قبطان سفينة أو مستعمل أو بطرون موكل بتسيير سفينة ضامن فيما يخص  
وظيفة للضرر الناشئ من تقصيره راجع بندي ١٣٨٢ و ١٩٩٢ مدي

(بند ٢٢٢)

هو ومن أيضا للبضائع التي يستلمها الشحن  
ويعطى بها سند اعتراف بالاستلام  
ويسمى ذلك حافظة الارشالية والرسالة راجع بندي ٢٢٦ و ٢٨١ تجاري

(بند ٢٢٣)

من وظائف القبطان أن يجهز أشخاص السفينة وغيرهم من الطواقم وأن  
يعين أبحرهم معرفته وانما يستشير في ذلك ملاك السفينة اذا كان معهم  
في محل انقاصهم

(بند ٢٢٤)

يجب أن يكون تحت يد القبطان بريدة مفرقة على طرقة واحدة ضامة محكمة التجارة  
أو طرقة عدة الدائرة البلدية أو معاونه في الحال التي ليس فيها محكمة تجارة  
ويقيد في هذه الجواند عدة أشياء وهي  
الاغراض المصممة على فعلها في السفر

والواردات والمنصرفات التي تخص السفينة وعلى العموم كل ما يتعلق بشحنها  
وما يؤدى الى حساب بطلب أو الى سؤال وجواب راجع بنود ٥٩ و ٨٦  
و ١٩٩٣ مدني وبند ٥٢٧ محاكمات وبند ٢٤٢ تجاري

(بند ٢٢٥)

يجب على القبطان قبل أن يشحن السفينة بالبضائع أن يسعى في الكشف علم  
على موجب ما هو مذکور باللوائح القانونية المقررة في شأن ذلك بكتابة صورة  
محضر

وتوضع مضبوطة ذلك الكشف في قلم تحريرات محكمة التجارة ويعطى منها صورة  
للقبطان المذكور

(بند ٢٢٦)

على القبطان أن يكون تحت يده في السفر السندات الآتية ذكرها وهي  
سند ملكية السفينة

وسند إثبات أن السفينة فرنسية مستكملة للشروط والمزايا المقررة للسفن  
الفرنسية

وبريدة أمم ملاحيا

وسند الجلالة وهو سند الايجار  
 وسند الشحنة وهو حافظة الرسالة  
 وصورة مختصر الكشف على السفينة  
 وسندات خلاص الكمرات والعوائد وسندات وضع الكفالة لعدم انجراح  
 البضائع الى البلاد الاجنبية

(بند ٢٢٧)

يجب على القبطان أن يكون حاضرا بنفسه في السفينة عند دخولها في المين  
 وفي الموارد البحرية وفي الانهر وعند خروجهما من ذلك راجع بندى ٢٣٨  
 و٢٤١ تجارى

(بند ٢٢٨)

اذا وقعت مخالفة من القبطان في واجباته المقررة في الاربعة البنود السابقة  
 كان ضامنا لجميع ما يعرض من الخسائر في حق جميع من اهتم حقوق  
 على السفينة أو على الشحنة راجع بندى ١١٤٩ و١٣٨٢ مدنى

(بند ٢٢٩)

وكذلك يضمن القبطان جميع الخسران الذي يعرض للبضائع اذا وضعها تحت  
 الكشف على ظهر السفينة بدون تحرير اذن من صاحبها بذلك راجع بندى  
 ٣٧٧ و٤٢١ تجارى

ولا يجزى هذا الحكم في حق السفن الصغيرة النقلة التي تسافر في وسط المملكة  
 لتوصيل بضاعة من بلد الى آخر وغالب سيرها يقرب السواحل والشطوط

(بند ٢٣٠)

ضمان القبطان لما ذكر لا ينقطع الا باقامته الجدية الواضحة على ان ما حصل من  
 الخسران كان بعوارض سماوية وقوة جبرية وانه ليس له فيه ذنب راجع بندى  
 ١١٤٨ و١٢٠٢ مدنى وبندى ٢٤٢ و٢٤٣ تجارى

(بند ٢٣١)

مضى كان القبطان وطائفة الملاحين على ظهر السفينة أو على ظهر صنادل  
 التعديّة الموصلة اليها فورا لا يجوز حجزهم فيما عليهم من الديون وحقوق  
 الناس غير الجنائية الا اذا كانوا اقترضوا الدين للزوم هذا السفر  
 وفي هذه الحالة أيضا لا يجوز حجزهم اذا أحضروا كفيلا بالدفع راجع بنود

٢٠٤ و ٢١٣ و ٢٢٠ و ٢٧٠ مدينى

(بند ٢٢٢)

لا يجوز للقبطان فى البلدة التى فيها وطن المالك للسفينة او وكلاته المفوضين  
أن يعمر أو يصلح السفينة أو يشتري قلوبا وجبالا ومهجات ولا أن يقترض  
تقود لذلك بغضانة السفينة ولا أن يقرها للشحن بدون اذن المالك أو وكلاته  
راجع بنود ٢٣٦ وما بعده و ٣٢١ تجارى

(بند ٢٢٣)

إذا كان تأجير السفينة برضا عتد شركاء وامتنع آخرون مشتركون معهم  
من اعطاء الدراهم اللازمة لسيورها جاز للقبطان فى هذه الحالة بعد اربع  
وعشرين ساعة أن يعلن المتنعين بخطاب يطلب فيه ما يلزم للسفينة بقدر  
حصة كل واحد منهم فإذا لم يوفوا بذلك اقترض قرضا بغير باعلى البض  
والنصيب على حسابهم بقدر حق كل منهم فى السفينة بأن من قاضى محكمة  
التجارة راجع بندي ٣١١ و ٣٢٢ تجارى

(بند ٢٢٤)

إذا احتاجت السفينة فى أثناء السفر فى جهة من الجهات لتعمير ضرورى  
او اشترى بعض خاثر ضرورى يبيع القبطان رؤساء البحرية للشورى فيجوز قرار  
الذاكرة بأضائهم لأشبات الاحتياج لذلك ثم يقترض قرضا برهن السفينة  
أو جزئها أو برهن شئ من البضائع المشحونة أو يبيع جزء منها بقدر ما يقتضى  
للأشياء الضرورية بعد الاذن من محكمة التجارة إذا كان فى قرانسا وعند  
عدم وجودها من قاضى الخطوط فى البلاد الاجنبية من الفصل وعند عدمه  
من حكام البلدة التى هو فيها

ويقتد اثمان البضائع المبعة لمصلحة السفينة أربابها الحاضرون أو القبطان  
الثائب عنهم فى البيع بالاسمار الجارية فى البلدة التى يجزى فيها تفريخ  
البضائع المشحونة باعتبار سرع قيمة مثلها جنسا وصفة

ثم إذا كثرت البضائع المشحونة على ذمة مالك واحد أو عدة ملاك وانفقوا  
جميعا على المعارضة فى بيع القبطان لها او رهنها جاز لهم المعارضة فى البيع  
والرهن بشرط انراجها ودفع ثمنها من طرفهم بقدر مسافة الطريق التى

قطعوها وأخرجوا في حينها البضائع

فإذا خالف بعض أرباب البضائع الباقين في الإخراج والدفع وامتنع من  
تفريغ البضائع لزمه أن يدفع ثلثون بضاعة كاملاً

\*(بند ٢٢٥)\*

يجب على القبطان قبل مغر من ميناء أجنبية أو من ميناء البلاد الخارجية  
التابعة لمملكة فرنسا بقصد الرجوع إلى فرنسا أن يرسل لملك السفينة  
أو لوكلائهم المقوضين كشف محاسبة وبعض عليه باسمه ويكون ذلك الكشف  
مستقلاً على بيان البضائع المشحونة وعلى بيان قدر غنمها وعلى مقدار ما اقترضه  
من النقود وعلى أسماء المقرضين له ومحل إقامتهم

\*(بند ٢٢٦)\*

إذا أخذ القبطان نقوداً ومؤونة أو قطيعات للسفينة بدون ضرورة أو ربح  
أو باع بضائع وأمتعة مما فيها كذلك أو أدخل في حساباته تعويض خسارات  
بحرية أو مصارف هوائية فإنه يـكـوـن مسؤولاً للمتعهدين بتوريد ما يلزم  
للسفينة في عطلهم واضرارهم ولما يلزم أيضاً دفع ما أخذ من النقود ودفع عن  
الاشياء المباعة أو المرهونة لأربابها وإذا ثبت عليه الخيانة في ذلك عند المحاكمة  
يجازى بجزاء الخيانة

\*(بند ٢٢٧)\*

لا يجوز للقبطان السفينة أن يبيعها بدون تقويض خصوصي من ملاكها  
فإذا باعها بدون ذلك كان البيع باطلاً إلا في حالة ما إذا ثبت قانوناً أن السفينة  
قد تعطلت بالكلية عن الاسفار وذلك يكون بحضور مصدق عليه من أهل  
الخبرة راجع بندي ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٨٩ م

\*(بند ٢٢٨)\*

كل قبطان عقد مشاركات لسفره ملزم أن يتمها على موجب العقد فإذا لم  
يتم السفرة كان جزاؤه أن يدفع جميع المصارف والخسارات والأرباح  
لملاك السفينة أو لورثها راجع بند ١٩٩١ م

\*(بند ٢٢٩)\*

قبطان السفينة الذي أجرة سفينه على الاوباح من السفينة لا يجوز له أن  
يغير أي تجارة كانت خاصة نفسه ولا أن يتكسب تكسبا خاصا الا اذا كان  
هناك شرط آخر راجع بند ٢٥٥ تجاري وبند ١٨٤٧ مدني

\*(بند ٢٤٠)\*

في حالة ما اذا خالف القبطان احكام البند السابق يصير ضبط جميع البضائع  
المشحونة المملوكة للقبطان خاصة للمشتريين معه جزاءا له على مخالفته

\*(بند ٢٤١)\*

لا يجوز للقبطان أن يترك سفينه مدة السقرو يغير بنفسه لمصلحة أي خطر  
كان يدور وأن يوظف السفينة وأعيان الركاب وفي حالة ما اذا وافقوه على  
تركها هو ملزم أن يخلص النقاد وكل ما يحسنه تخلصه من البضائع المتمنة  
المشحونة فاذا كان يمكنه تخلص ذلك واهمل فيه صار ضامنا لذلك شخصا  
فاذا استعصب تقودا أو غيرها من البضائع بقصد تخلصها من السفينة  
وضاعت منه بقوة جبرية فلا ضمان عليه

\*(بند ٢٤٢)\*

يجب على قبطان السفينة قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وصوله أن يبرز  
دفتره للكشف عليه وأن يعمل تقرير سياحته  
وهذا التقرير يشتمل على عدة أشياء  
على مكان الاربعال وزماته  
وعلى الطريق التي مارقتها  
وعلى الاخطار التي عرضت في أثناء طريقه  
وعلى ما حصل للسفينة من الخلل في سيرها  
وعلى جميع الحوادث العارضة التي وقعت له في أثناء سياحته

\*(بند ٢٤٣)\*

يكتب التقرير المذكور في قلم التعريرات بين يدي رئيس محكمة التجارة  
فاذا أكل البلد الذي وصل اليه القبطان ليس فيه محكمة تجارة يكتب التقرير  
عند قاضي مصالحات القسم  
ويجب على قاضي المصالحات الذي أخذ التقرير أن يبعث به فوراً الى رئيس

أقرب محكمة للتجارة من بلدة هذا القاضي  
وعلى كلتا الحالتين أى حالى ما اذا اتفق التقرير فى محكمة التجارة أو عند قاضى  
مصالحات القسم يجب وضع صورة هذا التقرير فى محكمة التجارة  
\*(بند ٢٤٤)\*

فاذا كان القبطان قد رسا على ميناء أجنبية وجب عليه أن يحضر الى قنصل  
دولته ويعمل تقرير مباحته ويأخذ منه شهادة تثبت تاريخ وصوله وتاريخ  
ارتحاله وصفة شحنته وجنسها

\*(بند ٢٤٥)\*

اذا اضطر القبطان فى أثناء سفره الى ان يرسو على ميناء نساوية وجب عليه  
ان يعلم رئيس محكمة التجارة المحلية بأسباب رسوه  
فاذا لم يكن فى البلدة التى رسا عليها محكمة تجارة أعلم بذلك قاضى الخط  
الموجود

فاذا كان الرسو الجسرى على ميناء أجنبية فالاعلام المذكور يتقدم لقنصل  
دولته بالبلدة التى رسا عليها فاذا لم يكن بالبلدة قنصل لدولته قدم الاعلام  
لحاكم البلدة

\*(بند ٢٤٦)\*

اذا حصل للسفينة غرق ونجا القبطان وحده أو مع بعض الملاحين وجب  
عليه أن يحضر أمام قاضى المحل فاذا لم يكن الحصل قاضى حضر أمام أى حاكم  
محلى كان وقدم تقريره واشهد عليه من نجا معه واستعجب معه صورته من  
الاشهاد المذكور كما فى بند ١٣٤٨ مذكرى

\*(بند ٢٤٧)\*

متى بلغ القبطان القاضى المذكور الفرق استنطق القاضى الملاحين وأخذ  
شهادتهم وكذلك يستنطق من حضر الفرق من الركاب ان أمكن مع مراعاة  
ما يلزم من البراهين الاخرى التى تقتضها الامور

وجميع التقارير التى ليس عليها الاشهاد على هذا الوجه لا تقبل فى تبرة  
القبطان ولا تسمع فى المحاكم بل تكون لاغية الا فى حالة ما اذا كان القبطان قد  
نجا وحده فى المحل الذى عمل فيه تقريره فحينئذ يقبلها القاضى ويعطيه الشهادة



فاذا ادعى أحد على القبطان خلاف ذلك فعليه الاثبات راجع بند ٢٥٦  
محاکات

\*(بند ٢٤٨)\*

لا يجوز للقبطان أن يخفف السفينة بالخراج حتى من البضائع الا بعد تحرير  
محضر ما لم يحصل خطر عظيم يقتضي اخراج بعض البضائع فورا فيخرجها حالاً  
ثم يعمل المحضر اللازم فاذا خالف جازت المحاكمة معه في ذلك

\*(بند ٢٤٩)\*

اذا قصرت المؤنة بالسفينة عن الكفاية مدة السفر وجب على القبطان أن  
يعتقد شوري مع أعيان من في السفينة وياتفاقهم بحجر من عندهم المؤنة الخاصة  
أنفسهم أن يشركوا معهم من ليس عندهم مؤنة ويتكفل لأصحابها أن  
يدفع لهم أثمانها

### الكتاب الخامس

في عقد الاتفاقات مع الطوائف البحرية ومستخدميه واستثمارهم

\*(بند ٢٥٠)\*

ثبوت شروط مرتبات قبطان السفينة وملاحيها يكون بحسب المرتبات  
المقدمة بدفاتر الملاحين أو بالاتفاقات المقرضى عليها بينهم

\*(بند ٢٥١)\*

لا يجوز للقبطان السفينة وللملاحين بسبب من الاسباب أن يشحنوا فيها  
بضائع خاصة بأنفسهم بدون اذن ملاك السفينة ولا بدون أن يدفعوا الاجرة  
عليها ما لم يكونوا مأمورين في ذلك في وثيقة شروط استخدامهم

\*(بند ٢٥٢)\*

اذا بطل سفر السفينة بفعل ملاكها أو القبطان أو المستأجرين وكان ذلك  
قبل انتقال السفينة من المناقطة الملاحين المستخدمين بالشهيرة أو  
بالسفرة تدفع لهم الايام التي خدموها في تجهيز السفينة للسفر وجميع  
ما أخذوه مقدما من أجرتهم على سبيل العروون بحسب لهم في تقدير تعويض  
خسارتهم فاذا لم يكن دفع لهم العروون المتفق عليه وجب أن يصرف لهم في

مقابلته تمويض هذه الحسارة استحقاق شهر حكم المتفق عليه فإذا انقطع  
السفر في أثناء السير يدفع لطائفة البحريّة استأجره بالسفرة بجميع أجرة  
السفرة بقامها على . ويجب ما حصل عليه القراضى عند اعد

والمستخدمون بالشهرية إذا بطل السفر بعد السير يأخذون أجرهم المتفق  
عليه بقدر زمن خدمتهم ويأخذون زيادة على ذلك في مقابلته تمويض ما فاتهم  
من الكسب ببقية مدة السفر بتقدير المدة المظنونة لتقيم استأجرهم فيها

وعلى كل حال سواء كانت طائفة الملاحين مستخدمة بالسفرة أو بالشهرية فليهم  
غير ما ذكر على من كان سبباً في تعطيل السفر وتوصلهم بهذه السفينة الى المحل  
الذى ارتفعت منه مالم يكن القبطان أو أحد من ملاك السفينة  
أو المستخدمين أو حكامها أو السفينة يسعى في انزالهم في سفينة أخرى توصلهم  
الى المحل الذى كانوا فيه فلو امكنه وراجع بند ١٢٨٢ مدنى

\*(بند ٢٥٣)\*

إذا كان سبب بطلان السفر انقطاع علاقة التجارة والمعامله مع المحل المقصود  
لسفر السفينة أو كان السبب حجز السفينة بأمر من الحكومة وكان ذلك قبل  
ابتداء السفر لا يعطى لطائفة الملاحين الأجرة أيامهم التى خدموها في تجهيز  
السفينة للسفر وراجع بند ١١٤٨ مدنى

\*(بند ٢٥٤)\*

إذا حصل تعريض على البضاعة المشحونة في أثناء السفر من الحكومة  
أو حصل حجز السفينة في أثناءه بأمرها لا يدفع شئ في حالة التعريض لطائفة  
الملاحين الا بقدر الزمن الذى صاروا يستخدامهم فيه وفى حالة الحجز تحسب  
أجرتهم إذا كانوا مستأجرين بالشهرية بقدر نصفها مدة زمن حجز السفينة  
وتحسب لهم إذا كانوا مستأجرين بالسفرة أجرة سفرتهم كاملة حكم شروط  
السفرة

\*(بند ٢٥٥)\*

إذا سارت أحدى طائفة الملاحين لسفرة معينة وامتدت السفرة بزيادة المسافة  
فانه يضاف للملاحين في أجرتهم على حسب مسافة امتداد السفرة وطولها  
قدر يحسب المدة الاعلى

\* (بند ٢٥٦) \*

فاذا صار تقرير بضائع السفينة بالطوع والاختيار في محل أقرب من المحل المعين في سند ايجار النخنة لا يصير اتقاص شيء من أجره طائفة الملاحين لذلك

\* (بند ٢٥٧) \*

اذا كان الاتفاق مع طائفة الملاحين على أن تكون أجرتهم جزءاً من الارباح في البضاعة أو على قدر في النولون فلا حق لهم في طلب تعويض ضررهم ولا في طلب يوميات في حالة انقطاع السفر أو تأخيرها أو تطويله اذا حصل ذلك كله بقوة جبرية

فاذا كان وقوع انقطاع السفر أو تأخيرها أو تطويله بفعل الشاخصين للسفينة كان لطائفة الملاحين حق في طلب جزء في فطر عظمهم واضرارهم ويؤخذ من المقادير التي تعطى للسفينة في نظير ما حصل فيهم من الخسارات المسماة بالعوارية

تتمقسم مقادير تعويض السفينة بين ملاكها وطوائفها على حسب النسبة التي تكون للنولون فاذا كان منع سير السفينة صادراً من فعل القبطان أو من ملاك السفينة وجب عليهم دون غيرهم أن يدفعوا تعويض الخسارة المستحقة لطائفة الملاحين

\* (بند ٢٥٨) \*

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في يد الاعداء أو حصل لها تحطيم أو غرق وانعدمت بالكلية وانعدم ما قيمتها من البضائع لا يكون لطائفة الملاحين في هذه الاحوال حق في طلب أجرتهم ولا يجب عليهم أن يدفعوا لاحد ما أخذوه مقدماً من أجرتهم راجع يندى ١١٨٦ و ١٢٠٢ مدني

\* (بند ٢٥٩) \*

اذا سلم جزء من السفينة وجب أن يدفع لطائفة الملاحين المؤجرين بالسفينة أو بالشهرية ما استحقوه من أجرتهم من باقي السفينة الذي سلم فاذا كان هذا الجزء الباقي لا يكفي في وفاء أجرتهم أو كان لم يوجد البضائع سلمت من الفرق يصير وفاء أجره هؤلاء الملاحين من البضاعة السالمة من ضمن تعويض

الخسارات المسجلة بالعوارض تراجع بند ٢١٠ غرة ٢ مدنى

\*(بند ٢٦٠)\*

إذا كان الاتصاف مع طائفة الملاحين على أن تكون أجرتهم بحسب التولون  
فليس لهم حق في تلك الأحوال الأعلى حسب الجزاء الذى يأخذه القبطان  
من تولون السفينة

\*(بند ٢٦١)\*

وفي أى حالة من أحوال الملاحين سواء كانوا مستأجرين بالشهرية أو بالسفرة  
تعمل لهم أجرة الايام التى خدموها فى تخطيط ما غرق من أجزاء السفينة ومن  
البضائع واخراجها راجع بند ٢١٠ غرة ٢ مدنى

\*(بند ٢٦٢)\*

إذا مرض الملاح فى أثناء السفر أو جرح بسبب خدمة السفينة استحق أجرته  
ومصارف علاجه حتى يشفى على السفينة مادام فى السفر

\*(بند ٢٦٣)\*

فإذا جرح الملاح فى قتال مع أعداء السفينة أو مع لصو من البحر كان مصرف  
علاجه الى تمام شفائه على السفينة وعلى ما فيه من الشحنة

\*(بند ٢٦٤)\*

إذا خرج الملاح من السفينة بدون إذن وجرح على البر فصرف مداواة  
جرحه وعلاجه يكون على نفسه ويجوز للقبطان أن يخرجه من الخدمة  
وفي هذه الحالة لا يستحق أجره الا بقدر الزمن الذى خدمه

\*(بند ٢٦٥)\*

إذا توفي الملاح فى أثناء السفر وكان مستأجراً بالشهرية يصرف للورثة أجرته  
الى يوم وفاته

فإذا كان مستأجراً بالسفرة ومات وهو ذاهب أو عند وصوله أو قبل العود  
كان له نصف أجرته

وتستحق ورثته تمام الاجرة اذا مات فى أثناء عوده من السفر وإذا كان الملاح  
مستأجراً على حساب الرمح أو على حساب جرّ التولون ومات فى ابتداء سفره  
استحق ورثته حصته بتسامها فى الرمح أو فى التجارة فى التولون

وإذا مات الملاح قبل أن يسبب الحماية والذب عن السفينة كانت أجرته يتحملها  
مدة السفر لو رثته إذا عادت السفينة للبرسالة راجع بند ١٥٢ مدني

\*(بند ٢٦٦)\*

إذا أخذ العدو الملاح أسيراً من السفينة فليس له حق في طلب فداء نفسه على  
قبطان السفينة ولا على ملاكها ولا على متوحيها  
بل يكون فداءه أو من أجرة المستصلحة إلى اليوم الذي أخذه أسيراً

\*(بند ٢٦٧)\*

إذا أرسل الملاح في البر أو البحر لتأدية خدمة السفينة فأخذه العدو ووضع  
عليه الأسر كان له الحق في طلب مقدار أجرته يتحملها  
وله الحق أيضاً في طلب مقدار في مقابلة فداءه نفسه لتعويض خسارة ما يدفعه  
في فلك أسره إذا وصلت السفينة إلى البرسالة

\*(بند ٢٦٨)\*

مقدار مقابلة الفداء يدفعه مالك السفينة إذا كان سبب إرساله الملاح في  
البر أو البحر انما هو لخدمة السفينة  
ويحسب مقابل الفداء على ملاك السفينة وأرباب شخصتها إذا كانت إرساله  
الملاح في البر أو البحر لخدمة السفينة وما فيها من البضائع

\*(بند ٢٦٩)\*

ومقدار مقابل الفداء مقدر بستائة فرنك  
ويكون تحصيل التقود ودفعها على موجب الرسوم المحدودة في الحكومة  
في اللائحة المتعلقة باقتداء الأسرى

\*(بند ٢٧٠)\*

إذا أثبت الملاح أنه طرده من السفينة بدون سبب معتبر قانونياً يوجب طرده  
كان له الحق في تعويض خسارته من طرف القبطان والمبلغ المعين لتعويض  
الخسارة هو ثلث أجرته إذا كان طرده قبل ابتداء السفر  
ويكون تعويض الخسارة يدفع تمام الأجرة ومصرف العود إذا كان طرده  
من السفينة في أثناء السفر  
ولا يجوز للقبطان في حال من الأحوال المذكورة أعلاه أن يحسب مقدار

التعويضات على مالك السفينة  
وليس للملاح حق في طلب تعويض الخسارة اذا كان طرده من السفينة قبل  
قتل جريدة الملاحين  
ولا يجوز للقبطان في حال من الاحوال أن يطرد ملاحا في بلاد المالك  
الأجنبية

\*(بند ٢٧١)\*

السفينة وأجرتها ضمانان لاجر الملاحين فلهم امتياز التقدم بالوفاء منها  
(بالنسبة لآخر سفره وأما ما قبلها من الاسفار فاجرتهم كالديون الاعتيادية)

\*(بند ٢٧٢)\*

جميع ما تقدم من الاحكام في البنود السابقة مما يتعلق بأجرة الملاحين ومعالجة  
امراضهم واقتنائهم من الأسرى بحري تظيره في حق ضباط السفينة والموظفين  
فيها وكل من لدخل في اصلاح السفينة وتطعيمها وتجهيزها فلا يخرج عنهم الا  
الركب

## الكتاب السادس

في عقد ايجار السفن واكثرها كلاً أو بعضها بالسند الرسمي

\*(بند ٢٧٣)\*

يجب أن يكون عقد ايجار السفن وثيقة رسمية تسمى سند التولون (شرطه  
رطه) ويذكر فيها الامور الآتية وهي

اسم السفينة وجولتها

واسم القبطان

واسم المؤجر والمستأجر

والمكان المتفق على الشحنة منه وأخراج الشحنة فيه وزمان الشحنة وزمان  
التفريغ ومقدار التولون

ويبين فيه ايجار السفينة جميعها أو بعضها

وما يدفع في مقابلة تأخير السفن عن ميعاده راجع بشدى ٨٠ و ٢٨ تجارى

وبشلى ١٢١٧ و ١٢٢٢ مدنى

\*(بند ٢٧٤)\*

فاذا لم يعين المستأجر والمؤجر في صلب العقد من الشحن السفينة ولاخراج البضائع منها يرجع في تعيين ذلك الى عرف البلدة

\*(بند ٢٧٥)\*

اذا صار ايجار السفينة بالشهرية تحسب الاجرة من يوم سيرها ما لم يكن اتفاق المتعاقدان على خلاف ذلك واجمع بند ١١٥٩ مدني

\*(بند ٢٧٦)\*

اذا صدر قبل سفر السفينة منع المعاملة بين البلد التي صار الاتفاق على السير اليها لالاخراج البضائع بها بطل عقد الاجارة بدون أن يكون لاحد المتعاقدين على الاخر حق في طلب تعويض خسارة ولا ربح ويجب على من شحن السفينة أن يدفع مصارف شحن بضائعه واخراجها

\*(بند ٢٧٧)\*

اذا وجدت قوة جبرية وكانت لا تمنع سير السفينة وخروجها من الميناء الا زمانا فهذه الحالة لا تبطل عقدا لايجار ولا توجب طلب تعويض الخسارة للحاصلة من التأخير

وكذلك يبقى الايجار على حاله اذا حصلت القوة الجبرية في أثناء السفر ولاحق لرب السفينة في طلب زيادة الاجرة

\*(بند ٢٧٨)\*

يجوز ان اشحن السفينة أن يخرج منها بضائعه على مصروفه مدة تعطيل السفينة من السير لما تنبع بشرط أن يعيد الشحن أو يدفع للقبطان تعويض خسارة خلوها من الشحن واجمع بندي ٢٨٨ و ٢٩٢ تجاري

\*(بند ٢٧٩)\*

في حالة ما اذا كانت الميناء المقصودة بالسفر عليها حصارا يجب على القبطان أن يرسل على احدى الميناءات المجاورة لتلك الميناء التابعة للحكومة صاحب الميناء المحاصرة المقصودة بالسفر اذا تيسر للقبطان أن يرسل عليها وهذا اذا لم يكن قد أمر القبطان بأوامر غير ذلك من صاحب الشحنة

\*(بند ٢٨٠)\*

السفينة بما فيها من موجوداتها ومهماتهما وذخائرها وأجزائها ضامنة للشاحن  
 ما التزم له به القبطان كما ان البضائع المشحونة ضامنة لتسليمها التزم به الشاحن  
 للقبطان فكل منهما ضامن لصاحبه بما عليه

### الكتاب السابع

في بيان سند السفينة المسمى بحافظة الرسالة

\*(بند ٢٨١)\*

بيان في حافظة الرسالة جنس البضائع التي تشحن ومقدارها واصنافها  
 أوصافها

ويبين فيها اسم الشاحن واسم المرسل اليه تلك البضائع ومحل  
 واسم قبطان السفينة ومحل اقامته واسم السفينة ومحلها  
 وبلدة ابتداء السفر والبلدة التي تصل اليها البضاعة  
 وقيمة اجرة السفينة المسماة بالتولون

ويوضع على هامش هذه الرسالة يباشرين البضائع المرسله ونمراها الخاصة بها  
 ويجوز ان تكون حافظة الرسالة سند تحت الاذن فتسلم لحاملها المحال عليه  
 الاستلام أولن يعينه شاحن السفينة بالاسم في الحافظة للاستلام على موحيا

\*(بند ٢٨٢)\*

يكتب من حافظة الرسالة أربع نسخ فأكثر  
 نسخة للشاحن

ونسخة لمن تعنون الرسالة باسمه ليستلمها  
 ونسخة لقبطان السفينة ليسلم على موحيا  
 نسخة لخزني السفينة

ويصير امضاء النسخ الاربع من الشاحن والقبطان في ظرف أربع وعشرين  
 ساعة غضي من شحن البضائع

وعلى الشاحن أن يسلم للقبطان في هذا المدة سند خلاص البضائع المشحونة  
 أو سند ضمان خلاص العوائد راجع بند ١٨٢٥ مدني وبند ٢٢٦

تجاري

\*(بند ٢٨٣)\*



سندات حواظ الرسائل المستوفية للشروط المذكورة أعلاه تكون سنداً لكل من المتعاقدين على الاسترقاق الشخصية والابرة وتكون سنداً أيضاً لرباب التأمينات السكاكين القيمة البضائع اذا حصل لها خطر واجع بندي ١٢١٧ و ١٢٢٢ مدني

\*(بند ٢٨٤)\*

اذا حصل اختلاف في الحواظ المتعلقة بالشحنة الواحدة فالعمدة على الحافظة التي بين يدي القبطان ان كان عدد طرود البضائع مقيدة فيها بقلم الشاحن أو وكيله ثم على الحافظة التي بيد الشاحن أو وكيله في استلام البضائع ان كان كتابه عدد طرود البضائع مقيدة فيها بقلم القبطان

\*(بند ٢٨٥)\*

كل وكيل أو أمين منوط باستلام البضائع المينة في حواظ الرسالة ملزم أن يعطى سنداً يصال بها للقبطان عند طلبه ذلك فإذا امتنع صار ملزماً بما يترتب على امتناعه من المصارف والخسارات والفوائد الناشئة من التداخات ويلزمه أيضاً دفع الخسارات الناتجة من تأخير السفينة عن السفرة انتظار استلام السند واجع بندي ١١٤٩ و ١٢٨٢ مدني وبندي ١٢٦ محكمات وبندي ٩١ و ٣٠٥ تجاري

## الكتاب الثامن

فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون

\*(بند ٢٨٦)\*

أجرة السفن والمراكب البحرية تسمى النولون يخصص نولون السفن يتراضى المتعاقدين

وتثبت قيمته عند النزاع بما يذكر في سند الايجار وفي سند حواظ الرسائل ويكون النولون للسفينة كلها أو بعضها ويكون للسفينة بعلمها أو لمدة من الزمن معالومة كشهر ويكون على حسب الطول ولا توجد على القنطار وعلى بعض الشحن بدون شرط كأن يكون على مقدار معلوم المعيار كأنه قنطار الى محمل كذا بأجرة كذا ففي هذه الحالة يصير القبطان ملزماً بالسفر في اليوم

التي حصل عليه الاتفاق والا كقبيل العطل والاضرار للشاحن ويكون  
 الايجار لبعض السفينة أيضاً بشرط القبطان على الشاحن ان لا يكون السفر  
 الا بعد تمام الشحن الى زمن معين وان الخيار للقبطان اذا مضى هذا الزمن  
 بدون تمام الشحن في أن يفسخ عقد الايجار ويسمى هذا بالتأجير بشرط الشحن  
 وفي جميع هذه الاحوال يبين المستأجر في سنده جولة السفينة راجع بنود  
 ٨٠ و ٢٧٢ و ٢٨٧ و ٣٤٧ و ٣٨٦ و ٤٢٢ و ٤٢٤ و ٥٧٦  
 و ٦٢٢ تجارى

\*(بند ٢٨٧)\*

اذا كانت السفينة مؤجرة تمامها ولم يشحنها المستأجر بتمام جولتها لا يجوز  
 للقبطان أن يدخل فيها بضائع أخرى من غير بضائع المستأجر الا برضا  
 بل للمستأجر الحق في أن يغتنم ~~تكميل~~ الشحن ليستعين به على وفاء أجرة  
 السفينة المستأجرة كلها على ذمته

\*(بند ٢٨٨)\*

اذا لم يشحن المستأجر السفينة بمقدار البضائع المذكورة في سند الايجار كان  
 ملزماً بأن يدفع أجرة مقدار البضائع المتفق عليها بتمامه حكم اتفاقه  
 واذا زاد في الشحنة عن القدر المتفق عليه لم يدفع أجرة الزائدة على قيمة ما في  
 سند الايجار

ولكن اذا أراد المستأجر قبل شحن البضاعة في السفينة وقبل السفر أن  
 يفسخ الايجار وجب عليه أن يدفع للقبطان جبر الخسارة وهو نصف الاجرة  
 المتفق عليها في سند الايجار راجع بند ١١٤ مدنى وبند ٢٥٢ تجارى  
 فاذا كان المستأجر أدخل في السفينة جراً من لبضائع وتجهيزات السفينة مما حملته  
 وجب عليه اذا أراد الفسخ أن يدفع للقبطان تمام أجرة الشحنة المتفق عليها

\*(بند ٢٨٩)\*

اذا أعلن القبطان للمستأجر بحصوله زائدة عن جولة سفينه ووجدت دون  
 ذلك وجب على القبطان أن يدفع للمستأجر ما يترتب على ذلك من الخسران  
 والقوائد راجع بنود ١١٤ و ٢٨٢ مدنى وبند ١٢٦ محاكمات  
 وبندى ٢٦٢ و ٢٩٠ تجارى

\*(بند ٢٩٠)\*

لا تعذر زيادة الجولة خطأ من القبطان اذ الميزن مقدارها على ربع عشر الجولة  
أو كان اعلان القبطان بها مبني على ما يسهل من الشهادة المعطاة بالجولة من  
ديوان الكمرل المقوم لها

\*(بند ٢٩١)\*

اما اذا كان بعض السفينة مستأجر اشحن معلوم من البضائع أو على حساب  
القنطار أو الطون أو لوان أو جزافا فانه يجوز للشاحن أن يخرج منها ما يشنه من  
البضائع قبل سفر السفينة وانما يدفع نصف الاجرة  
وعليه مصارف شحن البضائع واخراجها واذا كان اخراجه للبياعة قد  
اقتضى نقل بضائع أخرى عن موضعها فعليه أيضا ما يلزم من المصارف  
لوضعها كما كانت وعليه أيضا مصارف تأخير السفينة عن السفر راجع بند  
١٣٨٢ مدني

\*(بند ٢٩٢)\*

اذا وجد القبطان في سفينة بضائع زائدة عما في عقد ايجاره كان مخيرا بين أن  
يخرجها على البر أو ان يأخذ عليها أقصى قيمة أجرتها بالنسبة لتلك البضائع  
المحل الواصلة اليه

\*(بند ٢٩٣)\*

شاحن السفينة الذي يريد اخراج بضائعه على البر قبل الوصول الى المحل المتفق  
عليه ملزم بأن يدفع الاجرة بتمامها للقبطان وان يدفع مصارف ما يتسبب عن  
تقله بضائعه من تحويل بضائع غيره عن موضعها لاعادتها كما كانت فان كان  
اخراج البضائع بسعي القبطان أو بتقصيره مما يلزم كان القبطان هو الملزم  
بتأدية تلك المصارف

\*(بند ٢٩٤)\*

اذا حصل هزل للسفينة في أثناء الطريق أو عند اخراج البضائع منها وكان ذلك  
متسببا عن فعل المستأجر فمصارف التأخير على المستأجر المذكور  
واذا كان ايجار السفينة للشحنة ذهابا وايابا فريحت السفينة بدون شحنة أو  
بشحنة ناقصة عن الجولة وجب على المستأجر أن يدفع أجرة السفينة بتمامها

القبطان واذا حصل تأخير وجب عليه أن يدفع تعويض خسارته راجع بنود  
٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٨٨ تجارى

\*(بند ٢٩٥)\*

اذا حصل حجز السفينة عن سيرها أو تأخير في سيرها في اثنا طريقتها أو عند  
تفريق حولتها وكان ذلك متسببا عن فعل القبطان لزمه دفع الخسران  
والقوائيل المستأجر

ويكون تقدير قيمة الخسران والقوائيل بعمدة أهل الخبرة راجع بند ١١٤٩  
مدنى وبند ١٢٦ محاكمات

\*(بند ٢٩٦)\*

اذا اضطر القبطان الى تعمير السفينة في أثناء السفر وجب على المستأجر أن  
يتقدر ذلك أو يخرج بضاعته ويدفع الايجار يتقاسمه  
وفي حالة ما اذا تعذر اصلاح السفينة يجب على القبطان أن يستأجر لبضائع  
الشاحن سفينة أخرى لتوصله الى مقصده

فاذا تعذر على القبطان أن يستأجر سفينة أخرى كان الشاحن غير ملزم بأن  
يدفع للقبطان من الاجرة الا بحسب ما سارته السفينة من المسافة المتفق عليها

\*(بند ٢٩٧)\*

اذا أثبت المستأجر أن السفينة المراد تعميرها حين سارت في البحر كانت غير  
مستعدة للسفر فلا يكون للقبطان حق في طلب أجرها ويضمن الخسران  
والقوائيل للمستأجر راجع بنود ٢٣٧ و ٢٦٩ و ٢٨٩ تجارى

ويقبل من المستأجر اثباته لذلك بالدلائل القوية ولا عبرة بما يبرزه القبطان من  
شهادات الكشف على السفينة عند سفره مما يخالف دلائل المستأجر راجع  
بنود ١٠٩ و ٢٢٥ تجارى

\*(بند ٢٩٨)\*

اذا اضطر القبطان للمونة في السفينة أو تعميرها أو لضروريات أخرى فباع  
بعض بضائع من شخصتها لاجل ذلك وقسدها في دفعته بأن تحسب عليه بقيمة  
ما تبقى منها أو بقيمة مثلها من جنسها في بلدة تقريرها المبيع في محل الوصول  
فإن أجرة هذه المبيعات تحسب للقبطان اذا وصل باقى البضاعة سالما الى المحل

المقصود

فإذا غرقت السفينة وعدم ما فيها التزم القبطان بتأدية ما يباعه للضرورات  
المذكورة بالثن الذي كان يباع به لو وصلت السفينة بالسلامة واستحق  
أيضاً أجرة هذه البضائع المبعة على حسب ما هو مقرر في حافظة الرسالة راجع  
بنود ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٢٢٦ و ٢٢٦ تجارى

وانما يكون في هاتين الحالتين للمالك السفينة حق في عاذه كرى بند ٢١٦  
(وهو أن يقوت السفينة ويكفيده عنها)

فإذا اعتم المالك هذه المزية وترب عليها خسران صاحب البضاعة التي  
بيعت أو رخصت لضرورة السفينة فقيمة هذا الخسران يصير توزيعه كقيمة  
الغرماء على تلك البضائع المبعة نفسها وعلى البضائع التي وصلت صوب  
مقصد هاسالة وعلى التي خلصت من الغرق بعد الوقوع البصرية التي اقتضت  
بيع تلك البضائع أو رهنها راجع بند ٤٠١ تجارى

\*(بند ٢٩٩)\*

إذا حصل تعريض على التجارة المشحونة من التعامل في البلاد المقصودة  
بسفر السفينة إليها واضطر الحال الى عودها بشحنها وبضائعها الا يلزم  
المستأجر أن يعطى للقبطان الأجرة الذهاب ولو كانت السفينة مستأجرة  
للذهاب والاياب راجع بند ٢٥٢ و ٢٧٦ تجارى

\*(بند ٢٠٠)\*

إذا صار حجز السفينة في أثناء مسيرها بأمر صاحب كومة فلا أجرة  
للقبطان في مدة حجزها ان كان إيجار السفينة بالشهرية ولا يلزم زيادة الأجرة  
على المستأجر إذا كانت مستأجرة بالسفرة

ومؤنة الملاحين وأجرتهم مدة حجزها تكون بحكم المصارف العوارية أى  
تعويض الخسارات راجع بنود ٢٧٧ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٤٠١  
و ٤٠٤ تجارى

\*(بند ٢٠١)\*

إذا كانت السفينة على خطر واقتضى الحال تخليصها منه بتخفيفها  
بطرح بعض بضائع في البحر للسلامة العمومية فاجرة القبطان فيما يخص

البضائع المطروحة توزع بوصف الاعانة من تعويض الخسارات (المسماة بالعوارية العمومية) راجع بنود ٤٠٠ و ٤١٠ و ٤١٧ تجارى  
 \* (بند ٣٠٢) \*

لا تلزم أجرة للسفينة بالنسبة للبضائع التي ضاعت بغرق السفينة أو يخطئها أو يصادمتها أو ينهبها أو بأسرها  
 ويجب على القبطان أن يرد ما أخذته مقدما من الأجرة ما لم يكن على البضائع شرط في العقد خلاف ذلك

\* (بند ٣٠٣) \*

إذا صار اقتداء السفينة والبضائع أو خلصت البضائع من الفرق ويجب دفع الأجرة للقبطان من ابتدائه سيره إلى محل الأسر أو محل الفرق  
 فإذا كان قد سعى في خلاص السفينة بدفع مال وأوصل البضائع إلى محل مقصدها استحق الأجرة بتمامها راجع بند ٢٩٦ تجارى

\* (بند ٣٠٤) \*

اعانة الاقتداء توزع على قيمة البضائع بتقويمها بالثمن الجارى في محل تقريرها بعد خصم المصارف وعلى قيمة نصف السفينة ونصف أجرتها  
 وأما أجرة طائفة الملاحين بالسفينة فلا مدخل لها في تخصيص ثمن عليها من هذه الاعانة راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٥٠ و ٢٥٨ تجارى  
 \* (بند ٣٠٥) \*

إذا امتنع أمين المالك المعين لاستلام البضاعة المرسله اليه من استلامها جاز للقبطان أن يستأذن محكمة التجارة في بيع قدر ما يكتفى لوفاء أجرته منها واستيداع ما تبقى من البضائع في المحل اللازم راجع بنود ١٩٦ و ٢١٠ مدنى و بنود ٩٣ و ١٠٦ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٥ تجارى

فإن لم تكف البضاعة المبيعة للأجرة كان للقبطان الحق عند وصولها في نطلب باقى الأجر من صاحبها

\* (بند ٣٠٦) \*

إذا لم يقبض القبطان أجرة سفينته بتقصير من يدفع له ذلك فليس له أن يجبر

هذه البضائع المشحونة في سفينة  
وانما في حال نقلها من السفينة أن يطلب ايداعها أمانة عند موطن الى  
استيفاء أجرة

\*(بند ٣٠٧)\*

للقيبان منزلة الاولى على البضائع المشحونة في سفينة لاستيفاء الاجرة منها  
في مدة خمسة عشر يوما ماضى من تسليمها ما لم تكن انتقلت ليد اخرى راجع  
بند ٢٠٩٥ مدني وبند ١٩٠ و ٢٧١ و ٢٨٦ و ٣٠٨ تجاري

\*(بند ٣٠٨)\*

اذا اقلس اصحاب البضائع المشحونة أو الوكلاء في استلامها وكان اقلاسهم  
قبل مضي ميعاد الخمسة عشر يوما التي ياتقضاها بقوت حق طلب البيع كان  
للقيبان المنزلة على هذه البضائع قبل غيره من أرباب الدين فيستوفى أجرة  
ومادفعه من المصارف الطارئة بالتقدم على الاولوية راجع بند ٢٨٦ و ٢٨٩  
٣٤٦ و ٣٩٧ و ٤٥٧ تجاري

\*(بند ٣٠٩)\*

ليس لمستأجر السفينة بوجه من الوجوه أن يطلب تنقيص قيمة الاجرة المتفق  
عليها مع القبطان في عقد الايجار

\*(بند ٣١٠)\*

اذا كسدت اثنتان البضائع المشحونة أو حدث بها عيب من نفسها أو من  
جائحة سماوية فتقصت اثنتان أو لو نقصا فاحشا لا يجوز لاصحابها أن يتركها  
للقيبان في مقابلة أجزتها

وانما اذا كانت شحنة السفينة أو اى مملوءة بالنبيذ أو الزيت أو العسل أو  
ذلك من المائعات ونظمت فنجابليفا حتى كادت تكون فارغة أو صاروا فارغة  
بالفعل فهذه الاواني يجوز تركها للقيبان في تطهير أجرة السفينة

## الكتاب التاسع

في عقد الاقراض الجرى المعلق على الحوادث البحرية

### المغنية المسجي قرض البحت والنصيب

(وهو أن يقرض انسان قدرا من الدراهم مكفول الوفاء باعيان معرضة للاخطار البحرية بشرط أن لا يلزمه وفاؤه للمقرض الا اذا سلبت هذه الاعيان الكافلة له وان هذا القدر يدفع له مع فائدته المتفق عليها اذا وصلت الاعيان الكافلة له الى صوب مقصدها سالمة ويسمى الربح المتفق عليه بين المتعاقدين فائدة بحرية ويسمى هذا العقد عقد قرض مغلف لان مال كل من المتعاقدين به عرضة للتسراخ والربح ويفهم من حقيقة عقده ان الاعيان الضامنة للقرضة هي معدة بالامتياز لو فاء القدر المقرض وانها تكون تقريرا بقدر قيمة هذا القرض

فأرباب الحقوق كالذاتين للمقرض المتأخرون في الامتياز عن المقرض لهم مصلحة في العلم بحقيقة هذا العقد واستيفاء شروطه ولذلك تشبث القوانين التجارية بترتيب أحكام خاصة بهذا الاقتراض

(بند ٣١١)\*

يشترط في عقد هذا الاقتراض الجرى المعلق على البحت والنصيب أن يعمل بسند رسمي محرر عند موثق أو بسند عادي محض عليه من المتعاقدين يذكر فيه

رأس المال المقرض وقدر الفائدة البحرية المتفق عليها

والاعيان الكافلة لو فاء الاقتراض

واسم السفينة الشاحنة للبضائع واسم قبطانها

وأسماء المقرض والمقرض

وبيان تحديد القدر المقرض بالسفيرة

وبيان مكان السفر وزمانه

وتاريخ صيغاد وفاء الاقتراض المتفق عليه راجع بنود ١٣٤١ و ١٣٤٧

و ١٣٥٦ و ١٣٦١ و ١٣٦٤ مدني و بنود ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٢٣٤

و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ تجاري

(وبالجملة فاذا اختلف بعض شروط هذا البند لا يكون أصل العقد فاسدا بل

يكون ناقصا فاذا حصل نزاع بين المتعاقدين فعلى قضاة التجارة أن يبيحوا



في معاومة موضوع العقد ويقضوا الدعوى بمقتضى اجتماعهم

\*(بند ٣١٢)\*

إذا كان محل الاقتراض في داخل المملكة وجب على المقرض أن يسجل  
سند في قلم التصريرات بمحكمة التجارة  
وإذا كان عقد الاقتراض في خارج المملكة بالبلاد الأجنبية وجب على  
المقرض أن يعمل بالاصول المنصوصة في بندي ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٦٤٠ تجارى

\*(بند ٣١٣)\*

كل سند اقتراض بحرى بهذه الصفة يجوز فيه البيع والشراء بطريق  
النقل إذا كان تحت الاذن  
ففي هذه الحالة يجري على التعامل بهذا السند جميع الاحكام التجارية على  
غيره ويكون مضمونا كغيره من سائر السندات التجارية راجع بند ٢٨١  
تجارى

\*(بند ٣١٤)\*

إذا نقل صاحب هذا السند ما فيه لانسان فضمن وقاما اشتمل عليه من  
الدين لا تدخل فيه الفائدة البحرية بل يستحقها المقرض الا اذا صرح  
في النقل بأنها تكون حق المتقول اليه

\*(بند ٣١٥)\*

يجوز أن يعتد في المقابل لوفاء الاقتراضات البحرية المذكورة لامتيازها به عدة  
أشياء وهي

السفينة وأقاعدتها الاساسية التي هي قصتها المسماة بالمكة  
وهما تها وموجوداتها  
وأسلحتها وذخايرها  
وشحنها

وجميع الهيئة الاجتماعية مما ذكر أو غير معلوم من تلك المفردات راجع بندي  
١٩١ و ٣٣٤ تجارى

\*(بند ٣١٦)\*

كل اقتراض نصبي على هذا الوجه تزيد قيمته عن قيمة الاشياء الضامنة له المدة

للاستيناز بوقائه منها يجوز الحسم عليه بالبطان اذا ثبت أنه من تدليس  
المقترض وعشه

**\* (بند ٢١٧) \***

اذا لم يثبت غش ولا تدليس كان عقد الاقتراض صحيحا نافذا في قدر قيمة الاشياء  
المعقودة لوقائه فقط بموجب تقويم رسمي أو اتفاق  
ويصير رد القدر الزائد من المال المقترض لربه مع فائدته بالتمن الجارى في بلد  
القرض يوم عقد الاقتراض راجع بند ٢٤٧ تجارى

**\* (بند ٢١٨) \***

كل اقتراض نصيب في مقابلة ما يحصل من السفينة من الاجرة أو على الربح  
المتوقع من البضائع فهو قاسد  
ففي هذه الحالة ليس للمقرض حق الا في استيفاء رأس ماله بدون الفوائد  
المشروطة

**\* (بند ٢١٩) \***

لا يجوز اقتراض طائفة الجيرية والمستخدمة في السفينة اقتراضا بجوراء على  
الجفت والنصيب على أجزائهم بالشهيرة أو بالسفرة

**\* (بند ٢٢٠) \***

اذا كان اقتراض الدراهم والاتفاق على فوائدها الجيرية في مقابلة السفينة  
والتسكنة كانت السفينة والاتم ومهمات وأسلحتهم وأذخائرهابل وأجزائها  
المحصلة بالعدل معدة لدفع هذه الحقوق الاقتراضية عند الاقتضاء بالاولوية  
والامتياز عن غيرهما من الديون

وكذلك اذا كان الاقتراض في مقابلة البضائع المشحونة في السفينة كانت  
تلك البضائع معدة لان يستوفى منها رأس مال الاقتراض وفائدته  
واذا كان الاقتراض في مقابلة موجودات خاصة بما في السفينة أو في مقابلة  
جور من شخص فلا تكون أولوية دفع هذه الديون الاعلى المتاع المذكور  
في السند وبقدر الحصة المعدة لذلك الاقتراض راجع بند ١٩١ تجارى

**\* (بند ٢٢١) \***

اذا اقترض القبطان قرضة بجمرية على الجفت والنصيب وكان محل العقد

في محل إقامة مالك السفينة ولم يستأذنه القبطان إذا ناصره بحاولا توسط  
المالك في عقد الاقتراض فلا شيء على المالك وإنما توجه الطلب والاولوية على  
ما يخص القبطان من السفينة والتولون فيستوفى منه راجع بندي ٢٢٢  
و ٢٢٤ تجارى

\*(بند ٢٢٢)\*

إذا اقتضى الحال تعمير السفينة المشتركة للمهينة للسفر أو تحصيل ذخائره  
ولزم اقتراض قدره ولو في محل إقامة من لهم منفعة في التعمير فكل شريك من  
ملك السفينة إذا لم يدفع ما يخصه في تعميرها أو إصلاحها في مسافة أربع  
وعشرين ساعة من وصول خطاب المحكمة له بالزامه بذلك تكون حصته  
في السفينة وفي الأجرة معدة لوفاء النقود المقرضة قرضاً بحراً يتصرف  
القبطان في ذلك راجع بند ١٠٣٣ محاكمات وبند ٢٢٣ تجارى

\*(بند ٢٢٣)\*

الاقتراضات المنعقدة لا تسفر من أسفار السفينة يجب وفاءها قبل  
الاقتراضات التي أخذت للسفرة السابقة ولو في حالة ما إذا ثبت أن الاقتراضات  
السابقة إنما لم تدفع لاستدامة السفر التالى للذى قبله أو بسبب تجديد السفر  
والقدر المقرض في أثناء السفر مقدم الاداء على القدر الذى صار اقتراضه  
قبل سفر السفينة  
وإذا حصل في أثناء السفر عدة اقتراضات فالأقراض الأخير منها مقدم الوفاء  
في جميع الحالات على جميع ما سبقه من القروض الاخر راجع بندي ١٩١  
و ١٩٤ تجارى

\*(بند ٢٢٤)\*

إذا أقرض انسان ماله قرضاً بحراً في مدة لا يتجاوز ثمانية أشهر في سفينة معينة  
في سند الاقتراض ثم صار قبطاناً من السفينة المعينة في السند إلى سفينة أخرى  
أياماً كانت بدون حدوث قوة جبرية ثابتة قانوناً وجبة لانتقل فلا يكون  
القرض ملزماً بما تلف من هذا البضائع المنقولة ولو كان التلف حاصل من  
حوادث بحرية جبرية راجع بندي ١١٤٨ و ١٤٠٢ مدنى

\*(بند ٢٢٥)\*

إذا قلقت الامتعة التي عقد القرض البحري في مقابلتها وكان اتلافها بقضاء  
 الهوى في زمان ومكان الخطر المحدد في السند فليس للمقرض أن يطلب من  
 المقرض رأس المال ولا القوائد لتعقد شرط السلامة المقابل للقرض راجع  
 بنود ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٢٨ تجاري

• (بند ٢٢٦) •

إذا حصل للمتعاق الذي في مقابلة الاقتراض البحري آفة من نفسه خاصة  
 يجنبه أو جبت الخطاطمه أو عيبه أو اتلافه بالكلية أو حصل فيه خسارة  
 حادثة بفعل المقرض فلا يتحمل المقرض شيئا من هذه الخسارات التي ليست  
 خطرا بحريا

• (بند ٢٢٧) •

إذا حصل غرق وسلم بعض الامتعة المعلقة في العقد لوفاء الاقتراض البحري كان  
 وفاء للمال المقرض بحسب قيمة هذه الامتعة التي سلمت من الفرق بعد خصم  
 مصارف تخليصها من الفرق من قيمتها

• (بند ٢٢٨) •

إذا لم يكن زمن الاختار محددا في سنده فقد الاقتراض البحري كان ابتداءه  
 بالنسبة لكفالة السفينة ومهماتا وموجوداتها وذاخرها وأسطحها من يوم  
 اقلاع السفينة الى يوم دخولها صوب مقصدها ورسوها عليه  
 وابتدأؤه بالنسبة لكفالة ثمن القرض من يوم نحن البضائع في السفينة أو  
 من يوم دخول البضائع في الصنادل لتوصيلها السفينة الى يوم اخراجها الى  
 البر وتقريرها

• (بند ٢٢٩) •

لا تبرأ ذمة المقرض الاقتراض البحري في مقابلة البضائع بمجرد تلف السفينة  
 ونحنتها ما لم يبرهن انه كان يملك في هذه السفينة خلاصة نفسه بضائع تساوي  
 قيمة القدر المقرض راجع بند ١٢١ مدني وبندى ٢١٦ و ٢١٧ تجاري

• (بند ٢٣٠) •

يجب على المقرض القرض البحري الذي على البضئ والنصيب أن يدفع من  
 المقرضين منه ما يخصهم في ارش تعويض خسارة البضائع في الاعانة

العمومية التي تقتضيها سلامة العموم المسماة تلك النسابة بالعوارية المخلطة  
وان يدعى ايضا ما يلزم في اعانة تعويض النسابة للخصوصية العارضة للبضائع  
الخاصة ببعض التجار وتسمى العوارية المخففة والبسيطة  
(وهذا اذا لم يكن الاتفاق معه في عقد القرض على خلاف ذلك لان غرض  
المقرض من عقد القرض الجري انما هو تدارك الاخطار العرضية الموجبة  
للفسارات او تخفيفها فاذا تلقت البضائع المقرض في شان حفظها المقادير  
الجسيمة ضاع ماله الذي على اربابها فاعانته بدفع ما يخصه في ابعاد الاخطار او  
تخفيفها عما يعود عليه بالنسبة لتحويل غرضه) راجع بند ٢٩٠ وما يليه من  
الشود التجارية وبند ٦٥٦ محاكات

\*(بند ٢٢١)\*

اذا اجتمع على سفينة معينة او على شعبها الخصوص المعين دينان في آن واحد  
دين اقترض بحري على البحت والتصيب وجعل تامين من الاخطار  
الجهرية وخلص من الفرق بعض ما فيها من الامتعة او بعض السفينة فقيمة  
الامتعة التي سلت تقسم بين المقرض ومنته هذا التامين قسمة غرما ولكن بحسب  
رأس المال فقط بالنسبة للاول وبحسب القدر المضمون بالنسبة للثاني فكل  
منهما يستوفي دينه على حسب ما يخصه ولكن بدون تفويت المزايا المقررة في  
بند ١٩١ راجع بندي ٢٥٨ و ١٧٤ تجارى

(مثال ذلك ما اذا كان لتاجر بضائع قيمتها مائة ألف فرنك في سفينة فاقرض هذا  
التاجر ثلاثين ألف فرنك ورهن في مقابلها ما يساوي من هذا القدر وعقد عقد  
تامين للسبعين ألفا الباقية لانه لو اقترض مائة ألف فرنك بقدر قيمة بضائعه لغاته  
عقد التامين فصار يقرض الثلاثين ألف فرنك مجبراً وعلى أن لا يزيد في اتفاق  
عقد التامين على السبعين ألفاً فاذا قطعت السفينة وغرق ما فيها من البضائع  
فلا طلب للمقرض على المقرض لبراءة ذمته من الدين بحصول الخطر ويجب  
على المتعهد بالتامين أن يدفع لرب البضائع سبعين ألف فرنك حيث تكفل به في  
عقده فاذا سلم من الفرق بعض بضائع قسمت اثمانها قسمة غرما بين المقرض  
وكفيل التامين بحسب قدر ماله من الحقوق

الكتاب العاشر

في أحكام الكفالات البحرية من الاخطار وتسمى بالتأمينات  
البحرية وتعرف عند التجار بالسكورناه وفيه فصول  
(أركان الكفالة البحرية خمسة كفيلى ويقال للمؤمن بكسر الميم المشددة  
وهو من يتعهد بقيمة المكفول من خطر البحر ومكفول له أى مؤمن له يدفع الميم  
المشددة وهو رب السفينة أو رب البضائع المكفولة عند وقوع الخطر  
يدفع المؤمن قيمتها ومكفول أى مؤمن عليه ويقال له العين المؤمنة أو الشيء  
المؤمن يدفع الميم المشددة وهو ذو القيمة المكفولة قيمته يحدث الاخطار  
البحرية ويسمى موضوع الكفالة وبطل الكفالة البحرية وهو القدر الذى  
يجعل للكفيل فى مقابلة كفالاته وصيغة الكفالة البحرية أى صيغة التأمين  
وهى عقد التراضى بين الجانبين بالتزام الكفيل بدفع قيمة ما انترم كفالاته  
للمكفول له والتزام المكفول له بالجعل المتفق عليه فى مقابلة الكفالة وصورة  
العقد المشتمل على الشروط المتفق عليها بين الجانبين تكتب فى سند يسمى  
بوليسة أى ضابطة)

### الفصل الاول

فى عقد التأمين وكيفيته وموضوعه

\*(بند ٢٣٢)\*

يكتب عقد التأمين فى سند يسمى بوليسة التأمين ويؤرخ من اليوم الذى صار  
فيه امضاء العقد

ويذكر فى هذا السند وقوع الامضاء قبل نصف النهار أو بعده بل وساعته من  
الليل أو النهار

ويجوز امضاءه من المتعاقدين امضاء عاديا

ولا يكون فى سند التأمين فراغ

ويشتمل على بيان عدة أمور وهى

اسم المؤمن الكفيل الذى ضمن التأمين ومحل اقامته

وبيان صفته هل هو أصيل أو كفيل

واسم السفينة وحليتها وتعيينها بما يفيد علمها

واسم قبطانها

والهمل التي تستحق فيه البضائع أو التي تضمنت فيه  
 والمبنا التي سارت منها السفينة أو تسير منها  
 والين أو السواحل التي تضمنت منها في طريقها أو تخرج فيها البضائع والتي  
 تنهى اليها  
 وبيان المين التي تدخل فيها هذه السفينة في مرورها بطريقها  
 وجنس البضائع أو الامتعة المطالب تأمينها وقيمتها بأغنائها أو تقويمها  
 والازمان التي يلزم أن تكون فيها الاخطار المتوقعة ابتداء وانتهاء والقدر  
 المؤمن عليه وهو المكفول  
 وبيان اشتراط المتعاقدين في سند التأمين قبول حكم المحكمين عند النزاع  
 اذا كانا قد اتفقا على ذلك  
 وبالجمله فيذكر في السند صراحة جميع الشروط التي وقع الاتفاق بينهما عليها  
 راجع بنود ١٣٢٥ و ١٣٤٧ و ١٣٥٦ و ١٩٦٤ مدني وبندى  
 ٧٩ و ١٩٢٢ تجاري

• (بند ٢٢٣) •

بمع أن تشمل البوليصة الواحدة على عدة تأمينات اما بالنظر لتأمين البضائع  
 أو بتعدد قيم جمائل التأمينات أو بتعدد أنواع التأمينات بتعدد موضوعاتها  
 المختلفة

• (بند ٢٢٤) •

يكون موضوع التأمين عدة أمور وهي  
 السفينة أو تكسها فارغة أو مشحونة معلقة أو غير معلقة منفردة أو معجوبة  
 بشئ آخر  
 أو أدوات السفينة ومهمات  
 أو عدتها  
 أو ذخايرها

أو النقود المقرضة بالشواهد البحرية الخطرية التي على البعث والنصيب  
 أو بضائع الشخصنة وغير ذلك من الاشياء المقومة مما هو عرضة للاخطار  
 البحر يضمن كل ما يحتاج للتأمين راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٠ و ٢١٥

٢٤٢ و ٢٤٧ تجارى

\*(بند ٢٢٥)\*

وينصح التامين على جميع تلك الاشياء المذكورة مجمعة أو منفردة بان يعقد  
 تامين السفينة وما فيها على جعل معلوم أو السفينة ونوابيها أو البضائع  
 الموجودة في السفينة أو أذواتها ومهماتهما أو النصف أو الثلث من كل ذلك  
 وهم جزأ

ويصح التامين في زمن الصلح وفي زمن الحرب وقبل سفر السفينة وفي أثناءه  
 ويصح التامين للذهاب والاياب معاً أو لأحدهما فقط وللسفر بقلبه أو ولقته  
 محدودة منه

ويصح التامين بالتعميم لكل الاسفار وركوب البحار والأنهر والخلجان القابلة  
 لسير السفن فيها

\*(بند ٢٢٦)\*

إذا وقع تدليس وغش في تقويم الاشياء المؤمنة المذكورة فتقوم بها في البوليسة  
 أو تبين أن تقدير الشحنة المؤمنة زائد في البوليسة أو تبين شطط في صفيحة  
 الحولة جاز لتعهد التامين أن يترافع مع المؤمن لتحقيق ذلك وتقوم الاشياء  
 المؤمنة بقيمتها مع مراعاة المحاكمات الأخرى التي تترتب على ذلك عما يكون من  
 متعلقات المحاكم المدنية وراجع بند ١١١٦ مدنى وبند ٢٥٧ تجارى

\*(بند ٢٢٧)\*

البضائع المراد تسفيرها من مينات المشرق وسواحل افريقية وغيرها من  
 مينات الدنيا إلى أوروبا يصح تعهد تأمينها وتأمينها في أى سفينة كانت  
 بدون تعيين للسفينة ولا بباطنها في متن البوليسة  
 وكذلك يصح في هذه الحالة تعهد تأمين البضائع المعالومة القيمة  
 بدون تعيين جنسها ولا صفاتها في البوليسة

والممكن يجب في بوليصة التامين تعيين من أرسلت اليه حافظة الأرسالية  
 للاستلام أو من سيتعين للاستلام على موجب الحافظة المذكورة ما لم يكن  
 حصل الاتفاق على خلاف ذلك فيذكر في متن بوليصة التامين صريحاً

\*(بند ٢٢٨)\*



اذا صار تقويم أسعار البضائع في البولصة بقود البلاد الاجنبية فانه يصير تقويمها بسعر ما يأتيناها من تقود فرنسا على حسب جريان الاسعار في تاريخ امضاء بولصة التأمين من المتعاقدين

• (بند ٢٣٩) •

اذا لم تكن قيمة البضاعة معينة في بولصة التأمين فانه يصح الكشف عليه من برنامج التاجر المشغل على الاسعار او من جرائده المقيد فيها الاسعار المذكورة فاذا لم توجد الاثبات في البرنامج ولا في الجرائد تقوم البضائع بالسعر الجاري في زمن الشحنه وفي مكائنها باضافة جميع العوائد المدفوعة والمصارف التي صرفت عليها الحين وصولها صوب مقصدها راجع بند ١٢ تجارى

• (بند ٢٤٠) •

اذا كان التأمين معقودا في مقابلة الاباب من بلاد بضائع ليست التجارة فيها الامبادلات عينيه وكان تقويم البضائع الاية المؤمنة غير معين في بولصة التأمين فانه يصير تقويمها بموجب قيمة البضائع الاصلية التي صار استعواضها بتلك البضائع باضافة مصارف نقلها على قيمة البضائع الاصلية والمجموع بضمنه كقيل التأمين

(مثال ذلك اذا سافر انسان يراحميل زيت الى بلاد اجنبية واستبدلها بحديد غير مقوم بالنقود ووجهه في سفينة مؤمنة من الاخطار قتلت قبل الوصول فتأمين الحديد يكون مقوما من النقود بقدر قيمة الزيت الذي هو يده باضافة مصرف حمله الى ساحل البلاد الاجنبية على الاصل لان الحديد في مقابله فقيته عبارة عن قيمته)

• (بند ٢٤١) •

اذا لم يعين في سند التأمين زمن الاخطار يرجع في بيانه الى الزمن المحدود في بند ٢٢٨ لعقود الاقتراض البحري الذي تحت البحث والتصيب

• (بند ٢٤٢) •

للمؤمن التكفل ان يؤمن البضائع التي كفلها من الاخطار لغيره حتى يتخلص من تعويض خسارتها من ماله ويجوز لصاحب البضائع المؤمن له المضمون بالتأمين ان يعقد لتأمين العمل

من الخطر عقد تأمين فيكون الجعل مكفولا  
ويجوز في جعل تأمين الجعل أن يكون انقضى أو أزيد سعرا من سعر تأمين  
الاصل راجع بند ٣٧٢ تجارى

\*(بند ٣٤٣)\*

إذا حصل الاتفاق في عقد التأمين على سعر جعالة التأمين في زمن الصلح  
واشترط أنه يزيد في زمن الحرب بما يلزم ولم يحصل اتفاق في البوليصة على قدر  
الزيادة في زمن الحرب المتوقع ووقع الحرب فاحتاج الحال لزيادة سعره كأن  
كان أصله خمسة في المائة ووقع نزاع من الطرفين فإنه يصير تعيين قدر الزيادة  
بمعرفة المحاكم باعتبار حالة الخطر والنظر للاحوال وبناء على الاسعار والحادثة  
في هذه الاوقات للتأمينات

\*(بند ٣٤٤)\*

إذا اتعدت بضائع مضمونة بالتأمين وكانت مضمونة على ذمة قبطان السفينة  
الذى هو عليها وجب على القبطان أن يثبت لتعهد التأمين اشتراء هذه  
البضائع وملاكمته كما هو الحال وان يبرز حافظة الارشالية بشهادة اثنين من أعيان  
السفينة راجع بندى ٢٨٢ و ٢٨٣ تجارى

\*(بند ٣٤٥)\*

كل انسان من ملاحى السفينة أو من ركايبها المستصحب معه من البلاد  
الاجنبية بضائع مضمونة بالتأمين الى فرنسا فهو ملزم أن يودع صورة حافظة  
الارشالية لهذه البضائع فى الاماكن التى ضمنها فيها تحت يد قنصل فرنسا بلك  
الجهة فاذا لم يكن بالجهة قنصل وضع الحافظة تحت يد تاجر فرنساوى معتبر  
أو عند حاكم البلدة

\*(بند ٣٤٦)\*

إذا أفلس متعهد التأمين قبل قوات الخطر المكفول كان لصاحب الاشياء  
المؤمنة الخيار ان شاء طلب كفاالة وان شاء طلب فسخ العقد  
وكذلك لتعهد التأمين تطهير ذلك ان شاء وهو طلب الكفاالة أو الفسخ في حالة  
افلاس صاحب الاشياء التى عليها التأمين المذكور راجع بند ١١٨٤  
مدنى

\*(بند ٣٤٧)\*

سطل عقد التأمين اذا كل موضوعه الاشياء الآتية وهي  
أجرة البضائع الموجودة على ظهر السفينة  
أو الربح المتوقع من البضائع  
أو أجرة الملاحين

أو القدر المقرض اقراضا بحرا بالنسبة للمقرض

أو القوائد البحرية التي على الاقتراضات البحرية بالنسبة للمقرض

(من القواعد ان التأمين انما يكون للاشياء الحاصلة التي يخشى عليها الضياع  
لكونها عرضة للاخطار فليس للمالك السفينة أن يؤمن بولون البضائع التي  
على سفينة لانه لم يثبت له الا اذا وصلت سفينة بالسلامة وبعد وصولها لا خطر  
فيه حتى يحصل تأمينه فهذا التولون متوقع لا محلول بالفعل وهو ممنوع التأمين  
وهناك قسم آخر صار اكراسا به بالفعل فيجوز تأمينه اذا كان عرضة للخطر  
ولكن يندرج وجوده بهذه المثابة بمعنى يكون ثابتا وتحت الخطر وصوره ذلك  
ما اذا سافرت سفينة من موقعة مشحونة بالبضائع بقصد التفريغ في جثة  
وجعل التولون وبالاعلى كل قطار وصار الاتفاق بين المالك والمستأجر انه  
اذا اقضى الحال الى تفريغها في سواكن يزيد التولون بقيمة النصف أي  
ريال ونصف فنولون الريال عن كل قطار ثابت للمالك السفينة بحيث  
يجوز للمستأجر أن يفرغ السفينة في جده ويعطيه اياه كما يجوز له أن يستمر  
الى سواكن وبهذا يكون عرضة لاطار جديدة فللمالك حينئذ أن يؤمن  
هكذا التولون الثابت الذي وفي مقابلة السفينة من موقعة الى جده البالغ  
قدره ريال عن كل قطار وأما التولون الثاني الذي هو في مقابلة السفينة  
جثة الى سواكن البالغ قدره نصف ريال عن كل قطار فلا يثبت للمالك  
السفينة الا بعد وصول السفينة الى سواكن وبعد الوصول لا يكون فيه خطر  
فلا يجوز تأمينه

وكذلك الربح قسمان قسم متوقع لا يجوز تأمينه وقسم ثابت جائز التأمين  
فمثال ذلك ما اذا شحن التاجر سفينة بزيوت الى البلاد الاجنبية وكان صاحبها  
متوقعا بيعها بربح قدره عشرين ألف فرنك فليس له أن يعقد عقد تأمين على

هذا الربح الغير الثابت لانه لم يملكه صاحبه وهذا هو القسم الاول  
 أما اذا ربحه بالفعل وصار مالكاً له فيجوز له حينئذ أن يؤمنه وهذا هو القسم  
 الثاني وموزنه أن يسل الزيت حوب مقصده بالسلامة ويبيع ويربح فيه  
 قدراً معلوماً ويشترى بالربح بضاعة أخرى كسكر مثلاً فله أن يعقد التأمين  
 على السكر الذي هو ربح الزيت

ونظير هذه المسئلة في الحالتين ما اذا كان الحزب بحرى سفينة مسلحة وهى  
 المسماة بالقمران معقدة للسلب والتهب فلا يجوز لأربابها أن يعقدوا عقد  
 تأمين على ما يتوقع ربحه من ذلك فاذا رجحوا شيئاً بالفعل صح التأمين عليه  
 وانعقد بحيث لو ضاع في أثناء السير بخطرا واستردوا أربابه الى أقطابهم بالغصب  
 وجب على كتميل التأمين تعويض قيمته كما يعلم من مراجعة بند ٤٣٤

وأما القرض البحرى فلا يجوز للمقرض تأمين ما اقترضه اقترضه باجراً لانه  
 ليس عرضه للخطر بالنسبة اليه اذ لو غرقت السفينة لا يردده للمقرض وأما  
 المقرض فيجوز له تأمين ما اقترضه لانه عرضه للاخطار والضبايع كما يعلم من  
 بند ٤٣٤

وكذلك القوائد البحرية المتفق عليها في سند القرض فلا يجوز للمقرض أن  
 يؤمنه الانهارى مع متوقع غير ثابت

• (بند ٢٤٨) •

كل كتمان خطراً وأخبار كاذبة من صاحب الاشياء المضعونة التأمين  
 فيه أنها أو اختلاف في بوليصة التأمينات أو حافظة الرأى المؤمنة من كل  
 ما يضعف مظنة الخطر فيها أو يغير موضوعه فان ما ذكره يطل عقد التأمين  
 بحيث لا يستتبع ولا يلزم المؤمن التكفل بشئ

بكون عقد التأمين باطلاً ولو في حالة ما اذا لم يقترب على الكتمان ولا على الاخبار  
 الكاذبة ولا على اختلاف حافظة الارشالية مع بوليصة التأمين خسارة ولا  
 ضبايع في الاشياء المؤمنة

## الفصل الثاني

فيما يتعلق بايجابات المؤمن والمؤمن له

\*(بند ٣٤٩)\*

انقطاع السفر قبل سير السفينة ولو بفعل المؤمن له صاحب الاشياء المكفولة موجب لنسخ عقد التأمين ووجب للمؤمن أن يأخذ من المؤمن له في ظهير تعريض خسارة نصف على كل مائة في جلة المقدار المؤمن عليه

\*(بند ٣٥٠)\*

يكون في ضمان المتعهدين للتأمين جميع ما يحدث من التلف والخسارة للاشياء المؤمنة بالفورقونات البحرية والفرق وتحطم السفن وانقاذها على الموارد جبراً وسيرها على غير العار بقى المعتاد قسراً أو تغيير جهة السفر أو الخسارة الحاصلة بالطرح أو بالحرق أو بأخذ العدو أو بالتهب أو الخسارة الحاصلة من الحجز عن السير بأمر الحاكم والمترب عن اعلان حرب من دولة لاخرى أو عن مدافعة الاعداء في البحر وما أشبه ذلك من كل ما يحدث من لاخطار البحرية

\*(بند ٣٥١)\*

كل تغيير لطريق السفر المتفق عليه أو تغيير مسرياً آخر أو تغيير سفينة بأخرى أو تلف أو خسارة إذا صدر ذلك عن المؤمن له بنفس فعله فلا يكون ما يترب عليه مطلوباً من المتعهد بالتأمين بل يكون متعهداً بالتأمين مستحقاً للرجوع المتفق عليه من ابتداء ظهور الخطر راجع بندى ٣٢٢ و٣٤٩ تجارى

\*(بند ٣٥٢)\*

لو حصل في الشيء المؤمن كساد أو نقص أو تلف وكان ذلك ناشئاً من عيب خاص بجنسه أو حصل في الشيء المؤمن خسارة من فعل المالك أو المستأجر أو الشاحن أو تقصيرهم فلا يلزم المتعهد بالتأمين شيء من ذلك وليس ضامناً لانه ضامن لما يقع من الخطر البحري فقط راجع بند ٢٢٦ تجارى

\*(بند ٣٥٣)\*

الضامن بالتأمين ليس مكلفاً بفحصان عوالة القبطان ولا تقصيره ولا بفحص الملاحين واختلاصهم المعروف باختلاص البحارة فلا يلزم كفيل التأمين شيء مما يتلف أو يضيع بذلك ما لم يلتزمه في شروط بوليصة التأمين

\*(بند ٣٥٤)\*

ليس على متعهد التأمين شيء مما يدفع لدلالة السفينة على الطريق أو بجزر اللبان  
أو لإعلام المنصوبة على الدخول في الميناء ولأمن العوائد التي تدفع على  
السفينة وعلى البضائع

\*(بند ٢٥٥)\*

يجب في بوليصة التأمين تعيين البضائع القابلة بطبيعتها للحدوث العيب الخاص  
بجنسها أو لانتص معيارها كالغلال والاملاح والبضائع القابلة للسيلان  
والتصاعديا لاجرة فاذا المييين المؤمن لذلك في البوليصة فلا ضمان على متعهد  
التأمين لخسارتها أو تلفها الا ان يكون المؤمن له غير عالم بحقيقة ما يشحن  
في السفينة حين امضاء البوليصة

\*(بند ٢٥٦)\*

اذا كان موضوع التأمين شحن البضائع التجارية ذهابا وايابا ووصلت  
السفينة الى صوب مقصدها في الذهاب ولم تشحن في الاياب أو شحنت  
في الاياب شحنا غير كامل فيستحق المؤمن الثلثين المتناسبين من الجعل المتفق  
عليه ما لم يكن هناك شروط أخرى عمل بموجبها راجع بند ١١٣٤  
مدنى

(بيان ذلك ان المؤمنون هذا البند فيما يخص تأمين الشحن حالتين  
الاولى ان يكون شرط التأمين على شحن السفينة في الذهاب والايبا على  
جعل معلوم واضذرت السفينة المؤمنة أن ذوب بدون شحن ففي هذه الحالة  
يستحق ذوو التأمين على السفينة ذهابا وايابا ثلثي الجعل بضم سدمس جعل  
الايبا الى نصف جعل الذهاب لان ايبا السفينة لا خطر فيه على ذى التأمين  
حيث ان السفينة غير مشحونة وانما يعطى له السدمس تكملة الثلثين برسم  
تعويض الخسارة فقط

مثال ذلك اذا كان على شحن السفينة تأمين بقيمة ثمانين ألف فرنك يجعل  
قدره ستمائة فرنك في نظير الذهاب والايبا فكفيل التأمين يستحق في هذه  
الحالة أربعة مائة فرنك فقط

الثانية أن تكون السفينة في ايبا ناقصة الشحن ففي هذه الحالة  
لو أعطينا لذى التأمين ثلثي جعله لاجتنابه حيث ان الشحن في الايبا

موجوده لكنها ناقصة فأعطيناه جعله بحساب الثلثين التيسيرين وهما أكثر من  
الثلثين

ومثال ذلك أن تكون قيمة ثامن شخص السفينة ثمانين ألف فرنك بلهسة من  
الجهات ذهبا ويايا على جعل قدره ستائة فرنك فرحت السفينة بنصف شخص  
يعنى بشخص قيمته في الرجوع أربعون ألف فرنك فعلمنا الثلثان التيسيران  
جعلا

وكيفية استخراج الثلثين التيسيرين للجعل الذي قيمته ستائة فرنك أن يقدر أن  
شخص السفينة في الذهاب أربعون ألف فرنك وفي الاياب أربعون ألف  
فرنك وعليه ما في مقابلة ذلك نصف الجعل المتفق عليه وهو ٣٠٠ فرنك  
ويرتد على ذلك أربعون ألف فرنك يستحق أن تشحن ذهبا  
ويايا في مقابلة نصف الجعل الباقي الذي قيمته ثلثمائة فرنك  
ولكن لم تشحن به الا في الاياب فقط فتستحق

ثلثي هذا النصف وهما ٢٠٠ فرنك  
٥٠٠

فيكون بهذه الطريقة ثلثا الجعل النسبي  
فالثلثان الاولان في الحالة الاولى عبارة عن نصف وسدس وفي الحالة الثانية  
نصف وثلث وكل من السدس في الحالة الاولى المكمل للثلثين الاولين  
والثلث في الحالة الثانية المكمل للثلثين التيسيرين تعويض لخسارة كفيل  
الثامن في تقدير عدم الشحن أو قصه في الاياب

\*(بند ٤٥٧)\*

عقد ثامن البضائع الاول والثاني الواقع التراضي عليه اذا كان على قدر  
زائد عن قيمة البضائع المشهونة المؤمنة فهو باطل لا يعتد به بالنسبة للمؤمن له  
فقط اذا ثبت أن الغش من جهته راجع بند ١١٦ مدني

\*(بند ٢٥٨)\*

اذا ظهر أنه لم يوجد غش ولا تدليس في زيادة قيمة البضائع المؤمنة وأنه ناشئ عن  
خطأ المؤمن له صح العقد في قدر قيمة البضائع المشهونة بموجب التعويم  
الحاصل بالفعل أو المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن له فقط في حق المتعاقدين  
دون الرائد

وفي حالة ما اذا تلقت البضائع وجب على عدة المؤمنين الضامين لثمنها ان كانوا  
متعديدين أن يدفع كل منهم مما تلقت بحسب ما التزم من التأمين في البوليصة.  
ولا ياخذ أحد منهم من جملة قيمة القدر الزائد شيئاً الا تصافي المائة تعويضا  
لما خسرو

(بند ٢٥٩)\*

اذا اجتمع عدة عقود تأمينية خلية من القش على شحنة واحدة وكان عقد  
التأمين الاول من هذه العقود كفوا لقيمة البضائع المشحونة اعتبر وحده  
معتد به وجرى عليه العمل

فارباب التأمينات الاخرى الذين عقدوا العقود المتأخرة عن الاول لا يفرمون  
شيأ عند حلول الخطر بالبضائع ولا ياخذون شيئاً في تطهير عقد تأميناتهم الا تصافي  
في المائتين القدر المؤمن تعويضا للخسارة

فاذا لم يكن تمام قيمة البضائع المشحونة كفوا لضمان العقد المتقدم التاريخ لازم  
المؤمنين الذي عقدوا العقود المتأخرة ضمن القدر الزائد عنه بحسب ترتيب  
تواريخ عقودهم

(بند ٢٦٠)\*

اذا كانت البضائع المشحونة مؤمنة من عدة مؤمنين ~~كل~~ منهم ضامن  
لحصة من القيمة وكان مجموع الحصص يساوي قدر الشحنة قلقت منهاجرة كل  
غرم قيمة هذه الجزء على جميع المؤمنين لهذه البضائع بتقسيمه عليهم قسمة غراما  
كل منهم بحسب القدر الضامن له

(امثال ذلك اذا آمن انسان شحنة قيمتها ستون ألف فرنك لعدة كفلاء

الاول كفل النصف ٣٠٠٠٠ فرنك

الثاني كفل الثلث ٢٠٠٠٠ فرنك

الثالث كفل السدس ١٠٠٠٠ فرنك

٦٠٠٠٠

فاذا تلقت البضاعة يكون كل واحد من الكفلاء ضامنا لجزء فيلزم قسمتها  
على تناسب بينهم كل منهم بحسبه



والاقل الكافل لنصف الشحنه عليه نصف الحسارة	٦٠٠٠٠	قرنك
والثاني الكافل الثلث يتحمل ثلث الحسارة	٤٠٠٠٠	قرنك
والثالث الكافل للسدس يدفع سدس الحسارة	٢٠٠٠٠	قرنك
	١٢٠٠٠	

\*(بند ٣٦١)\*

إذا كان موضوع التأمين بضائع مفرقة وشروطها على المؤمن له أن تكون مشدونة في عدة سفن معينة كـ ثلاث سفن فأكثر توزع المقدار المؤمن على كل سفينة منها ثم شئت هذه البضائع جميعها في أقل من قدر السفن المشروطة كسفينة أو سفينتين على خلاف الشرط المتفق عليه في العقد فلا يضمن المؤمن من البضائع التعويض القدر الذي عقد التأمين على شحنه في السفينة أو في السفينتين ولا يضمن من التعويض في حق شخص الثالثة شيئاً ولو توافر جميع السفن المخصصة للشحنة في البوليصة وإن كان يأخذ في مقابلة تأمين قيمة البضائع التي بطل حكم تأمينها انصفاً في المائة تعويضا لحسارته

\*(بند ٣٦٢)\*

إذا كان القبطان رخصة الدخول في عدة ميناءات لتكميل شحنته أو للمبادلة ببضاعة أخرى فلا يلزم المؤمن شيء مما يتلف من الخطر في البضائع المؤمنة إلا إذا كانت البضاعة داخل السفينة ما لم يكن الاتفاق في العقد على خلاف ذلك فيلزمه ما اتفق عليه راجع بند ٣٣٣ تجارى

\*(بند ٣٦٣)\*

إذا كان عقد التأمين على مدة محددة برئت كفالة المؤمن من التأمين بانتهاء هذه المدة وجاز للمؤمن له أن يعقد معه عقد تأمين جديد من الاخطار راجع بند ٣٣٥ تجارى

\*(بند ٣٦٤)\*

تبرأ ذمة المؤمن من ضمان الاخطار ويستحق الجعل إذا ارسل المؤمن له سفينته الى محل أبعد من المحل المعلوم المتفق عليه في العقد ولو كان المحل

البعيد على استقامة طريق المحل المعين واتجاهه  
وكذلك تجرى أحكام التأمين في حق المؤمن إذا قصرت طريق السفر بفعل  
المؤمن لتعقبات أدت من ضمان الخطر ويستحق الجعل راجع بند ٣٥١  
تجاري

\*(بند ٣٦٥)\*

إذا صار عقد التأمين بعدمسير السفينة ثم تبين أن البضائع التي هي موضوع  
التأمين كانت قد تلفت قبل العقد أو كانت وصلت سالمة قل عامه فعقد  
التأمين باطل لا يعتد به متى ثبت بغلبة الظن المبنية على القرائن أن أحد  
العاقدين وهو صاحب البضاعة كان قد علم بالتلف قبل امضاء العقد أو المؤمن  
الضامن للبضائع كان قد علم قبل امضاء العقد أيضا بوصول البضائع سالمة  
راجع بندي ١١٣٣ و ١١٧٢ مدني

\*(بند ٣٦٦)\*

تحصل غلبة الظن بحساب ثلاثة ارباع مريامتر لكل ساعة (أي فرسخ ونصف  
في الساعة) فتصب الساعات الموصلة لاول خبر من محل وصول السفينة  
سالمة أو من محل غرقها الى المحل الذي يمكن وصول ذلك الخبر اليه فيموز  
بغلبة الظن أن يكون الخبر قد وصل الى محل عقد التأمين قبل امضاء بوليصة  
التأمين فينبني على غلبة الظن العلم بالضائع أو السلامة فيحكم بها على عقد  
التأمين بالبطلان وعدم الاعتداد به ومحمل اعتبار غلبة الظن ما لم تعارضها  
البراهين القطعية فانه يجري مجراها ما يقرب على ذي النفس من الاحكام  
المدنية راجع بندي ١٣٥٠ و ١٣٥٢ مدني

\*(بند ٣٦٧)\*

ولكن اذا كان عقد التأمين مبني بالنص في البوليصة على أخبار مغلنة  
السلامة أو التلف فلا تسمع دعوى غلبة الظن السابقة المذكورة في البندين  
المتقدمين آنفا  
ولا يطل عقد التأمين الا باقامة الدلائل المبنية أن المؤمن له كان يعلم تلف  
البضائع المؤمنة قبل امضاء العقد وأن المؤمن كان يعلم وصولها بالسلامة  
قبل ذلك

\*(بند ٢٦٨)\*

فاذا ثبت المؤمن بالبراهين القطعية على المؤمن له ابطال مدعاه لزمه دفع  
ضعف الجعل للمؤمن

واذا ثبت على المؤمن ما اتهم به المؤمن له وجب على المؤمن أن يدفع للمؤمن له  
ضعف الجعل المتفق عليه زيادة عن رد الجعل اذا كان قبضه

وكل من كان مبطلا فلهما وليس له حق في دعواه تقام عليه دعوى الغش في  
محاكم التعزير ويجازى بعد الحكم عليه بدفع ضعف الجعالة بما تقتضيه أحكام  
الاختلاس راجع بند ١٣٤٨ ملحق وبند ١٧٩ اقامة تحقيق الدعاوى  
وبند ٤٠٥ جنابات

### الفصل الثالث

في أحكام ترك الاشياء المكفولة بالتأمين والتبرى عنها  
للمؤمن وطلب الوفاء بتأمينها منه

\*(بند ٢٦٩)\*

يجوز التبرى عن البضائع المؤمنة في الاحوال الآتية ذون غيرها وهي  
في حالة أسر الاعداء للسفينة

وفي حالة الفرق راجع بند ٢٤١ تجارى

وفي حالة مصادمة السفينة وانكارها

وفي حالة تعذر سفر السفينة بمحاذرة بحرية راجع بند ٣٨٩ تجارى

وفي حالة حجز السفينة بأمر دولة أجنبية راجع بند ٣٨٧ تجارى

وفي حالة ضياع البضائع المؤمنة أو تلفها بالكلية اذا كان الضياع أو الفساد

أصاب ثلاثة أرباعها راجع بند ٣٥٠ تجارى

ويجوز التبرى أيضا في حالة ما اذا كان حجز السفينة من السفر بأمر الحكومة

الاهلية بعد الشروع في السفر

\*(بند ٢٧٠)\*

لا يجوز التبرى عن الاشياء المؤمنة قبل الشروع في السفر

\*(بند ٢٧١)\*

وجميع المضار الاخرى الغير السابقة تهشير خسارات بحرية هوائية يجرى  
العمل فيها بما يتبعه مصلحة البحارين راجع بند ٣٩٧ تجارى

\*(بند ٣٧٢)\*

لا يجوز التبرى عن البضائع بتفريق صفقتها ولا تعليقها على شرط بل يكون  
التبرى عن الاشياء المكفولة التي هي عرضة للخطر ومنها

\*(بند ٣٧٣)\*

يجب التبرى من المضمونات بالتأمين أن يخبر المؤمن المؤمن له بالتبرى عنها قبل  
انقضاء ستة أشهر ابتداء من يوم وصول خبر التلف الواصل من مينات  
أوسواحل أوروبا ومن سواحل آسيا وأفريقية في البحر الايض المتوسط أو في  
حالة ما اذا أخذت السفينة أسيرة من ابتداء بلوغ خبر الذهاب بها الى إحدى  
مينات تلك السواحل المذكورة ومخاطباتها

وتكون المدة سنة بعد بلوغ خبر التلف أو الاسر الحاصل في افريقية خلف  
رأس عشم الخيرا وفي امريكا وراء رأس هورن  
وتكون ثمانية عشر شهرا ابتداء من وصول التلف أو الاسر في الاقسام  
الاخرى من اقسام الارض (كالأوقيانوسية)

فاذا مضت هذه المواعيد لا يكون لأصحاب البضائع المؤمنة حق في التبرى  
عن بضائعهم للمؤمن ولا يقبل منهم ذلك راجع بنود ٣٧٩ و ٣٨٢ و ٣٨٧  
و ٣٩٤ و ٤٣١ تجارى

\*(بند ٣٧٤)\*

في حالة جواز التبرى عن البضائع المؤمنة وفي حالة تجميع العوارض الاخرى  
التي يضمن فيها المؤمنون أخطار البضائع يجب على صاحب البضائع المضمونة  
أن يبلغ المؤمن الاخبار التي وصلت اليه عن البضائع  
ويجب أن يكون التبليغ بهم هذه الاخبار قبل مضي ثلاثة أيام من وصولها  
الى صاحبها راجع بندي ٣٧٨ و ١٠٣٣ محاكمات

\*(بند ٣٧٥)\*

اذا لم يصل خبر المؤمن له عن السفينة وكان ذلك بعد مضي ستة أشهر من  
يوم سفر تلك السفينة أو من يوم آخر خبر عنها بالنسبة للأسفار المعتادة

أو بعده مضي سنة بالنسبة للاسفار الطويلة جاز لأصحاب البضائع تبليغ الكفيل  
بالتأمين عدم وصول الاخبار اليه وان يعلن بالتبرئة ويطلب قيمة بضائعه بدون  
أن يكون ملزماً بإثبات الضياع

فبعد اقضاء السنة أشهراً والسنة المحددة لوصول الشبر القطعي يسعى  
صاحب البضائع في تنفيذ أحكام التبرة على موجب المواعيد المذكورة  
في بند ٣٧٢ راجع بند ١٢٠ مدني

\*(بند ٣٧٦)\*

وفي حالة ما إذا كان التأمين له ميعاد محدود وانتهت المواعيد المقررة أعلاه  
لوصول أخبار الاسفار المعتادة أو الطويلة ولم تصل الاخبار عن السفينة  
فانه يحكم على سميل غلبة الظن بضياع السفينة في زمن التأمين راجع بندي  
١٣٥٠ و ١٣٥٢ مدني

\*(بند ٣٧٧)\*

الاسفار الطويلة هي التي تكون بالنسبة للجهات الجنوبية في الدرجة الثالثة  
من العرض الشمالي  
وتكون بالنسبة للجهات الشمالية في درجة اثنين وسبعين من العرض  
الشمالي

وتكون بالنسبة للغرب في طول الدرجة الخامسة عشر من خط نصف نهار  
باريس  
وتكون بالنسبة للشرق في طول الدرجة الرابعة والاربعين من خط نصف نهار  
باريس أيضاً

\*(بند ٣٧٨)\*

يجوز للمؤمن له بمقتضى تبليغه المؤمن أخبار السفينة طبقاً لمنطوق بند  
٣٧٤ السابق أن يكون مخيراً بين أمرين إما أن يتبرأ له من البضائع المؤمنة  
ويطلب منه مع ذلك دفع القدر المضمون في الميعاد المحدود في بوايسة العقد  
وإما أن يشترط لنفسه حق التبري متى أحب واختار أن يطلبه في أثناء  
المواعيد المحدودة في القانون بعد وصول أخبار التلف القطعية المذكورة  
راجع بند ٦٨ محاكمات

## \* (بند ٢٧٩) \*

إذا طلب المؤمن له الذي هو صاحب الأشياء المضونة التبرى عنها ويجب عليه أن يبلغ المؤمن بإعلان من المحسنة جميع التأمينات التي عقدها بنفسه أو بوكيله بل جميع التأمينات التي أمر بعقدها والقود التي اقترضها اقترضا بجزء بطريق البحت والنصيب في مقابلة السفينة أو في مقابلة البضائع فإذا قصر في ذلك فإن ميعاد دفع القدر المستحق له من يوم التبرى يصير موقوفا إلى يوم التبليغ بدون أن يترتب على ذلك تطويل الميعاد المقرر للتداعي في شأن التبرى راجع بنود ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ تجارى

## \* (بند ٢٨٠) \*

وفي حالة ما إذا ثبت أن مبلغ صاحب البضائع المؤمنة للمؤمن كذب أو أنه دلس عليه بكتمان الاقراض أو بكتمان تأمين آخر فإنه يحكم عليه بأنه لاحق له في شيء من حقوق التأمين بل هو محروم منها ويجب عليه دون المؤمن أن يدفع المقادير المتعوضة في مقابلة السفينة والبضائع لأربابها ولو هلكت السفينة أو أخذت غصباً عما فيها من البضائع ولا ضمان على المؤمن في شيء راجع بندي ١١١٦ و ٢٢٦٨ مدنى

(وصورة ذلك أن انسانا اقترض اقترضا بجزء على البحت والنصيب قدره ثلاثون ألف فرنك في مقابلة جزء من البضائع المشحونة في السفينة المقومة بأربعين ألف فرنك وعقد عقد تأمين في مقابلة قيمة جميع هذه البضائع بغضائها في حالة ما إذا تلقت بالخطار ثم أن صاحب هذه البضائع طلب التبرى عنها ببليغه للمؤمن ذلك ولكن صكمت عنه ما كان قد سبق من الاقراض البحرى المضون بالبضائع المشحونة خوفا من أن يطلب المؤمن في هذه الحالة تضيق دائرة عقد التأمين أو فسخه حيث أن له الحق في طلب ذلك ثم صرح المؤمن له في الاعلان حين طلب منه البيان بأنه لا وجود للاقراض ولا لتأمين آخر فان انكاره ذلك مع ثبوته هو عين التدليس وقد صدر التبرير فى المؤمن أن ثبت هذا التدليس وثبت ذلك بصير لاحق للمؤمن له في طلب دعوى التأمين فلا يسمع له بعد ذلك دعوى التبرى ولا طلب المقدار المضون

في مقابلة البضائع المؤمنة اذا وقع لها خطر ولا يعلق مع ذلك من الزامه بدفع  
الجمالة المتفق عليها وهو ملازم أيضا بأن يدفع مقدارا الثلاثين ألف فرك  
المقرضة بضمان البضائع المشحونة ولو تلفت هذه البضائع المذكورة جراهه  
على تدليسه وتقريره

\*(بند ٣٨١)\*

في حالة ما اذا تلفت السفينة المؤمنة بفرق أو يتحطم وجب على صاحب  
البضائع المؤمنة مع بقاء حق التبري له في الزمان والمكان أن يجتهد  
في تخليص البضائع الغارقة من تلف الفرق بقدر الامكان  
وبجميع ما صرفه في مقابلة ذلك يكون على طرف المؤمن الضامن ويصدق  
صاحب البضائع في تعيين قدر لا يزيد عن قيمة البضائع التي خلصها راجع بند  
٢١٠٢ مدني

\*(بند ٣٨٢)\*

اذ اخبلا عقد التأمين من النص على تاريخ ميعاد التأدية لقيمة الاشياء  
المضمونة وجب على المؤمن الضامن أن يدفع قيمة التأمين بعد ثلاثة أشهر تقضى  
من اعلان التبري عن البضائع راجع بند ٦٨ و ١٠٣٣ محاكمات وبند  
٢٧٩ تجاري

\*(بند ٣٨٣)\*

يجب اعلام المؤمن بالوثائق والشهادات المثبتة لقدر الشحنة ولحصول  
التلف في الاشياء المؤمنة قبل الترافع معه في شأن دفع المقادير المؤمنة المطلوبة  
منه راجع بنود ٢٢٤ و ٢٤٦ و ٣٣٩ و ٢٦٩ تجاري

\*(بند ٣٨٤)\*

تسمع دعوى المؤمن في طلب اثبات مناقضة الوثائق المثبتة للشحنة البضائع  
ولتلقاها فيقبل منه التداعى في ذلك راجع بند ٢٥٦ محاكمات  
وقبول التداعى من المؤمن بالاثبات لا يوقف الحكم عليه بدفع القدر المطلوب  
دفعه منه وقتها لكن يكلف المؤمن له أن يعطى كفيلا راجع بند ٢٠٤٠  
مدني وبند ٥١٧ محاكمات

واذا مضى أربع سنوات ولم تحصل المحاكمة من المؤمن في هذه المدة انقضت

عقد الكفالة راجع بندى ٢٢٤ و ٢٢٦ مدلى

\*(بند ٣٨٥)\*

إذا أعلن المؤمن التبرى عن الاشياء المؤمنة وقبلها المؤمن من نفسه أو حكم  
ببصحتها كما ولزمته فجميع هذه الاشياء المؤمنة تعد ملوكة للمؤمن من تاريخ  
التبرى

فلایسوغ للمؤمن بأى وجه أن تعلل بانتظار رجوع السفينة ليتخلص  
من دفع المقدار المؤمن الضامن دفعه راجع بند ٣٧٥ تجارى

\*(بند ٣٨٦)\*

إذا تبرأ المؤمن للمؤمن من السفينة المضمونة بالتأمين فأجرة البضائع التى  
نجت من الغرق ولو كانت دفعت مقدما فهى من توابع السفينة المتبرأ منها  
فتكون ملوكة أيضا للمؤمن الضامن ما عدا ما يكون منها المقرضين قرضا  
بحريا أو حقالل ملاحين فى مقابل أجرتهم أو معدود من التكاليف والمصارف  
التي صرفت مدة السفر راجع بنود ١٩١ و ٢٧١ و ٢٢٠ تجارى

\*(بند ٣٨٧)\*

فحالة ما إذا صار حجز السفينة عن السير من طرف دولة فانه يجب على المؤمن  
له تبليغ المؤمن قبل ثلاثة أيام تقضى من وصول الخبر اليه

ولا يصح التبرى عن الاشياء المحجوزة الا بعد ستة أشهر تقضى من هذا التبليغ  
إذا كان الحجز قد حصل فى مجارا أو روبا أو فى البحر الايض المتوسط أو فى بحر  
بلطيق

ولا يصح التبرى عنها الا بعد سنة إذا كان الحجز حاصل فى جهات ابعد  
من ذلك

وابتداء هذه المواعيد يكون من يوم تبليغ الحجز

وفى حالة ما إذا كانت البضائع المحجوزة عن السفر قابلة لان يعثرها التلف  
والفساد (كالفواكه) فالمواعيد المذكورة أعلاه تكون شهرا ونصفا  
فى الحالة الاولى وثلاثة أشهر فى الحالة الثانية راجع بند ١٠٣ محاكمات

\*(بند ٣٨٨)\*

يجب على أصحاب البضائع المؤمنة فى اثناء المواعيد المذكورة فى البند



السابق أن يادروا يبدل جهدهم بالسعي في تخليص البضائع المحبوزة من يد الدولة الحاضرة لها

وكذلك يسوغ المؤمنون وحدهم أو باجتماعهم مع المؤمنين له أن يقتبوا بالطرق اللازمة لتخليص هذه البضائع من قبضة المستولى عليها

\*(بند ٣٨٩)\*

لاحق لتسيري عن البضائع في حالة تعطيل سير السفينة إذا وقفت على محل وركزت فيه أو حصل لها عارض من تمنعها يعطلها عن السير وأمكن تخليصها وتعميرها واستمرار سيرها في طريقها إلى صوب مقصدها

ففي هذه الحالة يجوز للمؤمن له أن يرجع على المؤمن بطلب ما صرفه على تخليص السفينة وما صرفه من المساعدات الوقفية لجبر الخسارات للسفينة أو للبضائع أو للمؤنة أو غيرها راجع بند ٣٦٩ تجارى

\*(بند ٣٩٠)\*

فاذا ثبت ثبوتاً صحيحاً ان السفينة تعطلت عن السير كضرب بند ٢٣٧ وجب على أرباب البضائع المؤمنة أن يبلغوا بذلك المؤمن في ميعاد ثلاثة أيام تخفى من وصول خبر تعطيل السفينة راجع بندى ٢٣٧ و ٢٩٤ تجارى

\*(بند ٣٩١)\*

يجب على القبطان في هذه الحالة أن يادر كل المبادرة في الحصول على سفينة أخرى لنقل البضائع فيها وتوصيلها إلى صوب مقصدها راجع بند ٢٩٦ تجارى

\*(بند ٣٩٢)\*

فالمؤمن يكون ضامناً لاختطار البضائع المشحونة في السفينة الثلثية في حال تعطيل الاولى المذكور في البند السابق إلى وصولها للصوب مقصدها واخراجها من السفينة إلى بر السلامة

\*(بند ٣٩٣)\*

ويجب زيادة على ذلك على المؤمن اعانات المؤنات ومصارف اخراج البضائع من السفينة إلى البر وخرننها في مخزنه لاستقرار سفينة أخرى ونقلها إلى السفينة الثلثية وفرق زيادة التولون وجميع المصارف الاخر التي

بقتضها الحال لتخلص البضائع من التلف فيلزمه الصرف على ذلك الى غاية مساواة قيمة البضائع المضمونة بالتأمين راجع بند ٢١٠٢ مدني وبندى ٣٥٠ و ٤٠٩ تجارى

\*(بند ٣٩٤)\*

فاذا مضت المواعيد المحددة في بند ٣٨٧ وبجز القبطان عن تحصيل سفينة ينقل فيها البضائع لتوصيلها الى صوب مقصدها جاز للمؤمن له التبرى عن البضائع بالاصول المروطة لذلك

\*(بند ٣٩٥)\*

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في قبضة عدو وقع ذر على صاحب البضائع أن يبلغ بذلك المؤمن فله أن يصالح على قدر يفتدى البضائع به بدون أن ينتظر إذن المؤمن في المصالحة ويجب على صاحب البضائع المؤمنة أن يخبر المؤمن بالمصالحة على القدر الذى اقتدى به البضائع بمجرد ما يتمكن من تبليغ الاخبار

\*(بند ٣٩٦)\*

للمؤمن الخيار فان ارضى بالمصالحة ويضيف ثمن اقتداء البضائع على حسابها وان لا يرضى بذلك وتبرأ من حقه فيها فيجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره من الامرين في ظرف الاربعة والعشرين ساعة التى تعقب وصول اعلان المصالحة واقتداء البضائع اليه راجع بندى ٦٨ و ١٠٣٣ محاكمات

فاذا أعلن انه اختار المصالحة لمنفعته وجب عليه بوصف تعويض الخسارة أن يساعده بدون مهلة على دفع فدية البضائع على موجب شروط المصالحة ويقدر حصته من المنفعة ويستمر عقد التأمين على حاله فلا يزال ضامنا لخطار السفر على طبق عقد التأمين راجع بندى ١١٤ مدني وبندى ٣٠٤ تجارى فاذا أعلن بعدم اختيار الصلح وجب عليه دفع القدر المؤمن اصاحب البضائع بدون أن يكون له حق ولا دعوى على البضائع التى صارت المصالحة على اقتداها بالنين

وفي حالة ما اذا لم يخبر المؤمن بما اختاره من أحد الامرين فى المدة السالفة الذكر فان سكوتة يعتبر تركا لملقه للصلح وعدم رضاه به راجع بندى ١٣٥٠

## الكتاب الحادي عشر

في الخسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسماة  
في اصطلاح أهل الملاحة بالعوارية)

\*(بند ٢٩٧)\*

بعد من الخسارة البحرية بجميع المصارف العارضة الغير المعتادة التي تلزم  
للسفينة على حدثها والبضائع كذلك أولها ما من جميع ما يقتضيه الحال

جدا

وكذلك كل خسارة تحصل للسفينة والبضائع من وقت شخصها وسفرها الى  
وصولها واخراج شخصتها فانها تعتبر خسارة بحرية راجع بند ١٩١

و ٣٠٠ و ٣٠٨ و ٣٢٨ و ٣٣٠ و ٣٤٠ و ٣٧١ و ٣٩٢ و ٤٣٥ و

٤٣٦ تجارى

\*(بند ٣٩٨)\*

اذ لم يوجد نص صريح بين التعاقدين فيما يخص تعويض الخسائر البحرية  
كان تعويض هذه الخسائر جاريا على أحكام البنود الآتية

\*(بند ٣٩٩)\*

الخسارة البحرية صنفان خسارة مغلطة وتسمى الخسارة العمومية وخسارة  
مختصة وتسمى الخسارة البسيطة والخصوصية

\*(بند ٤٠٠)\*

الخسارة العمومية ثمانية أنواع

الاول الاشياء التي صرفت للمصالحة على تخليص السفينة والبضائع برسم

الاقتداء راجع بندى ٣٩٥ و ٣٩٦ تجارى

الثاني الاشياء التي قدقت في البحر للاقتضاء راجع بند ٤١٠ تجارى

الثالث قطع الجبال وكسر الصواري عمدا للسلامة العمومية راجع

بند ٣٨٩ تجارى

الرابع طرح المراسي وغيرها من موجودات السفينة في البحر للسلامة

العمومية راجع بند ٤١٠ تجارى

الخامس الخسارات التي تحدث للبضائع الباقية في السفينة بسبب طرح

ما طرح منها في البحر راجع بندى ٤١٠ و ٤٢٦ تجارى

السادس علاج جراح الملاحين الحاصلة من محاماتهم عن السفينة والمدافعة عنها وكذلك مؤسهم وأجر الملاحين وموتهم مدة الحجز فيما إذا حجزت عن السفر بأمر دولة وفيما إذا كان وقوف السفينة لعمارة صارت تحملها طوعا واختيارا للسلامة العامة إذا كانت السفينة مؤجرة ومشاهدة راجع بندى

٢٦٢ و ٣٠٠ تجارى

السابع مصارف تفرغ ما في السفينة لتخليصها وإدخالها في ميناء أو في نهر إذا كانت مجبورة على ذلك حذر من غوائل العواصف أو العدو راجع

بندى ٤١٠ و ٤٢٧ تجارى

الثامن المصارف التي صرفت لتخليص السفينة المركوزة في الأرض وتسييرها في البحر خوفا عليها من التلف الكلى أو من وقوعها أسيرة في يد العدو راجع

بند ٢١٠٢ مدنى

وبالجملة لجميع الخسارات التي وقعت في حالة الاختيار أو المصارف التي تصرف بموجب قرارات مبنية على أسباب مقبولة في حق الإصلاح العموى والسلامة العمومية للسفينة أو بضائعها من ابتداء شخصها وسفورها الى عودها واخراج البضائع منها كل هذا يسمى خسارة بحرية عمومية راجع

بندى ٢٣٤ و ٤٠٨ تجارى

\*(بند ٤٠١)\*

الخسارات العمومية تنوزع على البضائع وعلى نصف قيمة السفينة ونصف ثولونم باواقع قسمة الغرماء

\*(بند ٤٠٢)\*

ثم البضائع يعتبر بقيمتها في محل اخراجها من السفينة راجع بند ٤١٧ تجارى

\*(بند ٤٠٣)\*

والخسارة الخصوصية نجمة أنواع

الاول الخسارة العارضة للبضائع بأفة خاصة بجنسها أو فورثونه أو أسوأ  
تخطم للسفينة أو أرتكاز ووقوف راجع بنود ١١٤٨ و ١٣٠٢  
و ١٣٠٣ مدنى

الثانى المصارف التى صرفت لأجل تخليص بضائع خصوصية راجع بند  
٢١٠٢ مدنى

الثالث تلف الجبال والمراسى والشرعات والصواري والجبال الدقيقة  
النشئ من القورثونه أو من عوارض أخرى بحرية

وكذلك المصارف المسببة عن وسوس وروى سواء كان لتلف الجبال  
والمراسى والشرعات والصواري بالقضاء والقدر أو لتدارك مؤنة وبخاطر

أو لسد ثقب تنفذ منه المياه فى السفينة راجع بند ٣٥٠ تجارى  
الرابع عن مؤنة وأجرة الملاحين مدة الحجز إذا جرت السفينة فى السفر بأمر  
دولة ومدة التعميرات اللازمة إجراؤها فى السفينة إذا كانت مؤجرة بالسفرة  
راجع بندى ٢٧٧ و ٣٥٠ تجارى

الخامس عن مؤنة وأجرة الطائفة البحرية مدة الكورثينه سواء كانت  
السفينة مؤجرة بالشهرية أو بالسفرة

وبالجملة فجميع المصارف والخسارات التى تحصل للسفينة وحدها أو  
لبضائع وحدها أو لهما معاً من وقت شحن تلك البضائع فى السفينة ومسيرها  
الى بواغها من السلامة وتقرىغها تعتبر كلها خسارات بسيطة

\*(بند ٤٠٤)\*

الخسارات الخصوصية بتعطيلها أبواب الاشياء التى خسرت أو التى نسب  
عنها المصروف فخصيتها على هؤلاء المذكورين

\*(بند ٤٠٥)\*

الخسارة الحاصلة للبضائع بسبب تقصير القبطان فى عدم تغليفه أبواب العنابر  
أو عدم حسن تثبيت مرسى السفينة أو عدم تدوير آلات المتينة اللازمة  
للشحن والتفريغ أو غير ذلك من كل خسارة عارضة متسببة عن إهمال  
قبطان السفينة أو طائفة ملاحيه تعد خسارات خصوصية يتحملها مالك  
البضائع فخصيتها عليه وحده وله الرجوع بقيمتها على القبطان وعلى السفينة

وعلى نولونها فله حق الترافع في طلب ذلك ممن ذكره راجع بند ١٣٨٢ مدني  
وبندي ٢٢١٦ و٢٢١٧ تجاري

\*(بند ٤٠٦)\*

عوائد الميناء ومصارف جزر البان وعوائد رئيس البوغاز الدليل على الدخول  
في المين أو في الأنهر ومصارف الخروج منها وعوائد رخصة السير وعوائد  
الكشف وعوائد الشهادات ورسم الجولات وعوائد الاشارات الموضوعة  
علامة على الخطر وعوائد رمي المرساة وغير ذلك من عوائد الملاحة كل هذه  
لا تعقد من الخسارات البحرية المسجلة بالعوارية وانما هي مجرد مصارف تابعة  
لمصارف السفينة راجع بند ٣٥٤ تجاري

\*(بند ٤٠٧)\*

اذا حصل تصادم السفن بالقضاء والقدر فالتلف الناتج عن ذلك على  
صاحب السفينة التي حصل لها التلف بدون أن يكون له الرجوع على الآخر  
راجع بندي ٣٥٠ و٤٣٥ تجاري

فاذا كان التصادم ناشئاً عن تقصير قبطان احدى السفينتين وجب  
دفع الخسارة من كان سبباً في ذلك راجع بنود ١١٤٨ و ١١٤٩  
و ١٣٨٢ مدني وبنود ٢٢١٦ و ٢٢١٧ و ٤٠٥ تجاري

واذا لم يعلم من كان سبباً في التصادم فانه يصير توزيع تعويض ما ترتب على ذلك  
من الخسارة على السفينتين المتصادمتين بالنصف على حد سواء راجع بند  
٣٠٢ محاكمات وبندي ١٠٦ و ١٤١ تجاري

وفي هاتين الحالتين الاخيرتين يكون تقوم الخسارة بمعرفة أهل الخبرة

\*(بند ٤٠٨)\*

لا تسع دعوى الخسارات البحرية الا اذا كان قدر الخسارة العمومية  
لا يزيد على واحد من مائة من مجموع قيمة السفينة وشحنها وقدر الخسارة  
الخصوصية لا يزيد عن واحد من مائة من قيمة الشيء الذي حصلت فيه  
الخسارة

\*(بند ٤٠٩)\*

اشتراط تأمين الخسارات البحرية التي يجوز فيها التسبري عن الشيء المؤمن

للكفيل المذكور في بند ٢٦٩ يعاقب به الكافلون للتأمين من الخسارات  
الاخر سواء كانت عمومية أو خصوصية وليس عليهم الا الخسارات العظيمة التي  
تفتح باب التبري عن البضائع ففي هذه الاحوال يخير المؤمن له بين التبري وبين  
السعي في تداعي الخسارات راجع بند ١١٣٤ مدني ونود ٢٣٢  
و ٢٦٩ و ٣٧١ و ٤٠١ تجاري

## الكتاب الثاني عشر

في الطرح وتعويض الخسارات

\*(بند ٤١٠)\*

اذا رأى القبطان أنه لا بد له لسلامة سفينته من انقورنات أو هجوم العدو  
أن يطرح في البحر جزءاً من شحنتها أو أن يقطع صواريخها أو أن يترك مراسيها  
وأهليها امتشأراً بآرباب حقوق الشحنة ورؤساء مطاقفة البحرية الموجودين  
في السفينة

فاذا اختلفت الآراء قدم رأى قبطان السفينة ورؤساء البحرية وعليه يجري  
العمل

\*(بند ٤١١)\*

فالايشياء التي يتدأبها في الطرح هي ما تكون اقل لزوماً وأكثر ثقلًا وأقل  
مغناط البضائع الموجودة على سطح السفينة من أعلاها واتخاب ما يطرح  
أولاً يكون برأى القبطان ورؤساء البحرية

\*(بند ٤١٢)\*

يجب على القبطان أن يكتب محضر الاستشارة بمجرد ما يتيسر لذلك ويذكر في  
ذلك المحضر الاسباب التي اقتضت الطرح

والايشياء التي طرحت أو التي صار اطلاقها للسلامة

ويكون في صورة المحضر امضاء آرباب الاستشارة واذا لم يحض أحد منهم على  
المحضر يكتب سبب امتناعه ثم يصير تقييد هذا المحضر في جريدة يومية السفينة  
راجع بند ٢٢٤ تجاري

\*(بند ٤١٣)\*

وعلى القبطان متى وصل لاول ميناء يرسى عليها سفينته وقبل مضى أربع وعشرين ساعة من وصوله الى تلك الميناء أن يثبت بحمة ما هو مد كور في الحضر القيد في الجريدة المذكورة.

\*(بند ٤١٤)\*

عند الوصول الى الميناء لتفريغ السفينة يجب على القبطان أن يسي بطاب كشف من محل الاقتضاء على الخسارات والاتلافات التي حصلت وتحققها بمعرفة أهل الخبرة وتحرير فائمة بذلك وتعين أهل الخبرة بكون معرفة محكمة التجارة اذا كان تفريغ السفينة في ميناء نساوية

فاذا لم يكن بالمحال محكمة تجارة يصير تعيين أهل الخبرة بمعرفة فاضل الخط واذا كان تفريغ السفينة في ميناء اجنبية فالذي يعين أهل الخبرة للكشف هو القنصل فاذا لم يكن في معرفة الحاكم المحلي ويصير استخلاف أهل الخبرة قبل شروعهم في الكشف والتحقق

\*(بند ٤١٥)\*

يصير تقويم البضائع التي طرحت في البحر نتيجة محل التفريغ وتعلم صفة هذه البضائع بابرار حواظ الا رساليات وقوائم الأثمان الاصلية اذا كانت موجودة

\*(بند ٤١٦)\*

فأهل الخبرة المعينون طبق البند السابق يوزعون الخسارات والاتلافات على من يلزمه دفعها وهذا التوزيع يتخذ بعد التصديق عليه من محكمة التجارة التي عينت أهل الخبرة وفي الميناء الاجنبية يتخذ بعد التصديق عليه من قنصل فرانسوا واذا لم يوجد فتصديق أي محكمة تكون منوطة بذلك حيث هو من خصائصها

\*(بند ٤١٧)\*

التوزيع المتعلق بدفع الخسارات والاتلافات يكون على البضائع المطروحة



والسائلة وعلى نصف قيمة السفينة ونصف النولون بالنسبة لقيمة البضائع في محل  
التفريغ

\*(بند ٤١٨)\*

اذا زورت البضائع في حاكمة الرسالة بوصف الدون ووجدت أعلى وقومت به  
فبصرف الدفع عليها باعتبار قيمة الأعلى هذا اذا كانت سلمت  
أما اذا هلكت فلا تعتبر قيمتها في التوزيع الأعلى موجب عن الصفة المعينة  
في حاكمة الرسالة فاذا كانت البضائع المذكورة ووجدت أدنى مما هو  
مذكور في حاكمة الرسالة يجري عليها التوزيع بموجب الاثبات الموجودة  
في القائمة اذا كانت قد سلمت من الفرق وتدفع بحساب قيمتها اذا كانت طرحت  
في البحر أو تلفت

\*(بند ٤١٩)\*

ذخائر الحرب والمؤنة وملبوسات طاقمة البحرية لا يتوزع عليها شيء من  
الاشياء التي تطرح في البحر بل قيمة ما يطرح منها في البحر يصير دفعه بالتوزيع  
على جميع الموجودات

\*(بند ٤٢٠)\*

البضائع التي لم تسدح في حواظ الرسائل ولا في سند اشهاد القبطان اذا  
طرحت في البحر لسلامة السفينة فلا يصير دفع قيمتها ولا يتوزع بوصف اعانة  
التعويض في مقابلتها شيء واذا سلمت من الفرق يتوزع عليها الاعانة للتسارات  
البحرية

\*(بند ٤٢١)\*

البضائع المشهورة على ظهر السفينة المسماة كوبرية يدفع ما يخصها في اعانة  
التسارات العوارية اذا سلمت من التلف  
فاذا طرحت في البحر لسلامة العمومية أو حصل لها بعض تلف متسبب عن  
الرمي فلا يسع من مال الكهنا دعوى في طلب الاعانة في تطريقها فليس اصاحبها  
دعوى ولا طلب الأعلى قبطان السفينة في تعريضها للتلف

\*(بند ٤٢٢)\*

لا اعانة لتعويض ما حصل في السفينة من الخلل الا في صورتها اذا كان الخلل

حصل لتسهيل طرح البضائع للسلامة راجع بندى ٤٠٠ و ٤٢٦ تجارى  
( كما اذا تعدد استخراج البضائع المحزونة في السفينة واحتاج الحال لدرجة  
فيه التوصل الى تلك البضائع فهذه هي الخسارة التي يدفع فيها الاعانة  
للسفينة )

\*( بند ٤٢٣ ) \*

اذا لم تسل السفينة بهذا الطرح فلا تسحق الاعانة على أى وجه كان  
فالْبضائع التي سلمت لا تلزمها اعانة للبضائع المطروحة ولا التي حصل فيها تلف  
بسبب الطرح

\*( بند ٤٢٤ ) \*

اذا سلمت السفينة بسبب ما طرح منها من البضائع ثم استقرت على سيرها فتلقت  
فالْبضائع السالمة تساعد المطروحة بحسب قيمة الموحودة منها في الحالة  
الراهنة بعد اسقاط قيمة ما صرف عليها في تحصيل سلامتها راجع بند ٢١٠٢  
مدنى

\*( بند ٤٢٥ ) \*

ليس على البضائع المطروحة في حال من الاحوال اذا سلمت أن تدفع اعانة  
لتعويض الخسارات الحاصلة من وقت طرحها التي سأت وضع منها شيئ  
ولا تدفع البضائع الاعانة المذكورة أصلا لتعويض عن السفينة اذا غرقت  
أو عطلت تعميلا كليا بحيث لا تصلح للملاحة راجع بندى ٤٠٠ و ٤٢٢  
تجارى

\*( بند ٤٢٦ ) \*

فاذا فتح في السفينة فرجة لاجراء البضائع منها وكان فتح هذه الفرجة مبنيا  
على قرار من اعيان السفينة لزم هذه البضائع التي سلمت أن تدفع ما يلزمها  
من الاعانة لاصلاح ما تلف في فتح الفرجة المذكورة راجع بندى ٤١٠  
و ٤١٢ تجارى

\*( بند ٤٢٧ ) \*

اذا لزم نقل بعض بضائع من السفينة الى صنادل لتخفيف السفينة حين  
دخولها في ميناء أو من رقت البضائع التي في تلك الصنادل فانه يصير توزيع

اعانة تعويضها على تمام قيمة السفينة وقيمة محتوياتها اراجع بند ٤٠٠ تجارى  
واذا تلفت السفينة مع بضعة شخصتها وبنات بضائع الصنادل النقالة فلا توزع  
على البضائع الموضوعة فى الصنادل ولا تطرأ الى وصولها ابر السلامة راجع  
بند ٤٢٣ تجارى

\*(بند ٤٢٨)\*

فى جميع الاحوال التى سبق ذكرها للقبطان والطائفة البحرية منزلة الاولوية  
والتقدم فى أخذ حقوقهم من البضائع أو من المقدار العائد عليها بوصف  
الاعانة التعويضية راجع بندى ٤٠٠ و ٤١٩ تجارى

\*(بند ٤٢٩)\*

اذا حصل توزيع الاعانات لتعويض الخسارات وكان أرباب البضائع  
المطروحة لسلامة العموم قد أخذوا حصتهم منها ثم اقضى الحال انهم بحثوا  
عن تخليصها واخرجوها سالمة من البحر فانه يجب عليهم أن يردوا للقبطان  
ولأرباب الاعانات ما كانوا أخذوه من الحصص بوصف الاعانة بعد استئزال  
أرض الخسارة المسببة عن الطرح واستئزال صاير استخلاصها

## الكتاب الثالث عشر

فيما يتعلق بالمدد وفوات الحقوق بانقضاءها

\*(بند ٤٣٠)\*

ليس للقبطان (٩) أن يملك السفينة بوضع اليد عليها بطول المدة أياما كانت  
راجع بندى ٢٢٣ و ٢٢٤ مدنى

(لانه وكيل فلا يصير  
لا يجوز بطول المدة اهـ)

\*(بند ٤٣١)\*

لاحق فى طلب الترافع فى قضية التبرى عن البضائع التجارية المؤنسة بعد  
انقضاء المدد المبينة فى بند ٣٧٣ راجع بند ٢٢١ مدنى وبند ٢٦٩  
تجارى

\*(بند ٤٣٢)\*

كل دعوى مفرعة على عقد الاقتراض البحرى المبني على البعث والنصيب  
أو على عقد بوليصة التأمين تقوت بعد خمس سنوات ابتداء من تاريخ العتد

راجع بندى ١٢١٧ و ١٢٢٢ مدنى وبندى ٢١٦ و ٢١٧ تجارى

\*(بند ٤٣٣)\*

يقوت بالثقة الطويلة ما يأتى ذكره وهو  
كل تداع فى تطلب دفع أجرة السفينة وأجرة جاكى ضباط السفينة والملاحين  
وغيرهم من المستخدمين فيها بعد عام سنة من تمام السفر  
وفى شأن المؤنة التى صرفت للملاحين بأمر القبطان بعد سنة تمضى من تسليمها  
وفى تطلب عن الاخشاب وغيرها من الاشياء اللازمة لعمارة السفن ونظفها  
بعد سنة تمضى من تمام التسليم  
وفى تطلب أجرة الشغالين وقاولات التشغيل التى تمت بعد سنة تمضى من  
استلام المشغولات

وفى كل دعوى تتعلق باستلام البضائع بعد سنة من وصول السفينة راجع بند  
٢٧٥ مدنى

\*(بند ٤٣٤)\*

ومحل فوات الحقوق بالثقة الطويلة اذا لم يكن بيد المدعى على المدعى عليه سند  
عادى أو رسمى أو قائمة حساب بينهما أو خطاب طلب سابق من المحكمة للتحضور  
بها للدعى فى شأن الحاسبة وخلاص الطرف راجع بند ٢٢٤ مدنى  
وبند ٥٩ و ٦٠ و ٦٩ و ١٠١ محاكمات

## الكتاب الرابع عشر

فيما يتعلق بدفع الخصومة

\*(بند ٤٣٥)\*

يجوز دفع الخصومات فى القضايا الآتية وهى  
جميع القضايا التى على القبطان وعلى المؤمنين للسفينة والبضائع فيما يخص  
التلف الحاصل للبضائع اذا كان قد استلمها صاحبها بدون عمل المعارضة  
الاستحفاطية (أى بروتسته) راجع بندى ٢٢١ و ٢٢٢ تجارى  
وكل دعوى على مستأجر لسفينة فيما يخص الخسارات البحرية اذا كان  
القبطان سلم البضائع وقبض أجرة بدون عمل معارضة استحفاطية راجع

بند ٢٩٧ تجارى

وكل دعوى تخص طلب تعويض الخسائر الناشئة عن تصادم السفن فى أى بلد كان يمكن القبطان من أن يطلب فيه دعوى التعويض وقصر فى الطلب راجع بندي ١٠٧ و ٣٠٥ تجارى

\* (بند ٤٣٦) \*

إذا لم تعمل وتعلن المعارضات الاستحفاطية بالأشهاد الرسمية فى مدة أربع وعشرين ساعة أو عملت فى أثناء هذه المدة ولم يعقبها طلب المحاكمة بالمحكمة فى شأن الحصول على الحقوق المستحقة قبل شهر مسمى من تاريخ عملها وإعلانها تكون لائحة غير معتد بها راجع بنود ٦٩ و ٦٣ و ٦١ و ٥٩ و ١٠٣٣ محاكمات

### المقالة الثالثة

فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيها عدة كتب

### الكتاب الاول

فى ذكر التفليس وفيه عدة أبواب

\* (قاعدة كلية) \*

\* (بند ٤٣٧) \*

كل تاجر محجوز عن دفع الدين المطلوب منه يعتمقلسا ويجوز له الحكم بإشهاره إفلاس أى تاجر كان بعد موته إن مات وهو منصف بصفة العجز عن الدفع ولا يجوز إشهار التفليس فى حق المتوفى بحكم محكمة التجارة سواء كان ذلك من بادى أو أياها أو إجابة لطلب أرباب الديون إلا بضى سنة بعد الموت

### الباب الاول

فى كيفية اعلان التفليس وما يترتب على طلبه

\* (بند ٤٣٨) \*

يجب على كل تاجر وقع فى حالة التفليس أن يبلغ بخطاب منه محكمة تجارة

البلدة التي هو مقيم فيها يجوز عن دفع ما هو مطلوب منه ويكون هذا التبليغ في ظرف ثلاثة أيام تقضى من تاريخ عجزه عن الدفع ومنها يوم العجز فإذا أقبلت شركة المقايضة (المسماة قوالقشيب أي كيلة) يجب أن يذكر في خطاب التبليغ اسم كل واحد من أرباب المتكافلين بيان محل إقامته ويسجل خطاب التبليغ في قلم تسجيلات المحكمة التي لها الولاية على محل الشركة راجع بند ٩٠ محاكمات

\*(بند ٤٣٩)\*

ويجب أن يكون مع خطاب تبليغ التقليل صورة ميزانية حساب المقلس أو يذكرك عند عدمها الأسباب التي منعت من تقديم هذه الميزانية ولا بد أن تكون هذه الميزانية مشحونة على بيان كافة أملاك المقلس من منقولات وعقارات وعدد أوقية وعلى بيان الديون المطلوبة منه وإلى واليه وعلى الأرباح والخسارات وعلى جميع مصارفه قلبا بقلم ورخه وعليه إعلامة العينة والتصديق منه بأصابعه راجع بند ٨٩ محاكمات

\*(بند ٤٤٠)\*

حكم إظهار التقليل من وظائف محكمة التجارة سواء كان ذلك الحكم مبنيا على طلب المقلس أو طلب أحد من أرباب الديون قليلا أو كثيرا أو طلب المحكمة بمقتضى وتطبيقها وهو قضاء غير يتي يتقدم وقتا فإذا تبين عدم التقليل ويسار المدين بأقذاره على قضاء دينه ينقض هذا الحكم راجع بند ١٣٥ محاكمات

\*(بند ٤٤١)\*

إذا صدر الحكم بإعلان التقليل وإشهاره أو صار إعلانه بحكم متأخر من العجز مبني على استدعاء أمين المحكمة بتحقيقه فإن المحكمة تبين في الحكم تاريخ يوم عجز المقلس عن دفع الدين سواء كان هذا البيان بدون طلب من أحد أو بطلب الغرماء أرباب الديون أو الحقوق عليهم فإن لم ينص على تاريخ ابتداء العجز في إعلان المحكمة يعتبر تاريخه من يوم الحكم بإشهار التقليل

\*(بند ٤٤٢)\*

حكم اشهر التقليل الصادر على موجب البندين السابقين بصيرافشاؤه  
بفسر والطبع والتقليد والتعليق ودرج مضمونه في صحف الوقائع اليومية  
في بلدة المفلس وفي سائر البلاد التي يكون المفلس فيها محل تجارة ويجرى هذا  
على الوجه المبين في بند ٥٧٤

\*(بند ٤٤٣)\*

يقضي الحكم باسم ازالة التقليل اقتضاء ضمينا أن يكون المفلس من ابتداء  
تاريخ هذا المأمر بتمنع من التصرفات في أمواله ولولا الآية اليه فيما بعد بنحو  
ميراث مادام محجور عليه

ومن تاريخ الحكم المذكور لا يتوجه على المفلس دعوى في المحكمة سواء  
كانت في متاع أو عقار انشائية أو مقامة بالمحكمة قبل ذلك وانما يتوجه  
التراجع فيما ذكر على وكلاء الديون  
وكذلك جميع ما يطلب منه تنقيض فيما يخص المتقولات والعقارات يقوم به  
وكلاء الديون

وللمحكمة أن تطلب حضور المدين المفلس لخوا الاستعلام منه كسوة غيره عن  
يطلب حضوره للاقتضاء راجع بند ٢٦٢ مدني ونود ٣٩ و٥٩ و٦٩  
و٦٧٣ محاكمات

\*(بند ٤٤٤)\*

يترتب على الحكم بإشهار التقليل ان ما على المفلس من الديون الغير الحالية  
تصير بالنسبة اليه وحده حالة جائزة الطلب عقب هذا الحكم راجع بند  
١٨٨ مدني

ففي حالة اشترال المفلس مع غيره في امضاء سندين تحت الاذن أو في قبوله سند  
حوالة أو في رجوع سند حوالة غير مقبولة عليه فانه يجب على غيره من المدينين  
التضامن معه أن يعطوا كفالة تدفع ما في هذه السندات على المفلس من  
الدين في مبادها أو يعجلوا دفع ذلك راجع بند ٥١٨ محاكمات ونودي  
٢٠٤٠ و٢٠٤١ و٢٠٤٢ مدني

\*(بند ٤٤٥)\*

الحكم بإشهار التقليل يتقطع به جريان القوائد بالنسبة لديون روك الغرما

دون غيرهم أى من ~~كل~~ دين ليس مضموناً برون امتيازية أو متاعية  
أو عقارية  
ولا يجوز تأدية الديون المضمونة بما ذكر الا من استغلال الاشياء المعدة  
لكفالتها

\*(بند ٤٤٦)\*

من العقود التى لا يعتد بها بالنسبة للروكية ويجوز لغرماء المطاعنة فيما يطلب  
استرداد قيمتها الى روكهم اذا صار عقدها من المدين من تاريخ الحكم باشهار  
اقل اسمن طرف المحكمة أو من تحديد الافلاس أو فى العشرة الايام قبل  
تاريخ الافلاس العقود الا فى ذكرها راجع بنود ١١٦٧ و ١٢٥٠ و  
١٣٥٣ م دنى

وهى ~~كل~~ تصرف بطريق التبرع فى الاملاك المتاعية والعقارية راجع  
بنود ٧٨٠ و ٨٩٤ و ٩١٨ و ١٠٧٦ و ١٠٨١ و ١٠٩١ و  
١٩٦٩ م دنى

وكل وفاء دين حل أو لم يحل ينقد أو حواله أو يبيع أو فسخ دين فى دين أو غير  
ذلك من الوجوه وكذلك كل مادفعه بغير نقد ولا حواله  
وكل عقدرهن على عقار من المدين سواء كان بسندات عادية أو رسمية  
وكل رهن منقعة أو متاع عقده المدين فى دين فهذا كله لا يعتد به بالنسبة لديون  
الغرماء ويسترد للروكية

\*(بند ٤٤٧)\*

كل مادفعه المدين من الدفعات غير ما ذكر لوفاء الديون الحالية وكل عقد عقده  
من المعاضات التى صدرت منه بعد مجزؤه عن الدفع وقبل الحكم عليه باشهار  
التفليس يجوز أن يحكم عليها بالبطلان اذا ثبت أن المستلين للدراهم والذين  
عقدوا مع المدين هذه العقود فعلوا ذلك مع علمهم باطلاسه

\*(بند ٤٤٨)\*

حقوق رهن العقار ومن اياها المنافع والاستغلالات المكتسبة بعقد صحيح  
مستوفى شروط الصحة والاعتبار جائزة التحويل الى يوم الحكم باشهار



التقليس

ومع ذلك إذا كان بين يوم حيازة هذه الحقوق ويوم التسجيل أزيد من خمسة عشر يوما جاز أن يترافع في التسجيل الواقع بعد تاريخ حجز التقليس عن الدفع أو قبل حجزه بعشرة أيام ويحكم عليها بالبطلان إذا ثبت ما يسطرها ويراد على هذا يوم لكل مسافة بعد هامن محل العقد إلى محل التسجيل مسير يوم ولسيرة يومين يومان وهم جرا راجع بند ٢١٨٥ مدني وبند ١٠٣٣ محاكمات

\* (بند ٤٤٩) \*

في حالة ما إذا دفع التقليس عن سندات حوالة باسم أحد في المدة التي بين يوم الحجز عن اداء ديونه وقبل الحكم باشهاره تقليسه لا توجه الدعوى في شأن مادفعه وامتناعه لولا الغرماء الاعلى الذي صار قبض سندات الحوالة على اسمه وهو أول محيل

فإذا كان السند المعطى من التقليس تحت اذن انسان يتصرف فيه بنقله الى من شاء فلا توجه الدعوى الاعلى ذلك الانسان الذي نقله هو أول ناقل وفي كلتا الحالتين لاحق في رد قيمة السندات الابعدا ثبات ان من قبضت قيمة السندات باسمه كان يعلم حال التقليس عن الدفع في وقت انجراجها وحيازتها

(مثال ذلك ما إذا حجز انسان عن دفع ديونه وأخرج سنداً من الاسكندرية على زيد المقيم بالمحروسة بجمعا شهر من تاريخه تحت اذن عمرو فأحاله عمرو لبكر وأحاله بكر لحال القبض من زيد الذي تحت يده مقابل الوفاء فان التداي فيه من الغرماء برته الى روكهم لا توجه الاعلى عمرو الذي هو أول محيل ولا يعذر في ذلك إذا ثبت انه كان يعلم بحجز المدين عن دفع ديونه

فإذا كان السند الذي تحت الاذن باسم عمرو ينقله لمن شاء فعمرو وأحاله لبكر وبكر أحاله لحال القبض من زيد لكون زيد معه مقابل الوفاء فمقتضى الاعادة بالتداي توجه على عمرو لان السند باسمه وهو أول من نقله لايالولة لغيره ولا يعذر في ذلك إذا كان يعلم حال صاحب السند

\* (بند ٤٥٠) \*

جميع طرق تنفيذ الاحكام المتعلقة بتأدية الاجر عن محال تجارة القليس من  
قيمة المنقولات المعدة لتشغيل تجارته وشحنه تلك العقارات بصيرت عليها  
ثلاثين يوما من ابتداء تاريخ الحكم باسمه او القليس مع مراعاة الامور  
التصفية على المضاعف والحقوق التي يستحقها ارباب الملك وضع يدهم على  
أعمالهم المستأجرة

ففي هذه الحالة ينقطع التعليق بدون أن يكون لاجرائه وجه

### الباب الثاني

في نصب محكمة التجارة أمينا من طرفها وكيل عنها في اجراء

عملية قليس من أصدرت الاعلام باشهار قليس

\*(بند ٤٥١)\*

يجب أن يندرج في حكم محكمة التجارة باشهار القليس وفي متن الاعلام  
الصادر منها نصب أحد من أعضاء مجلسها أمينا لادارة عمليات القليس  
ومباشرة بوصف الوكالة عن المحكمة

\*(بند ٤٥٢)\*

وتلغية هذا الامين السعي فورا أن يباشر أدامامور بته على أحسن وجهه  
التدبير والتدقيق فيما يلزم

وأن يرفع الى محكمة التجارة جميع الخصومات والمرافعات التي تترتب على  
الافلاس من سائر ما هو من دائرة تصرف هذه المحكمة وخضاعتها

\*(بند ٤٥٣)\*

وحيث ان هذا الامين ماذون برؤية قضايا القليس فاحكامه فيها نافذة لا تقبل  
الاحالة على محكمة أخرى الا في أحوال خصوصية معينة في القانون ترفع  
الى محكمة التجارة دون غيرها من المحاكم (وباو ذكرها في البنود الآتية  
مما يسوغ للامين أو للمعتلم أن يرفعها الى هذه المحكمة)

\*(بند ٤٥٤)\*

لمحكمة التجارة في جميع الاوقات والاحوال ان ترفع هذا الامين من منصب  
تحقيق القليس وتنصب غيره من أعضاء مجلسها

### الباب الثالث

فيما يتعلق بفتح محلات المفلس والاحكام الواجب اجراؤها في حقه

\*(بند ٤٥٥)\*

يجب على المحكمة عقب اصدارها الاعلام باسمها وتقاس المدين أن تاحضر بفتح محال تجارته وباستداعه في مجلس المدينين وتاحضر بالمحافظة عليه بان يلاحظه أحد دعاوى الضبطية أو وصل المحكمة أو أحد القواسم الميرية راجع بندي ٧٨٠ و ٩٠٧ محاكمات

ولكن اذا ظهر لامين المحكمة أن أموال المفلس ممكنة الجرد في يوم واحد فلا يصبر ختمها بل يجب فوراً مباشرة تجردها ولا يجوز في هذه الحالة أن يصدر اعلام بمجلس المفلس يقيد في دفتر المحبوسين على الديون ولا يقبل في شأنه من أحد من أرباب الديون طلب حبيسه على دينه

\*(بند ٤٥٦)\*

اذا استوفى المفلس ما هو مذكور من الشروط في بندي ٤٣٨ و ٤٣٩ ولم يكن في وقت الحكم باسمه ارضية مسجونة بالسبب آخر من الاسباب جاز المحكمة التجارة أن تعاقبه من ايداعه في حبس المدينين ومن التخليص عليه ولكن اذا حكمت المحكمة بمعاقبته مما ذكر ثم ظهر لها من الاسباب ماوجب ايداعه في السجن أو المحافظة عليه جاز لها أن تنقض ما حكمت به أولاً وتحكم بما ينسب سواه كان ذلك بناء على طلب أرباب الحقوق أو من يادى رأيها بموجب وتطبيقها

\*(بند ٤٥٧)\*

يجب على كاتب محكمة التجارة أن يكتب لقاضي الخط صورة الحكم الصادر بالنظم على محلات المفلس ويجوز أيضاً للقاضي الخط ولو قبل صدور الحكم أن يضع الاختام على محال المفلس اتمام تلقائه نفسه بخصي وظيفته أو بناء على طلب بعض أرباب الديون أو جميعهم ولا يكون لذلك الاذاتين أن المدين أخفى نفسه أو أخفى بعض أو جميع ما يملكه راجع بندي ٩١١ و ٩١٢

\*(بند ٤٥٨)\*

ويختص على مخازن القطن وجواهره وصناديق نقوده ومخاطب سنده ودفاتره  
وجميع سنده وأمتعه ووجوداته

فإن كان القطن محكوما به على شركة مقايضة سماعة باسم كلي فلا يصح أن  
يقتصر في الختم على مركز عموم الشركة بل يختص على محل إقامة كل فرد من  
أفراد الشركة المتكافئة بحرفة قاضي الخط

ويجب في جميع هذه الأحوال على قاضي الخط أن يخبر فوراً رئيس محكمة  
التجارة بما أجرا من وضع الاختام على مائر المحلات

\*(بند ٤٥٩)\*

يجب على كاتب المحكمة أن يبعث قبل انقضاء أربع وعشرين ساعة من  
صدور الأعلام إلى وكيل الملك المحامي عن الحقوق في محكمة القسم صورة  
القرار الصادر بإشهار الإفلاس ويبين فيه ما تضمنه الحكم من الأحوال  
والمواد المصرح بها في منه

\*(بند ٤٦٠)\*

ويضرب تنفيذ القرار المشتل على استبعاد القطن في ضمن الديون أو المحافظة  
عليه أما بسعي وكيل الملك المحامي عن الحقوق أو بسعي وكلاء الديون في طلب  
ذلك

\*(بند ٤٦١)\*

إذا كانت النقود الموجودة في محل القطن لا تكفي حالا لمصارف الحكم بإشهار  
القطن والمصارف اشاعته بطبعه وتعليقه ودرجه في الوقائع اليومية  
ومصارف ختم أملاكه ورسوم ضبطه وأيداعه في ضمن الديون واحتياج  
الحال لتحصيل مصارف تدفع مقابلها هذه الأمور يجب على الأمين  
المذكور أن يطلب من خزينة الحكومة صرف القدر اللازم لما ذكره وأول  
قدر يرض من نقود القطن يدفع للخرينة المذكورة بجزء الأولوية لكن مع  
مراعاة الأصول المربوطة في امتيازات أرباب العقارات المستأجرة لبضائع  
القطن ووضعها في درجتها الامتيازية

## الباب الرابع

في تعيين وكلاء الديون والتفليس وتبنا واستبدالهم

(بند ٤٦٢)\*

في حكم محكمة التجارة ناشهات التفليس بتدريج تعيين وكيل أو أكثر عن  
أرباب الديون نو كيلا موقتا لتحقيق التفليس  
فعلى الأمين أن يجمع قورا أرباب الديون التي على المفلس في مدة لا تزيد عن  
خمس عشرة يوما وان يتذاكر مع من يحضر منهم في هذه الجمعية فيما يخص تنظيم  
قائمة بأسماء أرباب الديون المظنون بثبوت ديونهم وطلبهم وفيما يخص تعيين  
وكلاء مستخدمين وتعمل صورة محضر بالذكريات والملاحظات وما يستقر  
عليه الرأي وترفع صورة هذا المحضر الى محكمة التجارة راجع بند ٥٢٧  
محاكمات

في اطلاع المحكمة على هذه الصورة وعلى قائمة أسماء أرباب الديون وبناء على  
تقرير الأمين المرفوع منه الى القاضي تنصب المحكمة عدة وكلاء مستعدين  
غير الاولين الموقنين أو تحكم بإبقاء الوكلاء الاولين على وظائفهم  
فوكلاء الديون المنتخبون على هذا الوجه يتصفون بوصف وكلاء دائمين لكن  
يجوز للمحكمة رفعهم واستبدالهم في الاحوال والامول المربوطة لذلك  
يجوز أن يبلغ عدد وكلاء الديون في أي وقت من الاوقات ثلاثة فيتمتعون  
من الجانب عن روكية الغرماء وأياما كانت صفاتهم فبعد تيم مأمورتهم  
يعطى لهم أجرة في نظير أشغالهم وتعيين قدرها بأمر المحكمة بناء على تقرير  
أمين المحكمة

(بند ٤٦٣)\*

لا يجوز لأقارب المفلس من الدرجة الاولى والثانية والثالثة والرابعة ولا  
لاصله من هذه الدرجات الأربع أن ينصبوا وكلاء الديون راجع بند ٧٣٥  
مدني

(وحكمة ذلك دفع الرية ومظنة تفرض الأقارب الوكلاء لقرية المفلس  
ومع ذلك فقد اخلهم في التحقيق لا يفسد ما صاروا يراؤ في عمليات الدين من

التدبير الماحصل. ناقضة في تدبيرهم في هذه الحالة يجب على محكمة  
التجارة رفع دعوى المطاعن والحكم بما تستصوبه بما على ما ثبت لديهم من  
حقيقة الحال

\*(بند ٤٦٤)\*

إذا اقتضى الحال تعيين وكلاء دين زيادة على الموجودين أو استبدال بعضهم  
فأمين المحكمة يرفع الامر في ذلك لمحكمة التجارة لكي توظفهم حسب  
الرسوم المشروطة في بند ٣٦٢

\*(بند ٤٦٥)\*

وكلاء الدين المنتخبون لتسوية لا يجوز لهم مباشرة ذلك الا بالاتحاد  
والاشتراك في الرأي بعضهم مع بعض بطريق الشورى انما يجوز للامين أن  
يأذن لو كمل أو علق وكلاء منهم يتحقق قضية خصوصية وفي هذه الحالة  
تكون مسؤولية هذه العملية الخاصة عليهم دون غيرهم من الوكلاء راجع  
يندى ١٣٨٢ و ١٩٩٥ م

\*(بند ٤٦٦)\*

إذا حصل التظلم في عملية من عمليات وكلاء الدين فعلى أمين المحكمة أن يفتقها  
في ثلاثة أيام ويعطى القرار اللازم عنها وانما يجوز التظلم من قراره للمجلس  
التجارة

وأنكام الامين وتصرفاته انما تنفذ وتنفذ راجع بند ١٢٥ محكمات

\*(بند ٤٦٧)\*

يجوز للامين أن يخلص من المحكمة عزل الوكلاء أو عقدتهم بناء على طلب  
المجلس أو أرباب الديون أو من تلقاء نفسه بمقتضى وظيفته  
فلذا يجوز للمجلس أو أرباب الديون طلب العزل لاحد الوكلاء ولم يجبه  
الى هذا الطلب في مدة ثمانية أيام يجوز للطالب أن يرفع امره لمحكمة التجارة  
بدون واسطة

فيستل على أرباب المجلس تقرير الامين وجواب الوكلاء ويكون استماعهم  
لذلك بدون تقرير محاورات ولا منازعات ولا مخرج شي في الوقائع والتشورات  
العمومية ثم يصدر بالحكم في عقد المجلس بالعزل

## الباب الخامس

في بيان وظائف وكلاء الديون وتبعية قصول

### الفصل الاول

في ذكر أحكام هومية

\*(بند ٤٦٨)\*

ذالم يكن قد سبق الختم على وجودات المقتضى قبل انتخاب وكلاء الديون  
وصاروا اقتضاهم فلم أن يقصوا من قاضي الخط أن يجري الاختتام اللازمة  
راجع بند ٧٠٧ محاكمات

\*(بند ٤٦٩)\*

وكذلك يجوز لأمين منظار التفتيش أن يرخص لوكلاء الديون بناء على طلبهم  
أيضاً أن يفكروا ما وضع من الاختتام لأخراج الأشياء الآتية  
أولاً أخراج ثياب المقتضى وملابسه وأثاثه ومتاعه من كل ما هو ضروري له  
ولعائلته من هذا القبيل فيسلم له بأذن الأمين بموجب الحافظة التي تحرره عند  
ذلك من طرف وكلاء التفتيش  
ثانياً أخراج الأشياء التي يخشى عليها التلف قريباً أو يخشى نقص قيمتها نقصاً  
فاحشاً راجع بند ٧٩٦ مدني

ثالثاً أخراج مواد التجارة المتداولة في الاخذ والعطاء من سندس حواله وبضائع  
من كل ما يترتب على حبسه خسارة أرباب الديون  
رابعاً الأشياء المذكورة في الجملة الأولى والثانية يجب جردها مع تقويم  
أعمالها بمعرفة الوكلاء وبحضور قاضي الخط ويعمل في شأنها بصورة محضر محضيه  
قاضي الخط المذكور راجع بنود ٣٠٢ و ٤٢٩ و ٩٢٤ و ٩٤١  
محاكمات

\*(بند ٤٧٠)\*

بيع الأشياء المعرضة للتلف السريع أو لنقص القيمة نقصاً فاحشاً أو التي  
تحتاج في حفظها إلى كثرة مصارف يكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على إذن  
الأمين وكذلك إدارة تجارة المقتضى فانها تكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على

اذن الامين أيضا

\*(بند ٤٧١)\*

يصير اخراج جرائد التجارة من الاشياء المختوم عليها ويسلمها قاضي الخط لوكلاء  
الديون بعد مراجعتها ويكتب في ذيلها ما يلزم كتابته من بيان عدد محقاتها  
وتسليمها للفلان وكيل دين فلان المفلس وبعضها فتكون هذه الكتابة من طرفه  
محضرا مختصرا

وأما سندات المحولات وسندات الديون التي تحت الاذن القربية المحلول  
أو المحملة قبول الصرف أو التي يلزم في عملها معارضات استحقاقية فهذه أيضا  
يجب اخراجها من الاختتام بمعرفة قاضي الخط ويجري بها كشف يابضاح  
أو صفاتها ومبالغها وعدددها ويسلمها لوكلاء الديون لاستخلاص ما فيها وتعطى  
صورته منها للامين

وأما ما عدا ذلك من وثائق الديون المعتادة فإنه يصير استخلاصها بمعرفة وكلاء  
الديون ويعطون من طرفهم سندًا للمخالفات لمن يدفع لهم ذلك  
وجميع ما يرسل بعنوان المفلس من المكاتب يصير تسليمه لوكلاء الديون  
ليقبضوه فإذا كان المفلس حاضرًا جاز أن يفتح بحضوره ليطلع على ما تضمنه

\*(بند ٤٧٢)\*

يجوز للامين بعد اطلاعه على القائمة التي يقف بها على ما يظهر له من أحوال  
المفلس أن يلتزم من المحكمة تسريحه واعطائه اعلاما بعدم التعرض له  
بالقبض عليه وقتها فإذا أعطته المحكمة الاعلام المذكور جاز لها أن تطلب  
منه كفيلًا ضمانه ضمان حضوره والزام الكفيل إذا لم يحضر مكفوله عند  
طالبه بدفع غرامة قدرها تلك المحكمة اجتهدا ثم يضاف هذا المبلغ للمبلغ  
الفرما واجمع بندي ٤٠ - ١٢٠ و ٢٠٤ مدني وبند ١٧٥ محاكمات

\*(بند ٤٧٣)\*

فإذا لم يطلب الامين اعلاما بتسريح المفلس وعدم التعرض له جاز للمفلس  
أن يتظلم لمحكمة التجارة لتحكم بما يستصوبه في مجلس جهري بعد سماع قول  
الامين وسبب امتناعه واجمع بند ٥٥ مدني وبند ١١٦ محاكمات

\*(بند ٤٧٤)\*



للمجلس أن يأخذ لذهمه ولعائلته من صندوق التقليل المونة اللازمة  
ويكون تعيينها بعرفة الامين بناء على التماس وكلاء الديون بدون توسط المحكمة  
في ذلك الا اذا تطلب منظم لها فيما قدره الامين من ذلك  
\*(بند ٤٧٥)\*

يجب أن يطلب وكلاء التقليل حضور المجلس ليكون قصل الجرائد وتخصيم  
ميزانيتها بحضوره

فاذا لم يحضر عند حصر موجوداته بالجرد أكره بخطاب طلب على الحضور  
في مهلة ثمان وأربعين ساعة لا يتأخر عنها واذا كان أطلاق من مدين الدين  
سواء أعطى اعلام عدم التعرض أو لم يعطه وحصل له صدر مقبول لدى الامين  
منعه من الحضور فعليه أن يوكل عنه وكيلًا مفوضًا بحضور قصل الجرائد وتخصيم  
ميزانيتها

\*(بند ٤٧٦)\*

في حالة ما اذا لم يكن المجلس سلم ميزانية أمواله ودينونه فعلي وكلاء الديون أن  
يستخرجوها حالًا بدون مهلة من جرائد المجلس وسنداته وتوأسطة  
الاستعلامات والاستقدمات التي يستفيدون من محل الاقتضاء كالاستعلام  
من زوجته وأولاده ثم بعد تكوين الميزانية وتخصيمها يضعونها في قلم التصريات  
بمحكمة التجارة

\*(بند ٤٧٧)\*

يسوغ للامين أن يستعلم من المجلس ومن وكلائه ومستخدميه وكل من له به  
تعلق عما يخص تكوين الميزانية وعن اسباب التقليل ومقتضيات الاحوال  
التي أدت الى التقليل

\*(بند ٤٧٨)\*

اذا صدر حكم المحكمة التجارية بانهاء تقليل تاجر بعد موته أو كان حكم  
عليه باشهاره بالتقليل في حياته ثم مات بعد الحكم فلزوجته وأولاده وورثته  
التجار أن يحضروا في عمل الميزانية وغيرها من عمليات التقليل بأنفسهم  
أو يوكلوا من شاؤوا بالنوب عنهم في الحضور لذلك

## الفصل الثاني

في بيان فلك الاختتام وجرء أموال المقلنس وتفاصيلها

\*(بند ٤٧٩)\*

يجب على وكلاء التفليس قبل ثلاثة أيام تخفى من توظيفهم أن يسعوا في طلب فلك الاختتام ومباشرة جرد أموال المقلنس بحضوره حقيقة أو بطله رسماً راجع بنود ٩٢٨ و ٩٣١ و ٩٤١ و ٩٤٢ محكمات

\*(بند ٤٨٠)\*

يجزى من دفتر الجرد نكتان بعرفة الوكلاء ببيان الاصناف التي أزيلت عنها الاختتام على التدرج الاول فالاول ويكون ذلك بحضور فاني الخط فيضم على قرار كل جلسة وترسل احدى النسخين الى قلم التحريرات بمجلس التجارة قبل مضي أربع وعشرين ساعة من تحريرها وتحفظ النسخة الاخرى عند وكلاء الدين راجع بندي ٩٣٧ و ٩٤٣ و ٩٤٤ محكمات

ولو وكلاء الدين أن يستعينوا في تحرير قوائم الجرد وتقوم بوجوداته بالاعتماد بمن يستصوبون جلبيه للمساعدة راجع بند ٩٤٣ محكمات ويصير أيضاً تحقيق أمر الامتعة والموجودات التي بموجب بند ٤٦٩ صار معاقبتها من وضع الاختتام عليها مما كان قد جرد قبل ذلك وصار تقويمه في حافظته راجع بند ٦١١ تجارى

\*(بند ٤٨١)\*

في حالة ما اذا حكم بإشهار تفليس تاجر يعلمونه ولم يكن سبق جرد أمواله مرة أخرى قبل هذا الاشهار أو كان قد توفي قبل افتتاح الجرد وبعد الاشهار يصير مباشرة الجرد فوراً على الوجه المذكور في البند السابق ويكون ذلك بحضور الورثة حقيقة أو بطلهم بحضور راجع بند ٩٤٣ محكمات

\*(بند ٤٨٢)\*

يجب على الوكلاء في أى تفليس كان قبل مضي خمسة عشر يوماً من توظيفهم أو الحكم باستمرارهم في وظائفهم أن يقدموا للامين تقريراً مختصراً عما يظهر لهم من حال التفليس ومن أسبابه ومن قرائنه الدالة عليه ومن أوصافه التي تبين لهم انه يؤل إليها

وعلى الامين أن يعث فوراً بهذا التقرير مع ملاحظاته لو كسل المالك المحامى

عن الحقوق بالحكمة المدينة واذا لم يثبت الا من هذا التقرير ولو كان الملك  
لعدم وصوله اليه من وكلاء الديون في مواعيد المعلومة يجب عليه أن يخبره  
بذلك مع بيان أسباب التأخير

\*(بند ٤٨٣)\*

يجوز لوكلاء الملك في المحاكم المحامين عن الحقوق أن يحضروا في بيت المجلس  
لينظروا عملية الجرد ولهم في كل وقت الحق في أن يطلبوا الاطلاع على  
السندات والدفاتر والاوراق وكل ما يتعلق بالمجلس للوقوف على حقيقة

### الفصل الثالث

في بيع بضائع المجلس وأمتعته واستخلاص الديون المطالبة له

\*(بند ٤٨٤)\*

فاذا انتهى دفتر الجرد واستبان ما استحق عليه من البضائع والنفود وسندات  
الديون المطالبة للمجلس والجرائد وأوراق المخاطبات وغيرها والموجودات  
وكل ما تنسب ملكيته للمدين المجلس وجب تسليم تلك الاشياء الى وكلاء  
المجلس فيحفظون في ذيل دفتر الجرد ما يفيد استلامهم لها وأن تحت يدهم  
وفي عهدتهم وضمائمهم

\*(بند ٤٨٥)\*

وبعد استلام الوكلاء موجودات المجلس يستمرون على مباشرة استخلاص  
الديون المطالبة له تحت قنطرة الامين

\*(بند ٤٨٦)\*

يسوغ للامين أن يأذن بحضور المجلس حقيقة أوحكاما لوكلاء الديون أن  
يشاروا في بيع أمتعة ذلك المجلس وبضائعه

وله أن يقضى بأن البيع يكرن على الوجه المعتاد بالتوافق والتراضي أو في  
المزاد العام عن يد المراسمة أو عن يد الموظفين من أمناء العموم راجع بندي  
٦١٧ و٦٢٥ محكمات

ولوكلاء الديون حق في أن يختاروا أمينا مانظرا على البيع بمعرفتهم بشرط أن  
يقتخبوا من جملة الموظفين المعيّنين من طرف أمين المحكمة راجع بندي ٩٤٥ و  
٩٤٦ محكمات

## \* (بند ٤٨٧) \*

يسوغ لوكلاء الديون بعد اذن الامين وطلب حضور المقلنس بالخطاب الرسمي  
أن يصالوا في جميع الخصومات التي تتعلق بحقوق دولة الغرما مطلقا ولو  
كانت عقارية أى متعلقة بالحقوق والتداعيات على العقارات راجع بند  
٢٠٤٤ مدنى وبند ٥٣٥ تجارى

فاذا كان موضوع الصلح غير محدود القيمة أو ترتب قيمته على ثلثة فترك فلا  
يتم الصلح ولا يصير لازما الا بعد التصديق عليه من محكمة التجارة اذا كان من  
قبيل الحقوق المنقولة وبعد التصديق عليه من طرف المحكمة المدنية اذا كان  
من قبيل الحقوق العقارية راجع بند ٥٠٠ تجارى

ويصير احضار المقلنس في المحكمة وقت التصديق على الصلح وبالجملة  
فالمقلنس في جميع هذه الاحوال حق التخليار في الرضا بالصلح أو دفعه بالمناقضة  
ومناقضته كافية في عدم اجراء الصلح اذا كانت متعلقة بالاملاك العقارية  
راجع بند ٤٤٣ تجارى

## \* (بند ٤٨٨) \*

اذا كان المقلنس أطلق من مجن الدين أو كان قد نال اعلام عدم التعرض له  
جاز لوكلاء الديون أن يستعملوه في مصلحة ادارة الديون لتسهيل عملتهم  
وليقبدهم بما يلزم لحسن ادارتهم وانما للامين أن يحدد شروط أشغالهم

## \* (بند ٤٨٩) \*

جميع النقود المتحصلة من مبيعات المقلنس أو من استخلاصات ديونه  
يفرز منها المبالغ التي عينها الامين في نظير التكاليف والمصارف ويصير  
توريدها حالا في صندوق الودائع والامانات العمومية وفي مهلة ثلاثة أيام  
من ورودها الى الصندوق المذكور يحضر سند الايصال للامين بانها ووردت  
فاذا تأخر شئ منها عن التوريدي يصير الزام الوكلاء بقوائدهم القدر المتأخر راجع  
بنود ١١٤٩ و ١١٥٣ و ١٩٠٧ مدنى وبندى ١٢٦ و ١٣٢

محاميات

وكل النقود التي صار توريدها الى الصندوق المذكور ومن طرف وكلاء

الديون أو من طرف غيرهم على حساب التفليس باسم المفلس لا يصح استلامها من الصندوق إلا أن يأتى له الأمين بذلك فإذا حصلت المعارضة من آخر يطلب الجز عليها ويجب على الوكلاء قبيل كل شيء أن يتدعوا في الحصول على رفع الجز عنهم أو دفع الديون منها

ويجوز للأمين بعد تحرير كشف استحقاق روك الغرماء وتوزيع ذلك باسمهم معرفة وكلاء الديون وتصديقه عليها بالصرف أن يأتى بصرفها إلى أربابها من مصلحة صندوق الامانات بموجب هذا الكشف راجع بند ٦٥٦ محال

## الفصل الرابع

فيما يتعلق بعمليات تحفظية تخص التفليس

\*(بند ٤٩٠)\*

يجب على الوكلاء من استداء مباشرة وظائفهم أن يجروا جميع العمليات اللازمة لحفظ حقوق المفلس وصون ما يستحقه من الديون على الغير من

الضمايع راجع بندي ١١٣٧ و ١٣٧٢ مدي

ويجب عليهم أيضاً أن يطلبوا رسم التسجيل رهن عقارات المدينين للمفلس أن لم يكن سبق أن المفلس أجرى تسجيلها بالرهن ويكون التسجيل على ذمة روكية الغرماء بسعي وكلاء الدين وعليهم أن يرفعوا كشف التسجيل بأشهاد كاتب المحكمة على صحة توكيلهم في ديون المفلس راجع بند ١١٦٦ مدي

ويجب عليهم أيضاً أن يسجلوا جميع ما يعلونه من عقارات المفلس بالرهن على ذمة روكية الغرماء

ويكتب رهن عقارات المدين على كشف عادي مضمي من الوكلاء مبين فيه حصول التفليس لفلان وتاريخ الحكم من محكمة التجارة بنصهم وكلاء عن أرباب الديون راجع بندي ٢١٤٦ و ٢١٠ مدي

## الفصل الخامس

في تحقيق الديون التي على المفلس

\*(بند ٤٩١)\*

يجوز لأرباب الديون من تاريخ الحكم بإشهاد القليس أن يسلموا لكتاب  
محكمة التجارة سندات ديونهم مع كشف مبين فيه الدتون المطلوبة من  
المجلس فيجب على كاتب المحكمة أن يحترز حافظة بالسندات المذكورة  
والكشف ويعطى لأصحاب السندات إصالة بالاستلام  
ولا يكون كاتب المحكمة مسؤولاً عن هذه السندات إلا مدة خمس سنوات  
تنتهى من تاريخ افتتاح مذكرة التحقيق راجع بند ٢٢٧ مدني

\*(بند ٤٩٢)\*

إذا قصر أرباب الديون عن تسليم سندات ديونهم في تاريخ تعيين وكلاء الديون  
تعييناً قطعياً كما في بند ٤٦٢ يجب الإعلان لهم فوراً بواسطة المنشورات  
اليومية وخطابات كاتب المحكمة التجارية بأن يحضروا بأنفسهم أو يرسلوا  
وكلاءهم طرفهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ دوح الإعلان في الواقع  
وأن يسلموا بمجرد حضورهم لوكلاء الديون سنداتهم مع حافظة الديون  
المطالبة بها المجلس ما لم يجتازوا تسليم هذه السندات إلى قلم تحريرات المحكمة  
التجارية

وإذا سلموا هذه السندات لوكلاء الديون أو قلم تحريرات المحكمة أعطى لهم  
بها الوصل اللازم فإذا كان محل أحد من أرباب الديون في داخل المملكة  
بعد اعن المحل الذي ققام فيه قضية تحقيق القليس براد للميعاد السابق يوم  
في كل مسافة خمسين ألف مترين المحكمة وبين سكنى رب الدين راجع بندي

١٠٢ و ٢١٨٥ مدني وبند ١٠٣ محاكمات

وإذا كان أرباب الديون مقيمين خارج أرض المملكة يضاف إلى هذا الميعاد  
مقدار ما هو مذكور في بند ٧٣ محاكمات

\*(بند ٤٩٣)\*

يبدأ تحقيق الديون المطلوبة من المجلس قبل انقضاء ثلاثة أيام غرضي من  
الميعاد المحدود في العبارة الأولى والثانية من بند ٤٩٢ ويكون التحقيق  
مستمر بلا تخطل انقطاع ويعين الأمين مكان التحقيق ويومه وساعته التي يبدأ  
فيها ويذكر تعيين ذلك في خطاب طلب أرباب الديون للحضور على الوجه المبين  
في البند السابق ومع ذلك فيجب تجديد طلب اجتماع أرباب الديون للتحقيق

على الوجه المذكور بقطاب كاتب المحكمة وإعلانات الوقائع  
فإذا كان لوكلاء الدون على المقلس دين كان تحقيقها بمعرفة الأمين وأمام أعداء  
دون الوكيل فإنه يصير تحقيقه بمواجهة أرباب الديون والمتولين عنهم  
بمعرفة الوكلاء المذكورين وبحضروا الأمين وهو الذي يجزئ محضر التحقيق  
اللائم بمضامنه واجمع بند ١٩٨٥ مدني و ١٠٤٠ محاكمات

\*(بند ٤٩٤)\*

كل من ثبت أن له حقاً على المقلس أو كان دينه مشبوتاً في ميزانية المقلس فله أن  
يحضر في تحقيق الديون وإن تناقض فيما تم تحقيقه وفيما لم يتم فيه ذلك وكذلك  
يجوز للمقلس تظلم هذه المناقضة

\*(بند ٤٩٥)\*

يذكر في محضر التحقيق محل إقامة أرباب الديون أو محل إقامة وكلائهم  
القوضين عنهم ويذكر فيه مضمون سندات الدين مع التنبية على ما وجب حسابها من  
التصلح والشطب والكتابة بين السطور إن عرقمها على شيء من ذلك ويذكر فيه  
بيان الدين هل هو مقبول أو وفيه مناقضة

\*(بند ٤٩٦)\*

يجوز في جميع الأحوال لأمين المحكمة أن يأمر بمقتضى وتطبيقه باحضار  
جرائد المدين للكشف منها عن الديون وله أن يطلب بناء على إذن المحكمة  
من قضاة محل وجود هذه الدفاتر أن يجزئ جوابها كشفاً ويعتوا به اليه  
راجع بند ٨٤٩ محاكمات

\*(بند ٤٩٧)\*

فإذا ظهر أن الدين مقبول وجب على الوكلاء أن يضعوا امضاءهم على كل  
سند منه بالعبارة الآتية وهي  
مصار قبول مبلغ كذا ضمن الديون المطلوبة من فلان المقلس بتاريخ كذا ثم  
يكتب الأمين علامة الصحة على هذا الشهاد  
ويجب على كل مدين في أثناء ثلاثة أيام من تحقق دينه أن يخطف بين  
يدى الأمين عين التوثيق على أن الدين المذكور في ذمة المدين حقيقة بدون  
جدله ولا تدليس

## \* (بند ٤٩٨) \*

إذا كان الدين المطلوب من المخاص محل نزاع جاز لأمين المحكمة بدون أنظمة دعواه باحضار من يلزم أن يجيله في أقصر مدة على محكمة التجارة لتعكم فيه بناء على ما أبداه لها الأمين من تقرير الاحالة بما وافق راجع بندي ٧٢ و ١٧٠ محاكمات

فيجوز للمحكمة المذكورة أن تأمر باحضار الشهود وغيرهم ممن يلزم بين يدي الأمين لأقامة الدعوى امامه وقطع النزاع راجع بنود ٢٥٢ و ٤٠٧ و ٤٣٢ محاكمات

## \* (بند ٤٩٩) \*

إذا رفع تحقيق الدين المنازع فيه الى محكمة التجارة بقا حاله عليها من طرف أمين المحكمة وكانت الدعوى غيرصالحة لفصل الحكم فاعلى وجه قطعي قبل المواعيد المحدودة في حق الاشخاص المقيمين في داخل المملكة عملا بنطوق بندي ٤٩٢ و ٩٧٠ جاز للمحكمة أن تأمر على حسب مقتضيات الاحوال الظاهرة لها اتمامها لتشكل الجمعية المعدة لعمل الصالحة بين أرباب الديون في الدين الذي تحت التحقيق الى فصل الحكم فيه واما بتشكيلها فان أمرت بتشكيلها جاز لها أن تحكم حكما مؤقتا بأن يصير ادخال رب الدين المنازع في دينه في قرارات الجمعية بقدر معلوم يحكم له به ويحدد ذلك القدر بمعرفة المحكمة في نفس الحكم الوقتي الذي يصدر في شأن دخوله في رول الغرماء وقبوله في التقسيم عليهم

## \* (بند ٥٠٠) \*

إذا كان قد أحيل تحقيق النزاع في قبول الدين في رول الغرماء على محكمة مدنية لكونها من خصائصها الحكم فيه فان محكمة التجارة تحكم اما بتعليق عملية الاقلاص الى انتهاء قطع النزاع أو بعدم التعليق والايقاف ففي هذه الحالة الاخيرة تحكم المحكمة المدنية في هذه القضية كالتقضية المستعجلة بناء على طلب وكلاء الدين ذلك منها وبصير من طرفها البلاغ الحكم الى رب الدين المنازع فيه بدون سماع ثبتي آخر في حالة ما إذا كان الدين صار قبوله موقتا على قدر معلوم

وأما في حالة ما إذا كانت قضية الدين القائمة جنائية أو تعزيرية جاز للمحكمة



التصارة أن تأمر أيضا بتعليق عمليات الإفلاس أو باستقرارها فإذا أمرت  
 باستقرارها فلا يجوز صدور الحكم بالقبول الوقتي ولا يجوز ضرب الدين أن  
 يدخل نفسه في عمليات التقليل مادامت المحاكم المقامة دعواه فيها لم تقطع  
 النزاع في ذلك راجع بنود ٣ و ١٧٩ و ٢٣٠ تحقيق الدعاوى

\*(بند ٥٠١)\*

كل دين ممتاز أو ما نزل من محل النزاع فيه الامتياز أو الرهن فإنه يصح في  
 شأنه قبول رب الدين في قرار التقليل فيمن يدخل في روك الغرماء ويكون  
 بمنزلة رب الدين المعتاد الخالي عن المزية والرهن

\*(بند ٥٠٢)\*

إذا انقضت المواعيد المحددة في بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ في حق الأشخاص  
 المقيمين في أرض الملكية لا يصير تعليق عقد المصالحة ولا توقف عمليات  
 التقليل مع مراعاة ما يستتق في بندي ٥٦٧ و ٥٦٨ في حق أرباب  
 الديون المستوطنين خارج أرض الملكية

\*(بند ٥٠٣)\*

إذا تخلف أحد من أرباب الديون معلوماً كان أو مجهولاً عن الحضور أو نكل  
 عن الحلف على صحة ديونه للتوفيق في المواعيد المقررة للحضور وأداء الحلف  
 فلا يندرج في قائمة توزيع الديون على أربابها مما ينقص من الدراهم ولكن  
 له أن يناقض في ذلك إلى تمام صرف جميع النقود الناضئة الموزعة وما يصرفه  
 على المناقضة من الرسوم ~~يكون~~ على طرفه راجع بندي ٤٩٢ و ٤٩٧  
 تجاري

وهناقضة إذا كل عن اليقين والتخلف عن الحضور في التوزيع لا توقف إجراء  
 صرف التوزيع الصادر به إذن الأمين ولكن إذا انقض مال الدفلس وصار  
 التثبيت توزيع آخر قيل أن يحكم للمناقض فيما ناقض فيه فإنه يجوز درجه  
 في قائمة التوزيع الجسدي بقدرية من له معرفة محكمة التجارة وقتيا ويحفظ  
 على سبيل الأمانة إلى فصل حكم مناقضته راجع بند ٥٦٥ فإذا ثبت فيما بعد  
 استحقاقه للدين فلا حق له في التداعي فيما صدر توزيعه باذن الأمين ولكن له  
 الحق أن يأخذ ما استحقه من الدراهم الناضئة الباقية بدون توزيع بحسب



لهم من حالة التفليس مع بيان الأصول والرسوم التي صار اجراؤها وعلى  
العمليات والتدابير التي يصير اجراؤها تستتق الجمعية القلس وتأخذ  
جوابه

ثم ترفع الجمعية تقرير الوكلاء المضى منهم الى أمين المحكمة فيكتب صورة  
مختصره كفيها جميع ما قيل في المذاكرات واستقر عليه الحال في الجمعية  
راجع بند ١٩٩٥ مدني وبند ٤٦٥ تجاري وبند ١٢٦ محاكمات

## الفصل الثاني

في المصالحة بين القلس وغرمانه (وهي ما تسمى قوتقورداتق) وفيه فروع

### الفرع الأول

في عمل المصالحة

\*(بند ٥٠٧)\*

لا يعتبر قرار الصلح بين أرباب الديون الحاضرين في المداولة والمدين القلس  
الا اذا كان مستوفيا للشروط السالفة الذكر

ولا تتم رابطة المصالحة الا على اجماع رأى عدد من أرباب الديون جامع لاغلبية  
الآراء ومستوفى قيادة على ذلك لثلاثة ارباع مجموع الديون التي ثبتت  
بالتحقيق وجرى تعيين التوثيق لاثباتها أو قبلت وقيما على طبق ما سبق في  
الفصل الخامس من الباب الخامس فاذا لم يكن بناء التراضي على المصالحة على  
هذا الوجه كان فاسدا لا يعقده راجع بند ٤٩١ الى بند ٥٠٣ تجاري

\*(بند ٥٠٨)\*

أرباب الديون الحاضرون لرهن عقارى مسجل أو معافى من التسجيل أو لامتياز  
من الامتيازات أوله من متاعى لا رأى لهم اذا حضر وا في هذه الجمعية فيما  
يتعلق بعمليات عقد التراضي على الصلح فيما يخص تلك الديون العقيمة  
الثابتة أو المقبولة ولا يحسبون من أعضاء الجمعية الا اذا أسقطوا حقوقهم في  
الرهن العقارى وrehن المقولات والامتياز وتنازلوا عنهم اراجع بند ٤٤٥

٤٤٨ ٤٤٩ و ٥١٧ تجاري

فاذا راجعوا وأبدوا رأيهم في التراضي على المصالحات استلزم ذلك ضمنا سقوط  
حقوقهم في الرهون والامتيازات من كل وجه راجع بندي ١٢٥٠  
و ١٢٥٢ مدني

\*(بند ٥٠٩)\*

يصير أعضاء سند الرضا بالمصالحة في مجلس المذاكر مقبل تفرق المجلس والا كان  
عقد المصالحة فاسدا

واذا لم يحصل التراضي الا بالجمعية آراء أرباب الجمعية عند فقط أو بأكثرية  
ثلاثة أرباع المال فقط أو بأمر من المحكمة بتأخير المذاكرة على التراضي الى  
خامسة أيام لأمهله بعدها

فكل قرار أو اتفاق يصير التراضي عليه من ابتداء أول جمعية الى تمام هذه  
المهلة يكون لا غير راجع بندي ٥٠٧ و ٥١٢ تجاري

\*(بند ٥١٠)\*

اذا حكم على المفلس بأن افلاسه عن غش وتدليس وأنه محض تفالس فلا  
مصالحة لأرباب الديون معه على ديونه راجع بنود ٥٢٠ و ٥٩١ و ٦٠١  
و ٦١٢ تجاري

واذا كان على المفلس دعوى مرفوعة في محكمة مدنية بتأهمه بتفليس النفس  
والتدليس يجب اجتماع أرباب الديون بقصد المداولة في تأخير القرار وامهاله  
على المصالحة معه الى صدور الحكم بنتيجة قضية تفليسه ولا يجوز صدور قرار  
الامهال الا بتصديق آراء أكثرية الجمعية عند او ما لا حسب المقرر في

بند ٥٠٧

فاذا انقضت المهلة ولم اعطى القرار على الصلح فالاحكام المذكورة في  
البند السابق يصير تطبيقها على قرارات الجمعيات الجديدة التي تصير فيها  
المداولة في شأن المصالحة

\*(بند ٥١١)\*

فاذا كان المفلس قد حكم عليه بتفليس التعريط والتقصير فانه يصح معه عقد  
المصالحة ولكن في حالة ما اذا كانت دعواه مقامة في المحكمة المدنية ولم يصدر  
عنها حكم بجوز لا رباب الديون أن يؤخروا القرار بامهالها الى صدور الحكم

مع العمل بموجب منطوق أحكام البند السابق راجع بند ٥٨ و ٦٠  
٦١٢ تجارى

\* (بند ٥١٢) \*

جميع ارباب الديون الذين ثبت لهم حق الدخول مع غيرهم في المصالحة قبل  
العقد و ثبت لهم هذا الحق من زمن عقد هاجوز لهم المناقضة في المصالحة  
ويجب أن تكون هذه المناقضة مبنية على دلائل قوية وان يعطى به اعلان  
لوكلاء الديون وللمجلس قبل انقضاء ثمانية أيام من تاريخ امضاء سند المصالحة  
و بدون ذلك لا تسمع دعوى المناقضة وبشترط في سماع دعوى المناقضة أن  
يطلب رفعها للمحكمة في أول جلسة من جلساتها و اذا كانت ديون المقتضى  
لم يتعين للتوكيل فيها الا وكيل واحد وكان هو القريم المناقض في المصالحة  
ويجب عليه أن يستدعى باستبداله بوكيل غيره لتقام دعوى المناقضة بالواجهة  
ويجوز العمل بالاصول المقررة في هذا البند من وجوب اعلان وكيل الدين  
الذى تعين به فاذا كان الحكم في المناقضة المترافع فيها مستقلا على قضايا  
فرعية أجنبية من موضوعها ليس بالحكم فيها من وظائف المحكمة التجارية  
ويجب عليها أن تؤخر الحكم فيها الى فصل القضاء في القضايا الفرعية المرفوعة  
الى غيرها بالاحالة ويعطى أقصر مهلة للقريم المناقض لخلاص قضاياها في  
المحكمة المحال عليها الحكم في هذه القضايا الفرعية المعترضة راجع بنود ١٧٠  
و ٤٢٧ و ٤٢٨ محاكمات

\* (بند ٥١٣) \*

يصير طلب التصديق من المحكمة على سند المصالحة بناء على اقتباس ارباب  
الحقوق وليس للمحكمة أن تحكم بالصلح وتصدق عليه الا بعد مهلة الثمانية  
الايام المحددة لذلك بمقتضى البند السابق  
فاذا حصل في أثناء هذه المدة مناقضات من أحد في المصالحة فان المحكمة  
تقضى بما تستتصوبه في حق المناقضات وفي حق التصديق على المصالحة معا  
بتوقيع حكم واحد  
واذا قضت بقبول المناقضة فانها تقضى مع ذلك ببيان المصالحة بالنسبة لجميع  
ارباب الديون

\* (بند ٥١٤) \*

في جميع الاحوال وقبل شروع محكمة التجارة في توقيع التصديق على سند المصالحة يجب أن يرفع اليها من الامين المنصوب من طرفها التسوية الديون تقريرا مشتملا على حقيقة التقليل وعلى جواز عقد المصالحة فيه راجع بندي ٤٥٢ و ٥٢٨ تجاري

\* (بند ٥١٥) \*

في حالة الاختلال بشرط من الشروط المقررة فيما سبق وفيما اذا وجدت اعدان تقتضيها المصلحة العمومية أو مصلحة أرباب الديون وتظهر للقاضي أنها تمنع بطبعها عمل المصالحة على هذا الوجه جاز لمحكمة التجارة أن تمنع من الحكم بعمتها وترفض التصديق عليها

## الفرع الثاني

فيما يترتب على تمام المصالحة من النتائج

\* (بند ٥١٦) \*

يجزء التصديق على المصالحة بصير العمل بها نافذا في حق جميع أرباب الديون سواء كانت ديونهم مندرجة في ميزانية المعلن أو غير مندرجة وسواء صار تحقيقها أو لم يصير بل تسري أحكام المصالحة المصدق عليها على أرباب الديون ولو مقيمين خارج المملكة وعلى أرباب الديون التي صار قبولها وقتها في حذارة التقليل بموجب بندي ٤٩٩ و ٥٠٠ أي بما كان القدر الذي يصرف لهم فيما بعد بالقرار القطعي الذي يصدر بشأن ديونهم راجع بندي ٤٢٩ و ٥٢٣ تجاري

\* (بند ٥١٧) \*

في تصديق المحكمة باصدار اعلام المصالحة لا يزال لكل واحد من أرباب الديون حافظا لحقوقه على عقارات المعلن المسجلة بالرهن كما تقرّر في الجملة الثالثة الاخيرة من بند ٤٩٠ فهمذا يجب على وكلاء الديون أن يسعوا في تسجيل اعلام التصديق في مصلحة تسجيلات الرهن المحلية ما لم تكن قد استقرت في سند المصالحة في حق العقارات المرهونة رابطة أخرى بخلاف ذلك راجع بندي ٢١٤٦ و ٢١٤٧ مدني ونود ٤٤٥ و ٤٤٨ و ٤٩٠

و ٥٠٨ تجارى

\*(بند ٥١٨)\*

لا يجوز بعد تصديق محكمة التجارة على المصالحة سماع أى دعوى فى بطلانها  
الافى صورة ما اذا كانت دعوى البطلان مبنية على ظهور الحيلة والتدليس  
بعد التصديق وكانت الحيلة الظاهرة متعلقة بكم أحوال المدين واخفائه  
يساره والمطابو له أو ظهور ادعائه ديناً زيادة عما عليه فى الواقع راجع

بنود ١١٦ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٤ مدنى

\*(بند ٥١٩)\*

عقب التصديق على المصالحة وانظامها فى سلك الاحكام القطعية التى لاتقبل  
تقضا ولا ابرامات تنهى وظائف وكلاء الديون راجع بند ١٢٥١ مدنى  
فوجب عليهم ان يطلعوا المجلس على تصفية حسابه الاتهامى بحضور امين  
المحكمة فيصير مراحمة هذا الحساب وتقفيله ثم يسلم الوكلاء للمجلس جميع  
أمواله ومراثمه وسندياته وأوراقه وسائر متعلقاته ويعطيهم المجلس سنداً بذلك

لتلاص طرفهم راجع بند ٥٢٧ محاكمات وبند ٥٠٣ تجارى

فان حصل نزاع فصله منوط بمحكمة التجارة راجع بند ٦٢٥ تجارى

### الفرع الثالث

فيما يتعلق بطلان المصالحة مع المدين وفسخها

\*(بند ٥٢٠)\*

بطلان المصالحة من ظهور تدليس وحيلة أو بالهكس على المجلس بعد  
التصديق بظهور تقاضى الحيلة يسقط ضمان الضامين لسند المصالحة من  
نفسه وبطلعه راجع بندى ٢٠٤ و ٢٠٤١ و ٢٠٤ مدنى

وفى صورة عدم وفا المجلس بشروط المصالحة معه تجوز المحاكمة فى شأن فسخ  
هذه المصالحة امام محكمة التجارة بحضور الكلاء أو طلبهم رسماً للحضور راجع

بند ١١٨ مدنى

وبفسخ المصالحة بعدم الوفاء لا تبرأ من الكفالة ذمة الضامين لتعويض شروط  
المصالحة كلها أو بعضها

\*(بند ٥٢١)\*

## \* (بند ٥٢١) \*

إذا صار التداعى على القلم بعد تصديق المحكمة على المصالحة بأنه مرتكب لتفاس الخلية والتدليس وصدر الأعلام بوضعه في السجن أو بالحقاقلة عليه جاز المحكمة التجارية أن تأمر بالجبر على جميع أعلامه وتعلقاته ويطل حكم هذا الجبر من نفسه من يوم صدور الإعلان بمنع المدعى من الدعوى حيث لاحق له في التداعى عليه أو بالحكم ببراءته راجع بنود ٩٥ و ١٢٨ و ٢٢٩ و ٣٥٨ و ٢٦٦ تحقيق دعاوى

## \* (بند ٥٢٢) \*

بإطلاع المحكمة على القرار الصادر بترتيب الجزاء على القلم في نظير ارتكاب تفاس الخلية والتدليس أو بصدور الحكم بفساد المصالحة للقلم أو بفسخها لعدم الوفاء يجب عليها أن تنصب أميناً على القلم من طرفها وتقيم وكلاء أو علة وكلاء عن أرباب الديون

فيصور للوكلاء أن يضعوا الاختتام على المحلات المختصة الختم عليها وأن يشعروا بدين تأخير بالاجتماع مع قاضي الخط في تحقيق النقود والحقوق والاوراق ومراجعتها على دفتر الجرد القديم وإذا لزم الحال لتصرف دفتر جرد جديد يكون ذيلاً للقديم وتكملة له فانهم يشاركون عمله راجع بند ٦١١ محركات ٤٧٩ تجارى

ويحجزون ميزانية لاحقة تكون أيضاً ذيلاً للميزانية السابقة القديمة ومكملة لها ثم يشعرون حالاً اعلانات مخصوصة بذلك تعلق في المحال اللازمة وتدرج في الوقائع اليومية مع خلاصة الحكم الصادر في تعيينهم لو كالة الديون ويطلبون بطريق الاشاعة بالتعليق والوقائع من أرباب الديون الجديدة إذا كانت ظهرت ديون جديدة أن يبرزوا في ميعاد عشرين يوماً سندات ديونهم ليجرى تحقيقها على الوجه الآتى ويصير أيضاً طلب أرباب الديون الجديدة بخطابات من كاتب محكمة التجارة كمنطوق بندي ٤٩٢ و ٤٩٣ السابقين

## \* (بند ٥٢٣) \*

ثم يصير الشروع خلافاً في تحقيق سندات الديون التي يبرها أربابها عملاً بالنبد



السابق ولا يصير إعادة تحقيق الديون السابقة المقبولة الموثقة بالخلف لتأكيدها  
وأنما يصير رفض الديون التي وقبت بالكامل وخضم المبالغ التي صرفت من أصل  
كل دين راجع بند ٤٩١ تجارى

\*(بند ٥٤٤)\*

فإذا انتهت هذه العمليات ولم يترتب عليها التوسط في عمل مصالحة جديدة بين  
المقلس وأرباب الديون المستجدين كما إذا كان فسخ المصالحة لعدم وقاء  
الشروط يجاز لأرباب الديون أن يجتمعوا للمذاكرة في إيقام وكلاء الديون  
الموقنين أو اعتمادهم

ولا يصح مباشرة تقسيم أموال المقلس على الغرماء إلا بعد انقضاء المواعيد  
في حق هؤلاء المستجدين بقدر المواعيد المقررة لأرباب الديون القاطنين في  
مملكة فرنسا على موجب بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ السابقين

\*(بند ٥٢٠)\*

عقود المعاملات الصادر من المقلس بعد التصديق على المصالحة وقبل الحكم  
عليها بالفساد أو بالفسخ لا تبطل إلا بظهور خيانه وغش لحقوقي أرباب الديون  
راجع بند ١١٦٧ ملغى وبند ٤٤٦ و ٥٠٩ و ٥١٣ تجارى

\*(بند ٥٢٦)\*

جميع الديون التي على المقلس قبل تجديد المصالحة تحسب لأربابها بتملها  
بالنسبة لمطالبة المقلس فقطبها وأما بالنسبة لروك الغرماء فلا تحسب إلا على  
الوجه الآتي وهو أن كل ربيدين لم يخاصص في المصالحة الأولى يدخل في  
روك الغرماء الجديدين بتمام ديونه فإذا كان قبض حصص من القسمة في  
المصالحة الأولى فإنه يدخل في الثانية بقدر الحصة الباقية من دينه القديم  
بحسب التنازل في القدر الذي وقع عليه الصلح

وتجربى أحكام هذا البند على أرباب الديون في حالة ما إذا استبعد على المقلس  
تفليس جديد بدون سبق بطلاق مصالحة ولا فسخها كأن قصر عن وقاء  
ما التزم به من الشروط مع أرباب الديون أو اتخذ تجارة جديدة وعجز عن دفعها  
فحكم عليه بالتفليس

(ويسان ذلك أنه بمجرد ما يصير الحكم على المصالحة بالفساد أو بالفسخ يصير

ما التزم به أرباب الديون من الشروط مع المقلس لا غيا بطبعه فيعودون  
بالنسبة له إلى حالة ما قبل العقد من استحقاقهم في ذمته تمام ديونهم وحقوقهم  
لكن لا يكون هذا إلا بالنسبة لذات المقلس فقط فيجوز لهم أن يقتفوا أثره  
بطلب تمام ديونهم ويقبضوا عليه ويحبسوه ما لم يتجدده مصلحة ثانية على موجب  
بند ٥٢ \* ولكن في ديونهم وحقوقهم بالنسبة لروكية الغرماء تفصيل  
فكل رب دين لم يقبض شيئا في المصلحة الأولى فانه يسدرج في رولة الغرماء  
الجديد بتمام ديونه لما في ذلك من الانصاف فاذا كان دينه الذي في رولة الغرماء  
في المرة الأولى أربعين ألف فرنك فانه يسدرج في رولة المرة الثانية بتعلم هذا

القدر

وأما اذا كان قبض حصه من القسعة في المرة الأولى من المصلحة الأولى فقد  
أوجب على نفسه قبض ذلك نصبح عقد الرضا بينه وبين المقلس بطريق  
المصلحة فيكون عقد المصلحة قد تم بالنسبة له والرضا به فلا رجوع له بها  
تنازل عنه في رولة الغرماء حينئذ اذا كان أصل الدين أربعين ألف فرنك  
ونخصه في المصلحة الأولى عشرين ألف فرنك حيث حصل التراضي على  
اسقاط خمسين في المائة وقبض عشرة آلاف فرنك فان العشرة آلاف فرنك  
تكون بقية عشرين ألف فرنك من الأربعين قبرا أذمة رب الدين من عشرين  
الف فرنك من أصل الدين المطلوب منه لأن رب الدين لما رضي بالتجسسين في  
المائة في عقد المصلحة وقبض العشرة آلاف من انقسمه فهذا بالنسبة اليه  
بغزلة عقد لازم لا ينفسخ

### الفصل الثالث

في نقل عملية التقليل وختامها لعدم

كفاية مال المقلس بمصارفها

\* (بند ٥٢٧) \*

في أي وقت كان قبل التصديق على المصلحة وقبل اتحادية أرباب الديون اذا  
تعلقت المداومة على ادارة التقليل بعدم كفاية أموال المقلس للمصارف  
التي تقوم بها جاز لمحاكمة التجارة بتقليل عملية التقليل وقطع علاقتها بناء على

التياس أمين المحكمة بل والمحكمة أن تصدر هذا الحكم من تلقاء نفسها  
بمقتضى وظيفتها راجع بند ٥١ تجارى

فيترتب على هذا الحكم ان كل أحد من أرباب الديون له على حدة أن  
يتداعى على أموال المفلس وأن يطلب القبض والتضييق عليه راجع بند  
٢٠٩٣ مدنى وبندى ٥٨٣ و ٧٨٠ محاكمات

ولايجزى مضمون هذا الحكم الا بعد انقضاء شهر كامل من تاريخ اعلانه وفى  
أثناء هذا الشهر يكون موقوف التنفيذ راجع بند ٦٦ تجارى

• (بند ٥٢٨) •

يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يطلب نقض الحكم بتفيل العهدة  
بأثبات وجود الاموال الكافية لمصارف استمرارها أو بتسليم مقدار كاف  
لادارة العملية ليد وكلاء الديون راجع بند ٥٧٥ تجارى  
وفى جميع الاحوال يجب أن تكون مصارف التسديتات التى أوجبها البند  
السابق مقدمة الاداء على غيرهما من المصارف راجع بند ٢١٠ مدنى

### الفصل الرابع

فما يسمى فى عرف التجار باتحادية أرباب الديون

(اتحادية أرباب الديون عبارة عن اشتراك اغراضهم فى أن يتقاضوا من  
مدينهم المفلس الذى لم يتمكن من المصالحة بالتدابير اللازمة لتخليص ديونهم  
منه والحصول عليها)

• (بند ٥٢٩) •

اذا لم يتم قرار المصالحة بين المفلس وغرمائه كان لهم الحق الصكامل فى أن  
يكونوا جميعا بالنسبة اليه فى حالة الاتحادية فى مطلوبهم منه والاشترائية  
الروكية راجع بندى ٥٠٧ و ٥٣٧ تجارى

ويجب على أمين المحكمة حينئذ أن يتذكر معهم مجرد دخولهم فى حالة  
الاتحادية فمما يلزم من مباشرة عملهم فمبدأ بالقرار فى شأن ابقاء وكلاء الديون  
الموجودين أو استبدالهم راجع بند ٤٥ تجارى

ويقبل فى جمعية شورى الاتحاد لعمل القرار اللازم أبواب الديون المتنازة

والحائزون لهن عقارى أو متاعى ويجزرا الاميين محضر ايمان يديه مجلس  
 أرباب الديون من الاقوال والمخوضات وما استقر رأيهم عليه ويرفعه الى  
 محكمة التجارة فباطلاعها عليه تنقضى قرارها على موجب ما سبق في بند ٤٦٢  
 ومن صار استبداله من وكلاء الديون بموجب هذا القرار يسلم حساب ما به هذه  
 الى خلفه من الوكلاء المستجدين بحضور الامين ويخطاب المجلس بطلبه رسميا  
 لذلك راجع بند ٥٢٧ محاكمات ونود ٤٦٢ و ٥١٩ و ٥٣٦ و ٥٣٧  
 تجارى

\*(بند ٥٣٠)\*

يصير عقد المشورة من أرباب الديون في شأن المجلس هل يعطى له ما يستعين به  
 على ميثاقه على سبيل المواساة ولا فاذ رأى أكثر الحاضرين انه يعطى لمضى  
 بوصف المواساة فانه يصير تقديره بمعرفة وكلاء الديون وعرضه على أمين  
 المحكمة فباستصوبه في تقدير ذلك يجري عليه العمل واذا رأى الوكلاء  
 المذكورون ان ما استصوبه الامين غير موافق لجازلهم أن يرفعوا أمر  
 ذلك من طرفهم لمحكمة التجارة بدون واسطة قنأ مرعى موافق في تقدير  
 هذه المواساة راجع نود ٤٤٣ و ٤٥٣ و ٤٦٢ و ٥٨٠ تجارى

\*(بند ٥٣١)\*

اذا أقبلت شركة تجارية جازلا رباب الديون عليها أن لا يرضوا بالامصالحة الامع  
 بعض الشركاء واحدا أو أكثر دون البعض الآخر راجع نود ٥٨٦ و ١٩  
 و ٦٠٤ تجارى

ففي هذه الحالة يكون مال الشركة المفلسة معتبرا روكا للفرماء على الوجه  
 الاتحادى وأما الاموال والاملاك الخصوصية لمن صار انقضاء المصالحة معه  
 واحدا أو أكثر فهي أجنبية عن أموال الشركة فلا تكون المصالحة  
 الخصوصية مع بعض الشركاء ملازمة لدفعه شيئا الا ان أمواله الخاصة المنفصلة  
 عن مال الشركة

وكل شريك حظي بمصالحة خصوصية فقد برئت ذمته بذلك في الشركة من  
 التكافل فيها مع غيره راجع بند ١٢٠ مدنى

\*(بند ٥٣٢)\*

وكلا التقليل يسألون بالنسبة عن جميع أرباب الديون يسأل أنواعها  
تصفية مال الروكية وقطع حساب التقليل راجع بند ٤٤٣ تجارى  
ويجوز لأرباب الديون ان يرضوا للوكلاء أيضاً ان يتصرفوا فى المال المتحصل  
لرولة الاتحادية برخصة صادرة عن قرار من جميعهم - م راجع بند ١١٣  
و ١٢٧ و ١٩١ و ١٩١ مدنى

ويجب أن يعينوا لهم فى سند هذه الرخصة حدود دائرة التصرف مع تقدير  
مبالغ الاموال التى تبقى فى أيديهم معدة للمصارف والتنفقات ولا يشترط محضر  
قرار تلك الجمعية الا اذا كان بحضور أمين المحكمة مع أغلبية آراء أرباب الديون  
أى رأى ثلاثة أرباعهم عدد او مالا راجع بند ٥٠٧ تجارى  
ولا يمنع مانع من المناقضة فى قرار الرخصة سواء كان المناقض هو المقتضى  
أو كان من أرباب الديون الخاصين لرأى الاكثريه  
ولا توقف مناقضة المناقض اجرا هذه الرخصة

(بند ٥٢٣)\*

اذا تسبب عن تجارة الوكلاء عقود تزيد على مال روكية الاتحاد فأرباب  
الديون الذين أخذوا بهذه التجارة ملزمون دون غيرهم أن يدفعوا من أموالهم  
الخاصة بهم الخارجة عن الشركة ما زاد على حصصهم فى نفود الروكية الى حدة  
ما أدنوا به للوكلاء (فما خالف فيه هؤلاء الوكلاء يكون على طرفهم خاصة)  
وبناء على ما تقدم كل واحد من أرباب الديون الذين أجازوا التجارة يدفع من  
خاصة ماله ما يخصه فى الرأى بنسبة حصته دينه المطالبة له من مال المقتضى راجع  
بند ١٢٨ و ١٩٧ و ١٩٨ مدنى

(بند ٥٣٤)\*

مامورية وكلاء الديون أن يسعوا الى المحاكم فى طلب مبيع عقارات  
المقتضى وبضائعه ومقاعه وتنظيف حساب الديون المطالبة له والمطالبة منه  
وكل ذلك يكون تحت نظر أمين المحكمة ولا يلزم فى ذلك احضار المقتضى راجع  
بند ٦١٧ و ٩٥٦ و ٩٦٦ محاكمات وبندى ٢٩ و ٦٢ تجارى  
(من المعلوم ان هذا السعى انما يكون فى حالة ما اذا حكمت المحكمة بانه  
اتحادية الغراما واشترأ كهم فى رولة المدين علما بنطوق بند ٥٢٩ على

الاصول والرسوم المقررة في بند ٤٦٢ حيث عقب ذلك تصيرا أموال المقلص  
وهنا مشتركا لأرباب الديون

\*(بند ٥٣٥)\*

يجوز لوكلاء الديون بناء على أحكام بند ٤٨٧ أن يفضوا بطريق الصلح جميع  
الخصومات التي تتعلق بمسأرا أنواع حقوق المقلص ولوناقض المقلص في ذلك  
بأي مناقضة كانت راجع بندي ٤٤ و٢٠٤ و٢٠٤ مدني

\*(بند ٥٣٦)\*

يجب تجنيد أرباب الديون في الطريقة الاتحادية بطلب أمين المحكمة ليعقدوا  
الشورى العمومية ولومرة في السنة الاولى وفيما بعد هامن السنين اذا  
اقتضى الحال ذلك راجع بنود ١٩٩ و٥٠٣ و٥٢٢ تجارى  
ويجب على الوكلاء أن يقدموا للجمعية جميع ما يشره من العمليات وسر كل  
الادارة في حق مال التقليل للمداولة فيه راجع بنود ٤٦٢ و٥١٩ و  
٥٢٩ و٥٢٧ تجارى

ثم يصير في هذه الجمعيات صدور القرارات بالوكلاء على وظائفهم واستبدالهم  
بغيرهم حسب الاقتضاء وعلى موجب اصول المقررة في بندي ٤٦٢  
و٥٢٩ السابقين

\*(بند ٥٣٧)\*

مضى انتهت عملية حساب التقليل جميع أمين المحكمة أرباب الديون وهي آخر  
جمعية يعقدونها للمشورة النهائية  
وفيما يقدم وكلاء الديون نتيجة عملياتهم ومحاسباتهم القطعية بحضور المقلص  
أو بطلب حضوره راجع بند ٥٢٧ محاسبات  
ويبدي كل من أرباب الديون رأيه وما ظله له من قبول عذر المقلص أو عدم  
قبول عذره ويجوز الحضر اللازم في شأن ذلك ويكون مستجعا لرأي كل من  
أرباب الديون وما يندوته من الملاحظات راجع بنود ٥٣١ الى بند ٥٤٠  
تجارى

ويختتم هذه الجمعية بتفويض عقد الاتحادية من نفسه وببطعه راجع بند ٢٩  
تجارى

\*(بند ٥٣٨)\*

في رفع أمين المحكمة لمجلس محكمته صورة قرار المحضر المتعلق بمجاوز الحكم على  
المفلس بقبول عذره أو عدم قبوله ويرفع أيضا للمحكمة تقريراً منه بباطلها  
من أوصاف المفلس وأحواله راجع بند ٥٢٢ تجارى  
حينئذ يحكم محكمة التجارة بقبول عذره أو عدم قبوله

\*(بند ٥٣٩)\*

في حالة ما إذا لم يحكم مجلس المحكمة بقبول عذر المفلس يكون لكل واحد من  
أرباب الديون على حدته حق في المرافعة معه والتداعى على أمواله وطلب  
التضييق عليه راجع بنود ٤٤٣ و ٤٤٧ و ٥٢٧ و ٥٤٥ تجارى  
فاذا حكم بقبول عذره صار معافى من التضييق عليه فيما يخص ديون أغلظه  
فلا طلب لهم الأعلى أمواله لاستيفاد ديونهم منها ولا يسرى الحكم في حالة قبول  
العذر بعد عدم التضييق على المفلس بالقبض عليه في حق من صار استثناءهم  
بقوانين خصوصية (كألا جانب الغير القاطنين والأوصياء وأمناء الودائع لأن  
صفاتهم ووظائفهم تستلزم التضييق عليهم ولو في حالة الحكم بقبول العذر في  
المفلس) راجع بندي ٤٤٥ و ٤٤١ تجارى وبند ٣٦٠ تحقيق الدعاوى  
\*(بند ٥٤٠)\*

لا يجوز الحكم بقبول عذر من ارتكب تفالس الحيلة والتدليس ولا من  
ارتكب بيع أو رهن مالا يملك ولا من حكم عليه بجحد السرقة ولا من ارتكب  
جرم التحويل على كل أموال الناس بالباطل بطريق النصب والاختلاس فيما  
اتقن عليه وأمناء الاموال الميرية راجع بند ٢٠٩ مدنى وبند ٢٧٩  
جنايات وبند ٥٩١ تجارى

\*(بند ٥٤١)\*

لا يقبل من المدين التاجر رخصة تمكين غرمائه المصدين من جميع أمواله  
والتسبى منها بدون مصلحة ولا يتغصبه ذلك قانوناً راجع بند ١٢٦ مدنى  
وبند ٨٩٨ محاكمات

وإنما يجوز أن يعمل في حقه صورة مخالفة أى مصلحة تنازلية بأن يخلف  
عليهم بعض أمواله أو جميعها ليصلوا منها ديونهم فتعقد على موجب الشروط

## المقترزة في الفصل الثاني من هذا الباب

فتجبري في هذه المخالعة الصلحية جميع الشروط المقترزة في حق غيرهما من  
المصالحات المعتادة ويترب عليها ما يترب على غيرها فبطلانها وبطلانها  
ما يطل المصالحة المعتادة وبطلانها ويجري في تصفية الاموال المتنازل عنها  
وقطع حساب المدفع دين الغرماء منها عين الاحكام المقترزة في بند ٥٢٩ وبند  
٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ من هذا القانون

ويستوى عقد المخالعة الصلحية مع عقد الاتحاد في رسوم التسجيل

(الفرق بين المصالحة المعتادة التجارية والاتحاد أن في صورة دخول الغرماء في  
الاتحاد لا يعدو للمدين مباشرة أمواله بنفسه والتصرف فيها بالبيع والشراء  
والدفع لغرمائه بل تنزع أمواله من يده وتكون تحت تصرف الغرماء فيكونون  
من طرفهم وكلامه قروضين عنهم في السعي في تنضيضها التقسيم بين المستحقين منهم  
بحسب ديونهم بخلاف حالة المصالحة فإنه يعود لهم التصرف بها وأما المخالعة  
الصلحية فتستوى مع حالة الاتحاد بدفع رسوم التسجيل ويكون لها أيضا شبهة  
قريب بالاتحاد وبرخصة تمكين الغرماء من الاموال بالنسبة للمسلمين الذين  
ليسوا تاجرا يجوز رفع دعاوىهم في كل منهما الى المحاكم المدنية وانما الفرق  
بين المخالعة الصلحية وحالة الاتحاد هو أن الاتحاد يجعل المظلم دائما عروضا  
لقيام أرباب الديون على يده بالقبض والحبس بخلاف المخالعة الصلحية فلا  
قيام معها لهم الاعلى ماله

وكذلك الفرق بين المخالعة الجائرة للمدين تاجرا أو غيره ورخصة التمكين  
والتبري الخاصة بالمدين غير التاجر ان المخالعة يترب عليها جواز عقود المظلم  
المخالع وصحة تصرفاته ومزية الحكم بقبول عذره وفي آخر أمره تنتهي ديونه  
بإبراء أرباب الديون له منها وأما رخصة التمكين والتبري فلا يكون إبراء المدين  
فيها الا بقدر الاموال الموجودة فقط وتبقى ذمته مشغولة بما بقي

فتلخص من هذا ان أحوال المدين مع غرمائه أربع حالة منها خاصة بالمدين  
غير التاجر وهي حالة تمكين المظلم من أمواله اقرمائه والتبري عنهم اللهم والثلاثة  
الآخر التي هي المصالحة المعتادة والمصالحة الصلحية والاتحاد جارية في حق  
كل مدين مظلم سواء كان تاجرا أو غير تاجر



## الباب السابع

فيما يتعلق بأنواع أبواب الديون من جهة الامتياز  
وعدمه وبيان استيفاء حقوقهم في  
صورة التقليس وفيه فصول

### الفصل الاول

فيما يتعلق بالأشخاص المتعهدين مع المقتس  
المستكافلين معه في التزام دفع الدين

\*(بند ٥٤٢)\*

لرب الدين الذي يده سندات صحيحة محضاة من المقتس ومن المتعهدين معه  
المقتس من مثله أو المحيلين لتلك السندات عليه أو الضامنين له فيها أن يدخل  
يدينه مع غيره من أبواب رول الغرماء في اقتسام ما ينض من مال كل واحد من  
هؤلاء المزمين بالدفع فيدخل في محاسبة هذه التقاليم بقيمة كمال دينه  
(بما فيه من القوائد والمصارف) الى تمام الدفع راجع بندي ١٢٠٠  
و ٢٠١١ مدني و ٥٦٥ تجاري

(سندتضامن الدين يجعل لب الدين الحق في أن يطلب وفاء جميع دينه من أي  
من شاء استيفاء منه من المدينين بموجب بند ١٢٠٠ من القانون المدني  
فاذا كان بعض المدينين المشتركين في التكافل موسرا والبعض الآخر معسرا  
فلرب الدين حق أن يطلب دينه بقلمه من البعض الموسر والبعض الموسر الذي  
وفي الدين أن يرجع على روكية غرماء المقتس فاذا كان المتضامنون كلهم  
مفلسين دخل رب الدين في روكية الغرماء ليستوفي حقه كسائر أبواب  
الديون عليهم

سؤال ذلك ما إذا أفلس ثلاثة أشخاص متكافلون وعليهم ديون لواحد بسند  
قدر مافيها ١٢٠٠٠ فرنك فانه يدخل في رول تقليس كل واحد منهم بدينه  
بالكامل

فروك المفلس الاول أعطى خمسين في المائة فيستحق رب الدين أن يدخل فيها  
بكامل دينه يعني بقيمة ١٢٠٠٠ فرنك فبإسقاط خمسين في المائة تكون قيمة  
كامل دينه ٦٠٠٠

ورول المفلس الثاني أعطى رب الدين ٢٥ في المائة فيكون تمام  
دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقيمة ٤٤٠٠

ورول المفلس الثالث أعطى رب الدين ٢٥ في المائة فيدخل  
فيه بكامل دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقيمة ٣٠٠٠

ولكن حيث قبض من الروك الاول والثاني ١٠٢٠٠ فرنك  
فلا يقبض من الروك الثالث الا بقدر ما تبقى له وهو ١٨٠٠

فكانت أخذ من الروك الثالث بقيمة ١٥ في المائة فيكون جميع  
ما قبضه من متحصلات الروكات وهي كامل دينه ١٢٠٠٠

\*(بند ٥٤٣)\*

حصى الديون المدفوعة لارباهم من متحصلات تقليسات المفلسين المشتركين  
في التضامن لاحق في المطالبة لبعضهم على بعض بالرجوع في شئ منها ما يمكن  
مجموع المتحصلات التي راجت من هذه التقليسات يزيد على مبلغ أصل  
الدين وقوابعهم من مصارف وقوافل في هذه الحالة كل ما زاد عن ذلك المجموع  
المتحصل يستحقه على حسب درجات سندات التكافل المدينون الاصليون  
الذين هم مضمونون لغيرهم من الكافلين لهم

(من قواعد المعاملات التجارية ان التضامن يقتضي ان المتضامنين يدفع  
بعضهم دين البعض الآخر ويكون لكل منهم الرجوع على بعض بما دفعه  
ولكن است هذه القاعدة على عمومها بل يستثنى منها حالة التقليس التي  
من ضوابطها انه لا يرجع تقليس على تقليس آخر فيما دفع لرب الدين من تقليس  
المدينين المتضامنين ولكن اذا كان مجموع ما تحصل من تقليسات المدينين

زاندا عن قدوم المستحقه رب الدين من دينه الاصيل وواجبه من مصارف  
وفوائده فتتخذ اذا استوفى رب الدين ازيد من حقه من مجموع ما ائتم من  
التقليسات وجب عليه ضرورة ان يرده الى مستحقه والمستحق هذا برعاية  
الانصاف هو المدين الاصيل المضمون من الضامنين المتكافلين عنه بوفاء  
دينه حيث استقر الدين في ذمتهم بالضمان ودفعه كل منهم لا تبرأ من الضمان  
الابتدور مسا لهذه الزيادة

\*(بند ٥٤٤)\*

اذا كان يدرب الدين مستند محض من المقلس وبعض من شركائه المتضامين  
معه وكان قد قبض من دينه قبل التقليس قدر ما علموا نقداً ودخل في حسابه  
بالمقاصة وفسخ الدين بالدين فلا يدخل رب الدين المذكور مع غيره من غرماء  
التقليس في الرول الابتدور ما يني له بعد خصم ما ذكر ويكون الباقي ديناً على  
الشركاء المتضامين وعلى كفلائهم  
والمعهد للمقلس أو الضامن له اذا كان هو الذي دفع عن المدين رب الدين ذلك  
القدر فانه يندرج مع الغرماء في هذا التقليس بقدر ما دفعه لو قام ديون المقدس  
راجع بند ٢٠٢٨ مدني

\*(بند ٥٤٥)\*

لا يزال أرباب الديون لهم الحق في أن يقيموا دعوى على المتعهدين مع المقلس  
وعلى كفلائه في طلب مبلغ أصل ديونهم منهم بالتقام والكامل ولو في حال ما اذا  
كانت انعقدت مصالح في شأن الدين راجع بند ١٢١٠ مدني وبند ٦٠٤  
تجاري

## الفصل الثاني

فيمن يدهم رهن متاع من أرباب الديون أو من لهم حق  
الامتياز على أموال المقلس المتاعية

\*(بند ٥٤٦)\*

أرباب الديون الذين يدهم رهن متاع ارتبهوه على وجهه تعتبر قانوناً لا يصير  
قيده ديونهم ضمن رول الغرماء الا مجرد العلم به فقط (لانه بما تستدعيه الاحوال)  
راجع من بند ٢٠٧١ الى بند ٢٠٧٤ و٢٠٨٤ و٢٠٨٥ مدني

وبندی ٥٠٨ و ٥٤٧ تجاری

\*(بند ٥٤٧)\*

لو كلاء الدين في أي زمن كان أن يشفعوا الرهن المتاعى لفقطه مال التقليل  
ويبدعوا المعرتهن دينه ويكون فكه بالاذن من أمين المحكمة راجع بنود  
٢٠٨٢ و ٢٠٨٣ و ٢١٠٢ مدني وبندی ٤٤٣ و ٤٦٢ تجاری

\*(بند ٥٤٨)\*

في حالة ما اذا لم يشك الوكلاء الرهن المتاعى وصار يبعه على المدين بمن رائد عن  
الدين فان ما زاد من الثمن يصير استخلاصه بسعي الوكلاء فاذا كانت قيمة  
الرهن دون الدين فان الدائن المرتهن يدخل في روك الغرماء بقدر ما بقي من  
دينه ويصير اسوة بقية الغرماء المجزئين عن الامتياز راجع بند ٢٠٧٨ مدني  
وبند ٦١٧ محاكمات وبندی ٥٥٢ و ٥٦٥ تجاری

\*(بند ٥٤٩)\*

المرتببات المستحقة لأرباب الاشغال والاعمال الذين استخدمهم المقلس نفسه  
في أثناء شهر سابق على الحكم عليه باسم الرقتيلس تدخل في جملة ديونه المتأخرة  
بالمناوع وتكون في درجة امتياز مرتببات الخدم المذكورة في بند ٢١٠١  
من القانون المدني راجع بنود ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٥٨٦ تجاری  
وكذلك مرتببات مستخدمى حواصل التجارة من ستة أشهر قبل التقليل  
تكون أيضا في هذه الدرجة الامتيازية بالمناوع

\*(بند ٥٥٠)\*

يحرم المقلس من مزينة هذا الاشياء الاثائية والمناعية لبائعيها الطالب  
استردادها الغبضه المرخصة له حسب المقرر في غرة ٤ من بند ٢١٠٢ من  
القانون المدني ولايس له من تاريخ تدوين هذا البند أن يحتل بهذه الرخصة  
إحكام هذا البند مخصص لعموم بند ٢١٠٢ وحكمة التخصيص منع الغش  
والتغري لان المدين عند افلاسه قد يتواطع بائع الامتعة ليسترد منه عين  
متاعه له ويرى بما يتواطع أرباب الاموال التجارية على استرداد عين اموالهم  
فيجفف ذلك بالغرماء كل الانحاف فعلاج دام هذا الغش انما يكون بسد باب  
جواز الاسترداد المرخص في ذلك البند وقطع علاقته بالكلية

وهذا حكمه أخرى أوجبت منع حق الاسترداد وهي أن استحصال المدين  
على قدر جسيم من الأثاث والمتاع يجعله مؤتمناً من يعقده عنه العقود وبذلك  
يكون له من الزينة والزخرفة متاع عظيم يخدع به غيره فبسبب حرمانه من  
حق الاسترداد قانوناً يستيقظ البائع في معاملته فلا يبيعه الامتعة الا يدايد  
راجع بند ٢١٠٢ مدني وبندى ٤٨٦ و ٥٧٤ تجارى

(بند ٥٥١)\*

على وكلاء الديون أن يقدموا للأمين قائمة الديون التي يزعم أربابها أنها  
ممتازة بأموال متاعية فاذا لم يجد الامين المذكور مائة الثبوت امتيازها بما ذكر  
أذن تصرفها من أول نقود تنض من أموال المظلم راجع بند ٤٥٢ تجارى  
فاذا كان في نفس امتيازها نزاع محتاج للتحقيق كان الحكم في ذلك للحكمة  
التجارية (هذه اذا كانت دعوى الامتياز تخص افلاس المظلم والا فان كانت  
تعلق بآليات درجات الامتياز بين أرباب الديون كان الحكم فيها للحكمة  
المدنية) راجع بندى ٦٦١ و ٦٦٢ محاكمات وبند ٦٣٥ تجارى

### الفصل الثالث

في ذكر حقوق أرباب الديون الذين بأيديهم  
رهن عقارى أو لهم حق الامتياز  
على العقار

(بند ٥٥٢)\*

اذا صار تقسيم ثمن الاملاك العقارية على الغرماء قبل غن الاموال المتاعية  
أو كان معه في زمن واحد فان أرباب الديون الحائزين للرهن العقارى  
أو للامتيازات على الاملاك العقارية اذا لم يستوفوا حقوقهم من غن  
العقارات يراخون رولك الغرماء المحجزين عن الامتيازات بنسبة ما بقى مستحقا  
لهم من ديونهم ويصرف لهم بحسب ذلك من نقود الروكية وذلك بشرط أن  
تكون ديونهم قد صار تحقيقها وأن يكونوا أدوا الخلف عليها بمين التوثيق  
لثبوتها بموجب الاصول المقررة فيما سبق في هذا الخصوص راجع بنود  
٢٠٩٣ و ٢٠٩٤ و ٢٢١٨ مدني وبند ١٤٩ محاكمات وبندى ٥٦٥  
٥٧١ تجارى

(مثال ذلك ما إذا كان قدر الدين ١٠٠٠٠٠ فرنك على الوجه الآتي

الدائن الأول برهن عقارى على ٤٠٠٠٠

الدائن الثانى برهن عقارى على ٣٥٠٠٠

١٠٠٠٠ الاول دينه

١٥٠٠٠ والثانى دينه

١٠٠٠٠٠ فيكون مجموع الدين

وصار مبيع العقارات قبل الامتعة وبلغ ثمنها ٧٠٠٠٠ فرنك فيعطى

من هذا المبلغ للدائن الاول برهن عقارى قيمته مطلوبه وهو ٤٠٠٠٠

والدائن الثانى برهن عقارى ٣٠٠٠٠

٧٠٠٠٠ يكون المجموع

فبعد توزيع الثمن المتحصل من بيع العقارات يبقى للدائن الثانى الممتاز برهن

العقارى مبلغ ٥٠٠٠ فرنك ولا يكون له مطالبه بوفائه الا من متحصلات بيع

الامتعة فاذا بلغ المتحصل من بيع الامتعة ٢٤٠٠٠ فرنك يستحق منه

الدائن الثانى الممتاز برهن العقارى ما بقى من أصل دينه وهو ٥٠٠٠

ويستحق منه الدائن الاول من الغرماء المجردين عن

الامتياز قدره مرتين وهو ١٠٠٠٠

ويستحق منه الدائن الثانى من الغرماء المجردين عن

الامتياز قدره ثلاث مرات وهو ١٥٠٠٠

٣٠٠٠٠ يكون المجموع

وحيث ان المتحصل من بيع الامتعة لم يبلغ الا ٢٤٠٠٠ وهو غير كاف

اسداد جميع الديون فيعطى للدائن الممتاز برهن العقار ٤٠٠٠

ويعطى للدائن الاول من المجردين عن الامتياز قدره مرتين وهو ٨٠٠٠

ويعطى للدائن الثانى من المجردين قدره ثلاث مرات وهو ١٢٠٠٠

٢٤٠٠٠ يكون المجموع

\*(بند ٥٥٢)\*

إذا كان قد سبق توزيع واحد أو عدة توزيعات من النقود المتحصلة من المتاع

قبل توزيع غن العقار فان أرباب الديون الممتازة والحائز للرهن العقارى

المحقق المحلوف عليه بين التوثيق يدخلون في توزيعات عن العقارات كامل ديونهم  
وإنما في هذه الصورة يلزم أن يستزل من عن العقارات قيمة ما جرى دفعه من  
عن الامتعة التي هي روكية بجهة الغرماء أرباب الديون المعتادة كما سيأتي بيانه  
في البند الآتي راجع بنود ٥٠٣ و ٥٢٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ تجارى

\*(بند ٥٥٤)\*

بعد بيع العقارات واعطاء الحكم القطعي بوضع أرباب الديون الحائزين للزهن  
العقارى والمنازلين به في مراتبهم الامتيازية فمن استحق منهم في مرتبة  
المتتبع جهام عن العقار شيئا من كامل دينه فلا يأخذ منه الا بعد ان يستزل  
منه ما كان صرفا لمن مال روكية الغرماء المجردين عن الادية اذ راجع بنود  
٧٥٩ و ٧٦٧ و ٧٧٢ محاكمات

وبرد القدر المستزل بهذه الطريقة الى مال روكية الغرماء المجردين عن الامتياز  
حيث صار استزله لرواج نقوده ارجع بند ١٢٥١ مدنى وبنود ٥٠١  
و ٥٥٣ و ٥٥٥ تجارى

\*(بند ٥٥٥)\*

أرباب الديون الحائزون لهن عقارى أو امتياز على العقار اذ لم يراجحو الا  
بمخصص من ديونهم في تقسيم عن العقارات فانه يحكم لهم حكما قطعيا بان  
يبدروا في روكية الغرماء بما بقى لهم بعد من اجتهت باخذ استحقاقهم من عن  
العقارات

وما أخذوه من النقود زيادة عن نسبة ما يستحقونه في التوزيعات السابقة من  
عن العقار يجرى استزله ووضعه الى مال روكية الغرماء المجردين عن الامتياز  
راجع بند ١٢٥١ مدنى

\*(بند ٥٥٦)\*

أرباب الديون الحائزون لهن عقارى اذ لم يتفقوا حسب درجتهن بشئ مطلقا  
من المزاجعة في توزيع عن العقارات فيكونون اسوة الغرماء المجردين عن  
الامتياز راجع بنود ٥٠١ و ٥٠٩ تجارى

(عدم اتفاقهم من توزيع عن العقار يتصور في ما اذا كان من قبلهم في درجة  
الامتياز على العقار قد استوعب دينه عن ذلك العقار ولم يفضل اذ لا شئ

الممتازين من دينه فيقول أحمره إلى أن يكون معدودا من أرباب روكية  
الديون المجردة عن الامتيازات

ولذلك كرهنا مثالا يبين به معنى الاربعة شيود السابقة وكيفية حسابها فنقول  
إذا كان خمسة أشخاص على مدين ٤٢٠٠٠٠ فرنك على الوجه الآتي

١٦٠٠٠٠

الاول

٠٨٠٠٠٠

الثاني

٠٤٠٠٠٠

الثالث

بالعقار

١٢٠٠٠٠

الاول

٠٢٠٠٠٠

الثاني

عن الامتياز

٤٢٠٠٠٠

يكون مجموع الدين

فصار مبيع أمتعة القلمس وتحصل منها ١٠٥٠٠٠ فرنك وتراحم أرباب الديون  
على هذا المبلغ ليقتسموه خمسة غراما طبقا للبند ٥٠٤ فهذا يصير حصة بينهم  
على النسبة الآتية

٤٠٠٠٠

الاول

٢٠٠٠٠

الثاني

١٠٠٠٠

الثالث

بالعقار

٣٠٠٠٠

الاول

٥٠٠٠٠

الثاني

الامتياز

١٠٥٠٠٠

يكون المجموع

ثم بعد تقسيم متحصل الامتعة صاري العقارات فتحصل من ثمنها مبلغ  
٢٢٠٠٠٠ فرنك يدخل الممتاز الاول بترتبة استقامة بكامل دينه فله الحق  
في ان يعطى كمال استحقاقه يعني ١٦٠٠٠٠ فرنك ولكن حيث قد سبق انه  
اخذ مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك فلا يعطى له الا ١٢٠٠٠٠ فرنك ويخصم منه  
بموجب بند ٥٥٠ مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك لضاف في مال ديوك الغرماء المجردين  
عن الامتياز ويدخل الثاني المستحق بدرجة الامتياز في حصة من استحقاقه  
من ثمن العقار فلو لم يكن سبق له في التوزيع الاول شيء لا أخذ الباقي من ثمن  
العقار يعني ٦٠٠٠٠ فرنك ودخل في أرباب الديون المجردين عن الامتياز



بما بقي له يعني ٢٠٠٠٠ فرنك ولا يمكن بحيث علم أنه قد خصص  
في توزيع السبع الامتعة بنسبة لكل دينه يعني ٨٠٠٠٠ فرنك وهو أربعة  
اضعاف ما يراحم فيه في ثمن العقار فوجب أن يخصم منه ثلاثة أرباع ما دخل  
فيه من الدين لإضافتها لروك الغرماء المجردين طبقا للمنطوق بند ٥٥٥ ومبلغ  
الثلاثة أرباع المخصوصة هو ١٥٠٠٠ فرنك

والثالث الممتاز بالرهن لا يتفقد بدرجة امتياز فيكون بمنزلة الغريم المجرد عن  
الامتياز علا بيند ٥٥٦ وبموجب هذا الحساب يكون مجموع ما أضيف  
إلى مال روك الغرماء ٥٥٠٠٠ فرنك فتقسم بالتناسب على باقي أرباب  
الدين الذين لم يكمل صرف استحقاقهم يعني إلى الدائنين الثاني الممتاز بالعقار  
١٥٠٠٠

والثالث يراحم بما يستحقه وهو ٣٠٠٠٠

والدائن الأول المجرد عن الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ٩٠٠٠٠

والدائن الثاني المجرد عن الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ١٥٠٠٠

فيخصص لكل منهم حصصه بنسبة دينه

## الفصل الرابع

في حقوق زوجات المقلين

\*(بند ٥٥٧)\*

في صورة تقليس الزوج إذا كان ما دخلت به الزوجة من العقارات بعد الزواج  
لم يكن اختلط على وجه صحيح معتبر بحال الزوج فإنه يرد لها العقارات بعينها  
وكذلك يرد لها مالها من العقارات بالارث أو بالهبة أو بالوصية واجع  
بنود ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٧٠ و ١٤٩٢ و ١٥٣١ و ١٥٣٩

و ١٥٦٤ و ١٥٧٧ مدني

\*(بند ٥٥٨)\*

وكذلك يرد للزوجة جميع العقارات التي اشترتها باسمها من أغنان ما ورثته أو ما  
وهب لها أو مالها بالوصية بشرط أن تكون صيغة استعراض هذه النقود  
بالعقارات مذكورة صريحا في حجة البيع وأن يكون قد ثبت من دفتر  
القسم أو يستند آخر قطعي أن أصل غن هذه العقارات قد حصل عما ذكر

راجع بنود ١٤٠٢ و ١٤٣٣ و ١٤٥٠ و ١٤٩٢ و ١٥٥٢  
و ١٥٥٩ مدني و بنود ٩٤٣ محاكمات

\*(بند ٥٥٩)\*

وكيفما كانت الشروط المبنى عليها عقد النكاح في حق مال الزوجين فإنه  
يقضى بالبناء على غلبة الظن والاجتهاد بان ما تمسكه أو تستره زوجة المفلس  
هو من ماله وأنه يجب اضافته الى موجوداته التي هي حق القرماء وانما للزوجة  
ان تثبت بالبراهين ملكيتها لذلك فان اثبتته فلا يضاف ما تمسكه الى مال القرماء  
راجع بنود ١٣٩١ و ١٣٩٤ و ١٤٠٢ و ١٤٠٤ و ١٥٥٢ و ١٥٥٩ مدني

\*(بند ٥٦٠)\*

الموأتحق في استرداد عين الامتعة التابعة لهما بموجب سند عقد النكاح  
زوالا ليله لهما من ميراث أو هبة أو وصية ولم تكن هذه الامتعة محتاطة بمال  
أوجهها بشرط ان تثبت أنها هي عين الامتعة التي آت اليها بالكشف من  
دفتر قسمة أمير حردا و بسند صحيح معتبر راجع بندي ٢٧ و ١٣١٧ مدني  
و ٩٤٣ محاكمات

فان عجزت عن الاثبات بهذا الوجه حكم بالاجتهاد المبنى على القرائن أن  
جميع الامتعة سواء كانت لاستعمال الزوج أو الزوجة على أي طريقة عقد  
عليها النكاح هي في حكم المملوك للزوج فتؤول الى أرباب الديون وانما يجوز  
لوكلاء الديون أن يردوا للزوجة بعد استئذان أمين المحكمة النيابة والملابس  
الضرورية لهما

\*(بند ٥٦١)\*

لامطالبة للزوجة باسترداد العقارات المذكورة في بندي ٥٥٧ و ٥٥٨  
الابشرط ضمانها للديون وقبضة الرهون الواقعة على هذه العقارات بالوجه  
المعنى بالقوانين سواء كانت ضمنيت ذلك بطوعها واختيارها أو بحكم المحكمة  
عليها بالضمان راجع بنود ١٤٢٨ و ١٤٤٩ و ١٥٢٥ و ١٥٢٨  
و ١٥٥٤ و ١٥٧٦ و ١٥٨١ و ٢١٤٢ و ٢١٦٦ مدني

\*(بند ٥٦٢)\*

اذا وقف الزوجة ديوانا عن زوجها فإنه يقضى بغلبة الظن والاجتهاد بأنها آتت

هذه الديون من ماله فلا يجوز لها أن تطالب بشئ من مخصصات الأفلان  
 ما لم يتم دليل على ان ماصرقته من أصل ماله خاصة على طبق ما سبق في بند  
 ٥٥٩

\*(بند ٥٦٣)\*

إذا كان الزوج تاجر أو قس أو شاعر أو غيره من هذه المهن أو كان بدون مهنة معلومة  
 وصار تاجر في سنة أو قس أو شاعر أو غيره من هذه المهن التي يمتلكها في وقت إبرام العقد  
 أو التي تؤول إليه بعد الإشهار بالأرث أو الهبة أو الوصية هي التي يكون للزوجة  
 حق في ان ترتبها الامتياز بها في عدة أشياء

أولاً في مقابلته التودد والامتنعة التي دخلت بها على سبيل الجهاز أو التي آلت  
 اليها بعد العقد بآرث أو هبة أو وصية واثبتت صحة تسليمها به بسند صحيح  
 التأويل

ثانياً في مقابلته ما صار استبداداً من عمن عقاراتهم المبيعة في أثناء الزواج  
 ثالثاً في مقابلته استعواض خسارة الديون التي اشتركت في الالتزام بها مع  
 زوجها راجع بنود ٥١٧ و ٧٢٤ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ١٣١٧ و  
 ١٣٢٨ و ١٤٣١ و ٢١٢ و ٢١٣٥ مدي

\*(بند ٥٦٤)\*

إذا كان الزوج تاجر أو قس أو شاعر أو غيره من هذه المهن أو كان بدون مهنة معلومة  
 وصار تاجر في أثناء السنة التالية لإشهار زواجه فليس لزوجته حق في ان  
 تطالب من مال الأفلان بما تبرع لها به الزوج في عقد النكاح وسطري في وثيقة  
 العقد كما لا حق لأرياب الديون على الزوج في نطلب ما تبرعت به الزوجة  
 له في وثيقة العقد المذكور راجع بنود ٧٥ و ١٠٩١ و ١٠٩٦ و  
 ١٢٩٤ و ١٤٨٠ و ١٤٩٦ و ١٥١٥ و ١٥٢٧ مدي

## الباب الثامن

في بيان تقسيم مال المفلس على غرماته  
 ونصفيه حساب عن أمتعه

\*(بند ٥٦٥)\*

بعد اداء مصارف الرسوم ومصروف ادارة عملية الأفلان وما أعطى للمفلس

ولعلنا نرى على سبيل الموائمة المعونة على معيشته وقيمة المبالغ المدفوعة لأرباب الديون الممتازة تقسم قيمة الباقي المتحصل من ثمن الامتعة على جميعهم بقسمة غرام على نسبة ديونهم المحقة التي أدوا عليها الخلف بين التوثيق المؤكد لصلتها راجع بند ٢١٠١ مدني وبند ٦٦٢ محاكمات

\*(بند ٥٦٦)\*

ولاجراء ذلك يجب على وكلاء الديون أن يقدموا كل شهر لأمين المحكمة التجارية كشفا مفصلا مينا فيه حالة الافلاس وقدر النقود التي جرى تسليمها في صندوق الامانات أو المودوعة تحت يد موثق فاذا استحسن رأى الامين تقسيم المتحصل على أرباب الديون أذن بقسمته عليهم بعد تخصصه على أسماهم وانما ينبغي له كمال السعي في تليخ أرباب الديون قضية هذا التوزيع

\*(بند ٥٦٧)\*

ولا يصير مباشرة القسمة على أرباب الديون المتوطنين بالملكية الا بعد حجز الحصة التي تخص الديون المقيمة في قاعة ميزانية أرباب الديون باسم الدائنين المتوطنين خارج هذه المملكة

فاذا استبان أن هذه الديون ليست مقيمة في الميزانية المذكورة على وجه الضبط الشافي جاز لأمين المحكمة ان يزيد على مقدار الحصة المحجوزة المقيمة في الميزانية مبالغ الاحتياط وانما يجوز في هذه الحالة لو كلاء الديون اذا ظهر لهم وجه المناقضة في حكم أمين المحكمة أن يناقضوا في ذلك برفعه لمحكمة التجارة لتأمر بما يظهر لها

\*(بند ٥٦٨)\*

تحتفظ هذا الحصة المحجوزة بصندوق الامانات لغاية انقضاء المدة المحدودة لها في أحكام بند ٤٩٢ فاذا لم يثبت أرباب الديون المقيمون في البلاد الاجنبية ديونهم حكم منطوق أحكام هذا البند يصير توزيع الحصة المحجوزة على أرباب الديون التي صار تحقيقها

وكذلك يصير مثل هذا الحجز في حق أرباب الديون الموقوفة على القبول فيجوز حصته على نعمتهم بقدر ديونهم الموقوفة على ائطاء الحكم اتعاهي في شأنها

\*(بند ٥٦٩)\*

لا يجوز لوكلاء الديون أن يدفعوا شيئا لأربابهم إلا بإقرارهم السند المثبت للدين وكل ما دفعوه برأبهم أو بأمر أمين المحكمة فيسندونه على سند الدين طبق الأصول المقررة في بند ٤٨٩

ولكن إذا تعذر على رب الدين إبراز سند الدين المطلوب له وكان قد سبق تحققة مجاز للأمين أن يأذن للوكلاء المذكورين بالصرف اعتمادا على ما ثبت لأرباب الديون بالكشف عن ذلك من محضر تحقيق الديون وفي حالة ما إذا أبرز رب الدين السند أو اكتفى بالكشف من المحضر المذكور فلا بد له أن يحترز على هامش قاعة التوزيع اشهادا منه بوصول حقه إليه

\*(بند ٥٧٠)\*

يجوز لأرباب الديون المتعدين بعد اصدار إذن محكمة التجارة وطلب حضور المقلس على الوجه الرسمي أن يبيعوا بطريق التقويم جميع حقوق المقلس أو المطالبات لكلا أو بعضا مما يمكن تحصيلها في هذه الحالة يجوز وكلاء الديون جميع العمليات اللازمة لهذه المبيعات ويجوز لكل واحد من أرباب الديون أن يخلص من الأمين الزام الغرماء المتعدين بتعديمية العددا وفي هذا الخصوص وإعطاء القرار اللازم

## الباب الخامس

فيما يتعلق ببيع عقارات المقلس

\*(بند ٥٧١)\*

من صدور الحكم بإشهار مقلس أي مدين لا يجوز لغرمائه أن يرفعوا أمرهم إلى المحكمة بضميق وبيع العقارات القيمة المرتبة لهم لاستخلاص حقوقهم من أثمانها راجع بند ٢٢٠٤ مدني وبند ٦٧٣ محاكمات

\*(بند ٥٧٢)\*

إذا لم يكن قد حصل طلب نزع العقار من يد المقلس بالبيع قبل عقد الاتحاد جاز لوكلاء الديون الممتازة دون غيرهم أن يطلبوا البيع وأنما يجب عليهم أن يباشروه قبل مضي غايبة أيام من وقت إذن الأمين بذلك ويكون بيع

هذا العقار على حسب الأصول والطرق المقررة في بيع عقارات القاصرين  
راجع بند ١٥٧ مدني ونود ٩٥٦ و ٩٥٨ و ٩٦٤ و ٩٦٥  
محاکات

• (بند ٥٧٣) •

من بعد اجراء المزايدة على عقارات المفلس بناء على طلب وكلاء الديون وقبدها  
على الراغبين لاتعمل المزايدة مرة أخرى الا بالشرط والاصول الآتية وهي  
أن تكون المزايدة الثانية بعد الاولى بخمسة عشر يوما لا غير  
وأن لا يكون الثمن في المزايدة الثلثة دون عشر القيمة الاصلية التي وقف  
عليها الثمن في المجلس الاول وان تعمل المزايدة الثانية في المحكمة المدنية في فلم  
تحريراتهم باجراء الاصول المقررة في بندي ٧١٠ و ٧١١ من قانون  
الحاكات الملكية وتقبل المزايدة من كل انسان  
وكذلك يقبل من كل انسان الزيادة على من وقف عليه الثمن الى ان ينتهي أمر  
المزايدة الثانية ومعنى هذه المزايدة بالسوم الاخير وبالاستقصاء الذي  
لا مزايدة بعده تكون هي المزايدة الاتسائية القطعية ولا يجوز أن تقبل  
مزايدة بعدها

### الباب العاشر

فيما يتعلق باسترداد ما اشتراه

المدين لبايعه بعته

(الاسترداد هو طلب المالك من المفلس ان يرد عليه ملكه بعينه في مقابلة دينه  
يعني ان يتداعى المالك على أموال المفلس في أخذ ما يملكه منها بدون ان يكون  
لغيره حق في التداعى عليها للروكية ثم ان الاشياء التي يقبل في حقها الطلب  
هي سندات الحوالات التجارية والبضائع المودعة في مستودق الامانات  
او المخازن والاشياء المبعة للمفلس ولم يكن دفع ثمنها)

• (بند ٥٧٤) •

يجوز في حالة التفليس لصاحب سندات التجارة أو غيرها من السندات التي لم  
تقبض ولم تزال باقية بعينها تحت يدا المفلس وقت تخليده ان يطالب ردها منه اذ

كان سلمها له ووكله فقط في استخلاصها وحفظ قيمتها وإبقائها تحت طلبه أو كان  
سلمها له وجعلها مودعة في مقابلة دفع تقاسيم معلومة راجع بند ٨٢٦  
محاکمات ونبرد ٩١ و ١٢٨ و ١٨٧ تجاری

\* (بند ٥٧٥) \*

ويجوز أيضا استرداد البضائع التي صار تسليمها للمفلس على سبيل الامانة  
والوديعة أو وكله المالك في بيعها على ذمته اذا كانت هذه البضائع موجودة  
بعينها جميعها أو بعضها وكذلك يجوز استرداد غن جميع أو بعض هذه البضائع  
ان لم يكن صار دفعه من المشتري للمفلس ولا المبادلة فيه ولا المقاصة بين المفلس  
والمشتري راجع بند ٩٣ و ٤٤ تجاری

\* (بند ٥٧٦) \*

يجوز استرداد البضائع المرسله للمفلس لملكها اذا اتت قلت ولم تصل الى مخازنه  
او الى مخازن وكيله المفوض من طرفه في بيعها على ذمة المفلس راجع بند  
٢١٠٢ مدنی

(خبرته صاحب البضائع التي وصلت لمخازن المفلس او لمخازن وكيله ولم يقبض  
نهيها زاحم الغرماء ويكون كل ستم في غناها)  
واكن لا يسمع استرداد البضائع لملكها اذا كان قبل وصولها صار بيعها  
بدون حبله ولا تدليس بالثمن المذكور في حافظة الاثان والمصارف أو في رسالة  
منعه هذا التقليل بر او بحرا أو حوافظ الرسائل المشحولة بامضاء المرسل هذه  
البضائع راجع بنود ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٩ و ٢٨١ تجاری

ويجب على المالك المطالب رد البضائع أن يوفي له وكسبة أرباب الديون جميع  
الدفعات التي قبضها من المفلس من أصل غن البضاعة وكذلك جميع المبالغ  
التي استلمها في مقابلة أبوة الحمل أو أبوة التوكيل أو عمولة أو جعالة التأمين  
(سيكورتاه) أو المصارف الاخرى وان يدفع المبالغ الباقية في طرفه من هذا  
القبيل بدون سداد راجع بند ٥٧٨ تجاری

\* (بند ٥٧٧) \*

يجوز للبائع الذي لم يقبض الثمن أن يحجز البضائع التي باعها للمفلس بدون ان  
يكون استلمها المشتري ولا أرسلات اليه او لشخص آخر على ذمته بالنسبة عنه

في استلامها راجع بندي ١٦١٢ و ١٦١٣ هـ

\*(بند ٥٧٨)\*

يجوز لكلاء الديون في صورتين المذكورتين بالبندين السابقين أن يستأذوا  
أئمن المحكمة ويطلبوا تسليم روكية الغرماء البضائع المبعة وأن يدفعوا  
البائع الثمن الذي صار الاتفاق عليه بينه وبين المقتل راجع بندي ١١٢٢  
و ١١٨٤ هـ

\*(بند ٥٧٩)\*

يجوز لكلاء الديون بعد استئذان الامين أن يجيبوا طلب در المبيع فاذا كان  
الشيء المطلوب رده محل نزاع فوض فصل الحكم فيه لمحكمة التجارة بعد استماع  
نظر الامين المذكور

## الباب الحادي عشر

فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام في قضايا الافلاس

\*(بند ٥٨٠)\*

حكم اشهار التفليس وحكم تعيين تاريخ حجز المقتل عن وفاء ديونه قبل الحكم  
بالتفليس قابلان للمناقضة فيما صدر من طرف المقتل في مهلة ثمانية ايام فان  
كانت المناقضة من طرف ارباب الحقوق والديون كانت مهلة اشهر كاملة  
وايتداهاتين المتنتين يكون من آخر ايام استيفاء الاصول والرسوم المقررة  
في بند ٤٤٢ فيما يتعلق بنشر وتعليق القرارات الميئين في البند المذكور  
و درجهما في جرائد الوقائع راجع بندي ١٢٩ وما بعده محال

\*(بند ٥٨١)\*

بعد انقضاء المدة المحددة لتحقيق الديون واداء عين التوفيق لاثباته الا قبل  
أي مناقضة من ارباب الديون بادعاء ان تاريخ اعسار المقتل عن وفاء ديونه  
كان من تاريخ آخر غير التاريخ الذي ذكر في حكم اشهار التفليس أو في  
الحكم الصادر بعد حكم الاشهار فاذا انقضت الاجال المحددة لذلك فان  
تاريخ اعسار المقتل عن وفاء ديونه يعتبر من وقت انقطاع الدفع بالنسبة لارباب  
الديون بحيث تجري عليه احكام المعسر من ذلك الوقت



\*(بند ٥٨٢)\*

أي حكم صدر في قضايا القليس وحصل فيه مناقضة ورفع الى المحكمة أخرى لاستئنافه فالمدة بين الاستئناف والقضاء تكون خمسة عشر يوماً ابتداءً من اشعار الخصم باعلام مرسل من المحكمة الى منزل مكانه (مهلة الخصم في استئناف القضايا المعتادة ثلاثة أشهر كما هو مذكور في بند ٤٣ من المحاكمات المدنية والسكن في قانون التجارة ما راختصار هذه المدة يجعلها خمسة عشر يوماً لاستكمال الحكم في قضايا القليس)

وتزيد هذه المدة يوماً واحداً المقيم بعيداً عن المحكمة بمسافة تزيد ألف متر ويومان لقدرة مرتين وهم جواراجع بند ٣٢٠ محاكمات

\*(بند ٥٨٣)\*

خمس أحكام قضائية لا تقبل المناقضة ولا طلب الاستئناف ولا الرفع لمحكمة

الضيق

الاول الاحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال أمين المحكمة المنصوب لمناظرة القليس وتعيين وكلاء الديون وعزلهم راجع بنود ٤٥١ و ٤٥٤ و ٤٦٢ و ٤٦٤ و ٤٦٧ و ٥٢٢ تجارى

الثاني أحكام التصديق بتسريح القليس وعدم التعرض له وعلى مواساته من مال القليس بما يستعين به على مؤنته ومؤنة عائلته راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٥٣٠ تجارى

الثالث الاحكام القضائية التي أذنت ببيع الموجودات والبضائع المملوكة للمقلس راجع بنود ٤٧٠ و ٤٨٦ تجارى

الرابع الاحكام التي قضت بتأخير المصالحة (المساءة قوت ووردات) أو حكمت بقبول دخول ديون متنازع فيها مع ديون الفرما وقتياً راجع بنود ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ تجارى

الخامس الاحكام التي قضت بمحكمة التجارة بناءً على طلبات حصلت من شأن أو امر أمين المحكمة فيما يخص دائرة تصرفه راجع بنود ٤٥٣ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٥٣٠ و ٥٦٧ تجارى

## الكتاب الثاني

في التقليل الناشئ عن سوء الاختيار وما يترتب عليه  
من الأحكام وفيه عدة أبواب

(ينقسم التقليل في عرف أهل التجارة الى تقليل قسري وهو ما ينشأ عن  
أحوال قسرية تعرض للتاجر بدون ان يمكنه اجتنابها ولا يترتب عليه فيها  
شي من التعازير والحدود والى تقليل بسوء الاختيار وهو قسمان احدهما  
تفالمس التقريط والتقصير ويسمى تفالمس البسيط والثاني ما تفالمس الحيلة  
والتدليس

تفالمس التقريط والتقصير معدود من الذنوب الصغار وأقل جزائه حبس شهر  
واحد وأكثره حبس سنتين على حسب أحوال المقلل وما يظهر لمجلس المحكمة  
من جسامته راجع بند ٤٣ جنایات

واما تفالمس الحيلة والتدليس فعدود من الكبائر وجزاؤه تركبه الوضع في  
الاشغال العمومية مدة محدودة بالنسبة لجسامته أحواله أيضا

### الباب الاول

فيما يتعلق بتقليل التقريط والتقصير وما يترتب عليه من الأحكام

\*(بند ٥٨٤)\*

بناء على طلب وكلاء الديون أو أرباب الديون أيما كان طلبهم أو على طلب  
وكلاء الملك في المحاكم تحكم بمحاکم التعازير حال انعقاد مجلس القضاء  
في صورة التفالمس البسيط على المرتكب للذنوب التقريط والتقصير بالجزء  
المحدد وفي قوانين الجنایات لذلك راجع بندي ١٧٩ و ١٨٢ تحقيق  
الدعاوى وبندی ٤٠٢ و ٤٠٣ جنایات وبند ٤٥٩ و ٤٨٢ و ٤٨٣  
و ٦٠٢ تجاری

\*(بند ٥٨٥)\*

يجب أن يحكم بارتكاب التقليل البسيط الصادر عن تقريط وتقصير على كل  
تاجر ثبت اتصافه بصفة مما يأتي  
أولا اذا ثبت ان مصارف نفسه ومنزله منجوزة الحدود

ثانيا إذا خسر خسارة جسيمة في المعاملات التجارية لتلبسه في التعامل  
بالأشياء اليسيرة الرهانية المبنية على ما في الغيب أو بالمعاملات الهوائية  
كالتلاعبات الجارية في البورصة (أي مجمع التجار) بالنقد أو بالبضائع على  
سبيل المخاطرة راجع بند ٤١٩ جنابات

ثالثا إذا أخسر تأخير اشهار افلاسه واشترى أشياء لمبيعه بالبضائع والنقص  
عن أسعار الوقت أو بؤى نية تأخير اشهار الافلاس أو سلك طريق الاقتراض  
في الاخذ والاعطاء في أنواع سندات الحوالات وسندات الديون وعقادي على  
اتخاذ الوسائل الموجبة للخسارة فامد بذلك كله ترويج النقود وجلبها  
لنفسه قبل أن تحكم المحكمة باشهار افلاسه  
رابعا إذا وفي بعد اشهار افلاسه ديالا أحد من أرباب الديون بقدر لا يتخرب  
واضرارهم

• (بند ٥٨٦) •

يجوز أن يتداعى بارتكاب تقالس التقصير والتعريض على كل من تلبس بوصف  
من الاوصاف الاتية ويحكم عليه بالتعويض المخصصة لذلك  
أولا إذا عقد عقدا والتزم التزاما بالمنفعة غيره كضمانه غيره بدون أن يأخذ  
في مقابلته شيئا كقباله يقوم بدفع قيمة المكفول وكان ما التزم بضمانه جسيما جدا  
بالنسبة لحالة التيسار في زمن الضمانة

ثانيا إذا أقلس وشرط شروط مصالحة بينه وبين أرباب الديون واستمر على تجارته  
واعتباره ثم أقلس ثانيا قبل أن يوفي بالشروط المتراضى عليها في المصالحة راجع  
بنود ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٥٠٩ و ٥٢٠ تجارى

ثالثا إذا كان متزوجا وكان قد اشترط في عقد نكاحه بخلاف ما له به مال زوجته  
الداخله به على سبيل الجهار أو شرط في العقد انفصال المهر من مالها ولم يوف  
مع ذلك بما هو مقر في بندي ٦٩ و ٧٠ من هذا القانون راجع بندي ١٥٣٦  
و ١٥٤ مدنى

رابعا إذا كان في ظرف الثلاثة أيام التالية لعجزه عن الدفع لم يبلغ محكمة التجارة  
تقريره المعلق بعجزه عملا بمقتضى بندي ٤٢٨ و ٤٣٩ أو رفع تقريره  
للمحكمة على وجه غير مستوف لجميع أحواله شركاؤه المتضامنين معه

خامسا اذا قصر عن الحضور بنفسه الى وكلاء الديون في الصور والمواعيد المحددة لذلك أو قصر عن الحضور في محل المرافعة والمهاكمة بعد اعطائه اعلام عدم التعرض ليدون أن يكون سبب قصيره عن عدم مقبولا راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٥ و ٥٠٥ تجارى

سادسا اذا قصر عن عمل دفاتره التجارية أو عن عمل دفتر الجرد المشتمل على بيان ماله وما عليه على وجه الصحة والضبط أو على هذه الدفاتر التجارية والجردية وكانت ناقصة وغير ضابطة لكامل تجارته بالاستظام أو كانت غير جارية على الاصول القانونية والاستظامية أو كانت غير مشتملة على حقيقة الديون المطلوبة له ومنه بدون أن يوجد فيها مع ذلك حيلة ولا تدليس راجع بنود ٨ و ٩ و ٤٠٨ و ٤٧١ و ٤٧٩ تجارى

\*(بند ٥٨٧)\*

مصارف دعوى قفليس التفریط والتقصير اذا كان المدعى هو وكيل الملك المحامى عن الحقوق لا تكون بوجه من الوجوه على طرف غرماء القفليس وفي حالة المصالحة لا ترجع الخزينة الميرية على القفليس بالمصارف المذكورة اذا دفعتهم من طرفها الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة له في شروط المصالحة راجع بند ١٩ تحقيق الدعاوى

\*(بند ٥٨٨)\*

مصارف التدايعات اذا كان الخصم فيها الوكلاء بالنيابة عن أرباب الديون تعملها القرماء اذا ظهرت براءة القفليس وانهم لاحق لهم فان حكم لا رباب الديون على القفليس وظهرت عدم براءته دفعها وكيل الملك المحامى عن الحقوق بالمهاكم المدنية ثم رجع بهم على القفليس طبقا للبند السابق راجع بند ١٩٤ تحقيق الدعاوى

\*(بند ٥٨٩)\*

لا يجوز للوكلاء أن يتصدوا بالنيابة عن أرباب الديون لاثامة دعوى على القفليس بالخصامة معه في المحاكم المدنية بارتكاب التفالس البسيط الا بعد الترخيص لهم بموجب مذاكرة عن هذا الخصوص بكتابة محضر على قرار أغلبية الاعضاء الحاضرين منهم للمداولة فيه راجع بند ٦٣ تحقيق الدعاوى

وبند ٩٢ • تجارى

\* (بند ٥٩٠) \*

مصارف التداعيات المتصدى لها أحد أرباب الديون تدفعها الخزينة المصرية  
في حالة ما اذا حكم على المظلم بالتقسيط والتقصير ولها الرجوع عليه بالطلب  
وأما في حالة ما اذا ظهرت براءة فيكون مصرف إقامة الدعوى على رب الدين  
المدعى على المظلم راجع بند ٦١ • تجارى

## الباب الثاني

فيما يتعلق بتقالس التدليس والحيلة

\* (بند ٥٩١) \*

يحكم بالتقالس الذى عن حيلة وتدليس ويجرى ترتيب التعازير المقررة في  
قانون الحدود والعقوبات على كل تاجر أخفى شيئاً من برائته أو كتم شيئاً من  
ماله وموجوداته أو اختلس شيئاً منها أو ثبت عليه من تخريراته أو من سنداته  
الرسمية أو العرفية أو من ميزانيته أنه قيد على نفسه زوراً وبهتاناً قدر امن  
الدين مقرر بأنه في ذمته بدون أن يكون لذلك صحة راجع بندى ٤٠٢  
و ٤٠٣ • جنائيات

\* (بند ٥٩٢) \*

لا يجوز بوجه من الوجوه أن تكون مصارف التداعى على المظلم المرتكب  
تقالس الحيلة والتدليس محسوبة على روكية الغرماء  
ولكن اذا ادعى بعض أرباب الديون اتحاداً وتعدد عن نفسه فقط على المظلم  
هذه الدعوى الجنائية كان هو دون غيره ملزماً بمصارف المرافعة في حالة  
ما اذا ظهرت براءة المظلم من هذه الجناية راجع بندى ٦٢ و ٢٦٨ تحقيق  
الدعوى وبند ٥٨٩ • تجارى

## الباب الثالث

في الذنوب الكبيرة والصغيرة المرتكبة في التقاليس  
من ليسوا بمظلمين وانما هم في حكم المظلمين وبمقتضى

\*(بند ٥٩٣)\*

يحكم على الأشخاص الآتي ذكرهم بالعقوبات المقررة لمرتكبي تقالس الحيلة والتدليس وهم

أولاً كل من ثبت عليه أنه ارتكب اخفاء شيء من أموال المقل من متاع أو غنار كلاً أو بعضاً واختلسها أو كتمها موال السلفعة ذلك المقل وهذا غير ما يترتب على فعله في بعض الأحوال من العقوبات المقررة في بند ٦٠ من قانون الحدود والجنایات لا شراً كذا في الذنب مع المقل راجع بند ٤٥٧

و ٤٦٤ تجاوزي و ٤٠٣ جنایات

ثانياً كل من ثبت عليه أنه دلس وقدم بطريق الحيلة والنفس ديوان على المقل مقتله لنفسه أو بالتوكيد عن غيره وأدى بين التوثيق لعمدة هذه الديون راجع بند ١١٠٠ مدني وبند ٤٩٧ تجاري

ثالثاً كل من أخذ لنفسه في التجارة اسم غيره أو سماهواثياً أو ارتكب شيئاً من الذنوب المقررة في بند ٥٩١ من هذا القانون

\*(بند ٥٩٤)\*

إذا كانت زوجة المقل أو ذريته أو أباه أو أجداده أو أصهاره في الدرجة المذكورة في القانون يحتسبون أو يأخذون لانفسهم أو يتحققون شيئاً موالاً لمنفعة المقل من الامتعة التي هي حق أرباب الديون عليه فانهم يعاقبون بالعقوبات المقررة لمرتكب السرقة ولو لم يكونوا مشتركين مع المقل ولا علم المقل بارتكابهم شيئاً من ذلك راجع بنود ٥٧٤ و ٩٣ و ٥٩٥ مدني

وبنود ٣٨ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٦٣ جنایات

\*(بند ٥٩٥)\*

في الصورة المينة في البندين السابقين لمحكمة التجارة أن تحكم من تلقاؤه نفسه بما ياتي في

أولاً بأن ترد لولاً أرباب الديون كل ما أخذ بطريق الاختلاس من أموال وحقوق وسندات حوالات

ثانياً بالعدل والاضرار الذي يطلب في نظير ذلك وتقد ذلك اجتهاداً منها بقرار ولا يمنع من ذلك كله في الحالتين براءة المقل من اتهامه بارتكاب تقالس

راجع بندى ١١٤٩ و ١٣٨٢ مدنى و بندى ١٢٦ و ١٢٨ محاكمات  
و بنود ٤٧٢ و ٦٠٦ و ٦٤٥ تجارى

\*(بند ٥٩٦)\*

كل من ثبت عليه ممن وكلاء ديون القليس انه ارتكب موالسة ومدخله  
فى ادارة حركة علبته فانه يعاقب بالعقاب المذكور وفى بند ٤٠٦ من قانون  
الجنائيات (بعضى بالمعنى مدة شهرين فلا أقل الى سنتين فلا أكثر والتعزيم  
يقتدر ولا يزيد عن ربع المال المردود على أربابه وقيمة الخسائر والقوائد التى تظهر  
انها حق لمن حصل له الضرر ولا تنقص عن خمسة وعشرين فرنكا ويجوز أن  
يضاف الى ذلك زيادة فى تكيله أن يحكم عليه بالتفسيق مدة لا تنقص عن خمس  
سنوات ولا تزيد على عشر كمنطوق بند ٤٤ من قانون الجنائيات

فيمنع من الحقوق الرشدية البلدية فلا ينتخب لاعطاء رأيه فى المهورات ولا  
يجوز أن يكون من أعضاء جمعيات الانتخابات ولا أن يدخل فى مجالس العدول  
ولا فى الوظائف العمومية ولا فى خدمات المصالح الادارية المبرية بل يعزل  
منها ان كان موظفاً فيها ولا أن يكون له دخل ولا مباشرة فى شئ من ذلك ولا أن  
يجعل سلاحاً ولا يندى رأياً فى شورى العائلات ولا أن يكون وصياً أو ولياً  
أو ناظر احسباً الاعلى أولاده برضا شورى العائلة ولا أن يكون من أرباب  
الخبرة وان لا يشهد فى الوثائق والحجج ولا تسمع شهادته فى المحاكم وانما يجوز  
أن يحضر فيها للمخاطبة والاستعلام فقط استثناء ما يقوله فيجزم مما ذكر فى المدة  
السابقة المذكور سواء حكم بأقلها أو بأكثرها) راجع بند ١٧٩ تحقيق  
الدعاوى و بنود ٤٢ و ٥٢ و ٤٠٥ و ٦٢٣ جنائيات و بند ١٣٢  
محاكمات و بند ٤٦٢ تجارى

\*(بند ٥٩٧)\*

كل رب دين شرط لنفسه مع القليس أو مع غيره من لدخل فى الدين مشافع  
خصوصية فى مقابلته ميلة له فى قرارات القليس بصير عقابه تعزيراً بجسب سنة  
مأقل ودفع غرامة لا تزيد عن ألفى فرنك  
و يجوز أن تبلغ سنة المجلس ستين ان كان رب الدين المرتكب لهذا الجرم

## من وكلاء الديون

\* (بند ٥٩٨) \*

وغير ما ترين من الجزاء على هذه الشروط التسليسة المذكورة في البند السابق فانه يحكم بطلانها وعدم الاعتماد بهما في حق أي انسان ولو انطلق راجع بند ١١١٦ ملغى

وبالدين الذي شرط لنفسه تلك المزية ملازم بردها أخذ من النقود وغيرها بموجب هذه الاتفاقات التي حكم بطلانها على مستحقها راجع بند ٤٤٩ تجارى

\* (بند ٥٩٩) \*

وفي حالة ما اذا كان قد وقع نداعى ابطال تلك الشروط المذكورة الى محكمة مدنية لاثبات الذنب يجب أن تحيل المحكمة المدنية قضية ذلك الى المحاكم التجارية (لسبق معلومة ذلك فيها وانما الوكيل الملك بالمحكمة المدنية المحامي عن الحقوق في أن يخاصم أرباب الشروط امام محكمة عليا في اثبات الذنب) راجع بند ٦٣٥ تجارى

\* (بند ٦٠٠) \*

جميع ما يصدر من القرارات والاحكام بخصوص عقوبات الذنوب التي تقتضيها احكام هذا الباب واحكام البابين قبله يصير اعلانها حسب الاصول والرسوم المقررة في بند ٤٢ من قانون التجارة ويجمع ما يلزم لقضائها من المصارف يكون على طرف المحكوم عليه بالجزاء راجع بندى ٥٨٤ و٥٩٩ تجارى

## الباب الرابع

في ادارة أموال المقلين في حالة التقالس الناشئ عن سوء

الاختيار يسعيه وهما تقالس التفریط والتقصير

وتقالس الحيلة والتدليس

\* (بند ٦٠١) \*



في جميع صور التداعيات المتعلقة بارتكاب التفالس البسيط وتقالس  
الحيلة والتدليس والحكم فيها بما يقتضي تيق الدعاوى المدنية على حالها  
منفصلة عن محكمة التجارة وتستقل بها المحاكم الجنائية في خصوص  
الارتكاب ماعد الدعاوى المنصوصة في بند ٥٩٥

واما جميع الاحكام المقررة بهذا التفالس بتوجيه فيما يتعلق بالاموال فانها  
تكون من وظائف المحاكم التجارية تنهى النفقة لها بدون أن يتعلق بها محاكم  
أخرى جنائية وبدون أن تحال على محاكم المديريات العالية تراجع بسدى  
٦٢١ و ٦٢٥ تجارى

### \*(بند ٦٠٢)\*

ولكن يجب على وكلاء الديون أن يسلموا الوكيل الملك المحامى عن الحقوق  
في المحاكم المدنية ما يطلبه منهم من السندات والوثائق والحجج والاوراق  
والاستعلامات للوقوف على الحقيقة

### \*(بند ٦٠٣)\*

جميع السندات والحجج والاوراق التي يصير تسليمها من وكلاء الديون الى  
وكيل الملك المحامى عن الحقوق بالمحاكم المدنية تكون قرينة الطلب في أثناء  
التحقيق للمراجعة والكشف منها عما يلزم لو كلاء الديون بواسطة كاتب  
المحكمة المدنية ويكون الكشف والمراجعة بناء على طلب وكلاء الديون  
فلهم أن يستخرجوا منها الكشوفات اللازمة أو يطلبوا استخراجها على  
الوجه الرسمي بمعرفة الكاتب المذكور وترسل الكشوفات من هذا الكاتب  
الى وكلاء الديون راجع بنود ١٠٦ و ١٨٩ و ٨٥٣ محاكمات

وجميع الاوراق والحجج والسندات التي لا يصدر من المحكمة أمر بحفظها  
لزمها يجرى تسليمها لو كلاء الديون بعد صدور الحكم أو للقرار اللازم عن  
الماتة الجارية بشأنها التحقيق وياخذ الكاتب المذكور السند اللازم من  
الوكلاء باستلامهم لها

## الكتاب الثالث

في كيفية اعادة اعتبار القلم اليه قانونا

(إعادة اعتبار المفلس هي طريقة ارجاعه الى حالته الاصلية التي كانت له قبل كسره اعتبارا بالتقليس فيعود له جواز التمتع بالحقوق والمزايا التي سلبت منه لتقليسه

فإن التقليس من حيث هو واما ما كان نوعه بعد عيبا في المفلس ويمنعه قانونا من التمتع بعدة مزايا فلا يكون أهلا للدخول في الوظائف الملكية بوصف حاكم ولا يجوز أن يكون قاضي محكمة تجارية ولا مسارا نقود وغيرها ولا يحق له أن يدخل في جميع التجار المسجلين بالبورصة للعداوات ولا غيرها ولا يكون له حق في مزايا البنوك المالية كسوة غيره من المعتبرين أرباب الخصائص التجارية فإذا عاد له اعتباره عادت له مزاياه وزال عن اسمه عدم الاقدار وانصف بصفة اليسار والاعتبار

\*(بند ٦٠٤)\*

كل مفلس أدى بالتقام والكفال أصل ما في ذمته من الدين وفوائده ومصارفه جاز أن يعود له اعتباره الاصلی  
وإذا كان المفلس شريكا لبيت تجارة أصابه تقليس فلا يبلغ الحصول على إعادة اعتباره ولو عقد عنه مصالحة خاصة بنفسه وتراضى مع أرباب الديون الا اذا أقام الدليل على ان هذه الشركة التي هو من أربابها قد أدت جميع ما عليها من الديون بالتقام والكفال أصلا وفوائده ومصارف واجمع بندي ٤٤٣ و ٤٥٥ تجارى وبندی ٦١٩ تحقيق الدعاوى

\*(بند ٦٠٥)\*

كل استدعاء يطلب إعادة الاعتبار يقدم المحكمة الكبرى التابع لها محل إقامة المستدعى ويجب عليه أن يرفق باستدعائه أوراق المصالحة وغيرها من السندات المثبتة لبرأته وتزكيتة راجع بند ١١٠ مدني وبندی ٥٨٢ و ٥٨٣ تجارى

\*(بند ٦٠٦)\*

فوكيل الملك بالمحكمة العليا الهامى عن الحقوق بعد اطلاعه على هذا الاستدعاء يجوز رفضه منه معصية ويرسلها من طرفه الى وكيل الملك بالمحكمة المدنية والى رئيس محكمة القضاة التى يعمل اقامة المستدعى باعادة اعتباره

فإذا كان المستدعي استبدل بعد الافلاس محل اقامته بجعل آخر ترسل التسخ  
المذكورة لوكيل الملك المحامي عن الحقوق ولترئيس محكمة التجارة بالقسم  
الذي وقع التقليس فيه وبصير التأكيد عليهم باستيفاء الاستعلامات التي يمكنهم  
الحصول عليها المفيدة حقيقة الامور المخصوصة في استدعاء المستدعي بقصد  
اعادة اعتباره

\*(بند ٦٠٧)\*

ولاجراء ذلك بميرالسعي من وكيل الملك المحامي ومن رئيس محكمة التجارة في  
تطبيق صورة الاستدعاء مدة شهرين على باب محكمة التجارة وعلى بيت مجمع  
التجار وغيره من المحلات المختصة لذلك وبصير دجها في برائد الواقع  
اليومية

\*(بند ٦٠٨)\*

كل ربه دين لم يكن استوفى بالكامل أصل دينه وفوائده وصارفه وكذا  
كل مدع له حقوق على المستدعي باعادة اعتباره له في مدة نشر الاعلان أن  
يناقض في اعادة الاعتبار بأن يقدم عريضة بسيطة للحكمة مع ضمة براهين  
تؤيد دعواه ولكن لا يجوز مطلقا الرب الدين المناقض في اعادة اعتبار المفاض  
أن يدخل في دعوى اعادة الاعتبار بوصف مختصم رابع بندي ٤٤٢  
و ٨٥٥ تجاري

\*(بند ٦٠٩)\*

وبعد انقضاء مدة الشهرين المحدودين لتعليق الاستدعاء المتقدم يرسل وكيل  
الملك بمحكمة القسم ورئيس مشورة التجارة كل منهما على حدة الى وكيل  
الملك الرئيس بالمحكمة الكبرى جميع الاستعلامات التي صار الحصول عليها  
في شأن اعادة الاعتبار وجميع المناقضات التي وردت في ذلك ثم يسدي كل  
منهما رأيه وما ظهر له في هذه المادة

\*(بند ٦١٠)\*

فيجب على وكيل الملك الرئيس في المحكمة الكبرى التي فيها القضية أن يسعي  
في اصدار قرارا يقبل استدعاء اعادة الاعتبار بناء على ما يظهر له من تلاوة  
نتيجة القضية أو برفضه فاذا اصدار القرار بالرفض فلا يجوز تأييد تجديد

استدعاء من المقلس عن إعادة الاعتبار الابل بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

\*(بند ٦١١)\*

قرار المحكمة الكبرى المشغل على قبول الاستدعاء وإعادة الاعتبار للمقلس  
يصبر راساه من المحكمة الى وكيل الملك المحامي والى رئيس المحكمة التى  
رفع اليها هذا الاستدعاء منه فيصير تلاوة فى المحكمة جهر او علانية ويصير قيده  
فى سجلات المحكمة

\*(بند ٦١٢)\*

لا يصبر قبول استدعاء بطلب إعادة الاعتبار من المحكوم عليهم بالتفليس  
الاختلاسى ولا من المحكوم عليهم بالجرائم على السرقة والنصب وخيانة  
الامين او على تجارى من باع او وهب ملك غيره ولا من الاولياء والوصياء  
والنظار والامناء على الاموال الميربة اذ الموقوفوا حساباتهم بالتام والكمال  
راجع بندى ٤٥٠ و ٢١٥٩ مدنى وبند ١٣٢ محاكمات و بنود ٥٤٠  
و ٥٨٥ و ٥٩١ و ٥٨٦ و ٥٩١ و ٥٨٦ و ٥٩١ و ٥٨٦ و ٥٩١ و ٥٨٦ و ٥٩١  
جنايات

ويجوز قبول استدعاء المرتكب للتفليس البسيط المبني على التقصير والتقريط  
ولكن يعوده اعتباره بعد استيفاء الجزاء المحكوم به عليه راجع بندى ٥٨٥  
و ٥٨٦ تجارى وبند ٩١٩ تحقيق الدعاوى وبند ٤٠٣ جنايات

\*(بند ٦١٣)\*

لا يجوز لاي باجر مقلس أن يدخل البورصة الا اذا اُحرز إعادة اعتباره

\*(بند ٦١٤)\*

قد يحظى الانسان بإعادة اعتباره التجارى القاوفى بعد موته بناء على استدعاء  
ورثته وطلبهم ذلك لالحراز حسن سيرته وتحقيق استقامته راجع بنود ٤٣٧  
و ٤٧٨ و ٤٨١ تجارى

### المقالة الرابعة

فما يتعلق بالاقضية التجارية وفيها عدة كتب

(قد اقتضت حالة المعاملات التجارية تنظيم احكام خاصة بها لفصل دعاوىها  
على يد قضاة لهم كمال المعرفة فى احكام المعاملات وبمعرفة أرباب القبلة

المميزين لهذه العمليات التجارية الذين لهم وقوف تام على حقائقها ودقائقها  
فهذا دعت الحاجة الى عمل طريقة لتسهيل أصول التجارات وأحكامها  
وفصل دعاوىها على صورة أخرى تغاير صورة الأحكام المدنية من بعض  
(الوجوه)

## الكتاب الاول

### في تنظيم المحاكم التجارية

\*(بند ٦١٥)\*

يصير تنظيم لائحة خاصة بترتيب محاكم التجارة تشتمل على بيان القدر اللازم  
تعيينه للمملكة من مقادير هذه المحاكم التجارية وبيان المدن والبنادر التي  
تستحق بأنواع دائرة تجارتها أو صناعتها أن تكون محلا لمحكمة تجارية

\*(بند ٦١٦)\*

يلزم أن تتضمن هذه اللائحة بيان ولاية المحكمة التجارية والدائرة التابعة لها  
التي هي لروما عين ولاية المحكمة المدنية الملازمة لها  
فاذا تصادف وقت ترتيب اللائحة أن في الاقليم عدة محاكم تجارية في دائرة  
محكمة مدنية واحدة فانه يعين لكل محكمة من المحاكم التجارية دائرة  
مخصوصة هي المحقق ولايتها تجرى عليها أحكامها

\*(بند ٦١٧)\*

تألف كل محكمة تجارية من قاض رئيس ومن عدة قضاة معنوين بهذا  
العنوان ومن عدة قضاة نواب يعنى اذا غاب قاض من مجلس القضاء ينوبون  
عنه ولا يقص عدد القضاة الذين ليسوا نوابا بالمحكمة التجارية عن اثنين  
ولا يزيد عن أربعة عشر غير الرئيس وأما عدد القضاة النواب فيكون ترتيبه  
في المحاكم بقدر اللزوم وحسب اقتضاء مصلحة القضاء ثم انه يلزم عمل ترتيب  
بمعرفة الحكومة مشتمل على عدد قضاة كل محكمة من المحاكم التجارية وعدد  
نوابها على وجه التحديد

\*(بند ٦١٨)\*

يصير انتخاب اعضاء محاكم التجارة من جميع موالق من أعيان التجار

ووجوههم لاسيما من رؤس بيوت التجارة الذين لهم حق الاقدمية  
والموصوفين بالاستقامة وتنظيم تجارتهم ونسكهم بالاقتصادات في المصارف  
\*(بند ٦١٩)\*

فائمة المشهورين منهم يصير محررها انتخابا من جميع تجار القسم بمعرفة مدير  
الجهة والتصديق عليهما من ناظر الداخلية وعدد التجار المنتخب منهم لا ينقص  
عن خمسة وعشرين في المدن التي اهلها خمسة عشر ألف نفس فأقل

\*(بند ٦٢٠)\*

التاجر المطلوب للقضاء والنيابة في المحكمة التجارية لا يتولى هذه الوظيفة  
الا اذا كان قد بلغ من العمر ثلاثين سنة وكان قد أجرى تجارته ومعاملته مع  
الشرف والاستقامة والامتنان مدة خمس سنوات متتالية هذه الصفات  
وانما يجب في حالة ما اذا كان انتخاب هذا القاضي ليكون رئيس قضاة  
المحكمة أن يكون قد بلغ من العمر أربعين سنة وأن يكون من قدماء قضاة  
التجارة ويجوز أن ينتخب رؤساء المحاكم المستجدة من القضاة الموجودين  
في الحالة الراهنة بالمحاكم التجارية وكذلك يجوز انتخابهم من قدماء  
قضاة قنصل التجارة

\*(بند ٦٢١)\*

يصير انتخاب القضاة من المستعدين لذلك بطريقة أن المنتخبين يكسر الخاء  
يختصون من يرون فيه صلاحية بالانتخابية الاقرار المكتوم بطريقة البطاقة  
بمعنى ان من يظهر له صلاحية انسان يكتب اسمه في بطاقة صغيرة ويطلبها  
ويضعها في اناء الاوراق الانتخابية حتى يتم الانتخاب على هذا الوجه فيؤخذ  
بأغلبية الا رأيدون سابق مذكرة وهذا ما يسمى بالقرعة وأما انتخاب  
القاضي رئيس المحكمة فيصير الاعلان بالمذكرة قبل انتخابه بالقرعة  
المتخذة على الصورة السابقة

\*(بند ٦٢٢)\*

اذا كانت محكمة التجارة حديثة الترتيب فأول انتخايب لترتيب اعضائها  
يصير بمناوطة الرئيس ونصف القضاة والنواب الذين تتألف منهم المحكمة  
بعدة سنيين ويصير توظيف النصف الثاني من القضاة والنواب مدة سنة

واحدة وفي الانتخاب التالي لهذا الانتخاب الأول وهكذا من باقى الانتخابات  
يصير توظيف ~~مكمل~~ من تقلد القضاء أو النيابة عدة سنتين وجميع الاعضاء  
الداخلين فى الانتخابية واحدة يصير تعديدهم معافى جيعاد واحد ولو تأخر  
دخول واحد أو عدة منهم عن مباشرة وظيفته بالفعل

\*(بند ٦٢٣)\*

إذا انقضت مدة توظيف احدى من القضاة أو النواب أو رؤساء القضاة بانقضاء  
السنتين جازا انتخابه مرة ثانية الى سنتين آخرين فإذا انقضت مدة هذه  
الانتخابية الثانية لا يسوغ انتخابه مرة ثالثة الا بعد سنة تحضى من آخر توظيفه  
وكل عضو من أعضاء المحكمة اتخب عوضا عن آخر بسبب وفاة أو سبب  
آخر لا يقيم فى وظيفة العضوية فى المحكمة الا بقدر المدة التى يقبى لسلقه  
فى القضاء

\*(بند ٦٢٤)\*

يتربى لكل محكمة تجارية كاتب وعدة محضرين يصيروا انتخابهم معرفة  
الحكومة و يصير ترتيب استمارة حقوقهم واجباتهم ومدة علمهم بلائحة  
قانونية تصدى عن ديوان الحكومة الملكية  
( المراد بالكاتب بالنسبة للعلماء هو الموظف فى الحفظ محاضرها ومضابطها  
ودفاترها وسفداتها والمراد بالمحضرين الجاوي شبه الموظفين بالمأمورين  
بخطابات الطلاب للاشخاص بالعضور وتنفيذ أحكام المحكمة والمتول بمجالس  
المحاكمة لحفظ الصمت واجراء الضبط والربط وتلقى أوامر القضاة وقد  
استقر القرار على أنه يلزم لمحاكمة تجارية بارس أربعة محضرين أى جاوي شبه  
ولغيرها من كل محكمة من محكمات الاقاليم اثنان فقط )

\*(بند ٦٢٥)\*

يتربى فى محكمة بارس دار المملكة دون محكمات غيرها التجارية عدة من  
الرسل والاعوان لتنفيذ الاضية والاحكام التى تقتضى القبض على  
الاشخاص اللازم القبض عليهم وجلبهم وطريقة ترتيبهم وبيان وظائفهم  
تعمل فى لائحة خصوصية راجع بندي ٢٠٥٩ و ٢٠٧٠ مدني وبند  
١٤٧٨٠ كات

(بند ٦٢٦)\*

جميع أفضية محاكم التجارة بصبر اصدارها من ثلاثة قضاة فاكثروا  
يجوز للتائب أن يطلب لقطع الحكم وبته الا اذا نقص هذا العدد من صنف  
القضاة فيصير تكميله من صنف النواب

(بند ٦٢٧)\*

لا توكل في المحاكم التجارية وكلاء الخصومات في تحقيق الدعاوى والارتفاع  
بالتوكيل من الخصمين عملاً ببند ٤١٤ من قانون المحاكم المدنية فلا يجوز  
لأحد أن يخاضع بالتوكيل عن الخصم في محكمة التجارة ما لم يكن هذا الخصم  
حاضراً في المجلس بنفسه ويأذن له في ذلك أو يعطيه سند تفويض خصوصي  
اذا لم يحضر ويجوز أن يكتب هذا التفويض في أسفل خطاب الطلب الأصلي  
أو في أسفل صورة منه ويصير تقديمه الى كاتب المحكمة قبل طاب الدعوى  
في المجلس فيكتب عليه علامة النظر بدون رسم راجع بند ١٩٨٧ مدني وفي  
جميع الدعاوى التي ترفع الى محاكم التجارة ليس للمحضر أن يبرز في مجلس القضاء  
بوصف محامي ولا بوصف وكيل مفوض فان تعدى وفعل ذلك كان جزاؤه  
غرامة لا تتقص عن خمسة وعشرين فرنكاً ولا تزيد عن خمسين وتحكم عليه  
المحكمة بمذالة التفرغ حكماً بتيابدون أن يكون له حق في رفع قضية الى محكمة  
أخرى استئنافية وهذا غير ما يترتب عليه من جزاء التأديب والترسية مما  
يترتب على المحضرين الموصوفين بصفات الافتيات والفضول وهذا الجزء  
لا يجري في حق المحضرين المذكورين في احدي الحالات المقررة في بند ٨٦  
محاكمات

(في المحاكم المدنية من الموظفين وكلاء الخصومات وهم عبارة عن كتاب  
يتولون في المحكمة المدعي والمدعى عليه فأموالهم أن يجهزوا مواد الدعاوى  
الارتفاع فيها ويحضرها أمام المحاكم والمجالس بوصف وكلاء عن الخصمين  
توسط هؤلاء الوكلاء في المحاورات والمناقشات ممنوعة التوظيف امام محاكم  
التجارة لان صور حصول الخصومات فيها بسيطة مستحيلة ولكن يجوز  
لمحاكم التجارة ان يلحق بها ماذنون بالتوكيل ممن يعرفون القوانين ولهم ممارسة  
عمليات التجارية فيجوز لالاخصام أن يوكلوهم عنهم لمنفعتهم ولكن توسطهم



في القضايا غير توسط وكلاء الخصومة بالنسبة للوجوب وعدمه فإن دخول  
وكلاء الخصومة في الدعاوى المدنية أمر لازم بخلاف هؤلاء المأذونين القسري  
الرسميين فلذلك كان من أصول المحاكم أن المأذون المذكور لا يصح أن يكون  
يوصف مأذونه مندرجا في الموظفين بعمامة الخاصات وليس له حق  
في أن يطلب ما هو مذكور في بند ٦٠ من المحاكمات المدنية الذي نصه يقتضي  
أن تقام الدعاوى الواقعة من الموظفين بالخاصكم بخصوص قليلة  
المرافعات أمام المحكمة التي حصل بها تأدية العمل المستوجب لاستحقاق  
تلك القليلة اهـ فالأذونون المذكورون ليسوا كوكلاء الخصومة بحيث تقام  
دعواهم في طلب قليتهم بحكمة التجارة المؤقتة بل الخدمة بل رفعون قضايتهم  
فيما يستحقونها بالمحاكم المدنية

وحكمة عدم توظيف وكلاء الخصومة بالمحاكم التجارية أن الخصمين إذا  
خاصما بنفسهما وأبرزوا مثل المرافعة تمكنت المحكمة من فهم الحقيقة منهما  
بدون واسطة لعدم ترويج أقوالهما لأن إبداء الخصم حجته عن نفسه بدون  
ترويج هو روح القضايا التجارية فالأولى فيها عدم التوسط ولكن يجوز  
للأخصام أن يوكلا عنهم وكلاء مخصوصين غير موظفين بتوكيل الخصومات  
بموجب هذا البند

\*(بند ٦٢٨)\*

ونظيفة قضاة التجارة تشريعية مجانية بدون مقابل

\*(بند ٦٢٩)\*

قبل دخول قضاة المحاكم التجارية في مناصبهم يستحلون في مجلس المحكمة  
الكبرى الملوكية التي محكمتهم التجارية تحت إدارتها العين اللازم لإداء  
وظائفهم فإن كانت محكمتهم ليست في قسم المحكمة الكبرى الملوكية وكانت  
المحكمة الكبرى المذكورة بناء على طلب قضاتها محكمة القسم المدنية التي بها  
محكمة التجارة أن تستخلف القاضي المنصب العين اللازم وفي هذه الحالة تجوز  
محكمتهم المدنية محضر أمينه الاستخلاف الرسمي وترسل هذا المحضر  
إلى المحكمة الكبرى الملوكية لتأمر بتسهيله في دفاتها ويكون إجراء  
رسوم الاستخلاف حالة وتسجيل بناء على قرار وكيل الملك بالمحكمة وبدون

دفع رسم

\*(بند ٦٢٠)\*

محاكم التجارة في جميع تأدية وظائفها وإدارتها تكون تحت نظارة ناظر  
ديوان الاحكام العدلية

## الكتاب الثاني

في بيان وظائف محاكم التجارة وخصائصها

\*(بند ٦٢١)\*

وظائف محاكم التجارة القضاء فيما يأتي ذكره

أولاً قطع النزاع الواقع في العقود بين التجار والمسيدين والصارف  
ثانياً قطع النزاع بين الشركاء المترتب على سبب فيما يخص الشركة التجارية  
راجع بملئ ١٢ و ٦٢٣ تجارى

ثالثاً قطع النزاع المتعلق بالعقود التجارية بين أى انسان كان من أصحاب  
الحقوق تاجراً أو غير تاجر راجع بملئ ٦٢٢ و ٦٢٣ تجارى وبند  
٤٤٢ محاكمات

\*(بند ٦٢٢)\*

الامم التجارية المعبرة قانونهاى الآتية

شراء المحصولات الزراعية بجميع أصنافها بقصد البيع وكذلك البضائع  
سواء كان القصد بيعها بصنقتها كما هي عليه أو بعد تهيتها بهيئة أخرى

وتشغيلها بتحويل حالتها بقصد المبيع أو تأجير منفعتها

وكذلك كل مشروعات صناعية كالمعامل والمصانع للتكسب والتجارة  
بالعمولة والتعهد والالتزام بنقل الامتعة براً كان أو بحراً

وكذلك كل تعهد بتوريد أشياء أو التزام شئ في المصالح التجارية والمكاتب  
التجارية والخطات والبيوت المعدة لبيع المزايدات والتعهد بالملاعب العمومية  
ذوات البيوت المفتوحة لذلك

وكذلك كل عمليات الصيرفة والسمسة والتجارة في النقود والحوالات

وكذلك كل جميع عمليات الصيارف العمومية في محال الصيرفة المسماة بالنموكة

وجميع الالتزامات والمشارطات في السندات بين التجار لبعضهم على بعض  
وربين المسيبين والسيارفة

وجميع الاتفاقات وأوراق الحوالات وشروط ارسالية النقود من بلد الى  
بلد في مقابلة قدر معلوم للتوصيل

\*(بند ٦٢٣)\*

وكذلك من متعلقات التجارة فانونا ما ياتي

كل مقاوله تختص بالابنية والعمارات وجميع السفن المشتراة للملاحة الداخلية  
والخارجية ويبيعها لذلك الغرض راجع بنود ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٢٦ تجارى  
وكل رسائل بحرية

وكل بيع أو شراء لهسمات وأدوات السفن وذاخرها وموتتها وكذلك تأجير  
السفن بالتولون

وكل اقتراض مخاطرة بحرية وسائر عقود التأمينات من الاخطار وغيرها  
(سكوروبناه) وكل ما يتعلق بتجارة البحار

وكل اتفاق وتراض على تعيين من تيات وأجر طوائف الملاحة

وكل اتفاق وتعهد بين أرباب الملاحة لخدمة سفن التجارة راجع بند ٢٢١  
و ٢٢٠ و ٢٧٣ و ٢٨٦ و ٣١١ و ٣٣٢ تجارى

\*(بند ٦٣٤)\*

كذلك من خصائص محاسن التجارة ان تحكم في الاحكام الاسمية

أولا في الدعاوى بين عمال التجار والمستخدمين عندهم ووكلائهم وكذا بينهم  
وخدمهم فيما يخص المعاملات التجارية المخصوصة بان يقال هؤلاء الأشخاص  
الذابين للتجار

ثانيا انقطع المحسكم في النزاع الواقع في السندات التي سلمها المستخدمون  
كالكتابين محسلى الاموال الميرية والسيارفة وأمناء الصناديق وغيرهم  
من أرباب المحاسبات الميرية والعمومية

\*(بند ٦٣٥)\*

لقضاة محاسن التجارة ان يفصلوا جميع الدعاوى المتعلقة بالتفليسات على  
طبق ما تقر في المادة الثالثة من هذا القانون التجارى راجع بنود ٤٣٧

\*(بند ٦٣٦)\*

في الاحوال التي لم تكن فيها سندات الحوالات معتبرة الا بمنزلة اتفاقات عادية  
ومجرد دعود كما هو مذكور في بند ١١٢ من هذا القانون  
أولها اذا كانت السندات التي تحت الاذن بمضاهة من أناس ليسوا تجارا  
وليس لهم تدخل في عمليات تجارية ولا معاوضات ولا مبادلات ولا صيرفة  
ولاسمسة فيجب على محكمة التجارة في هذه الاحوال أن تحيل فصل  
الحكم فيها الى محكمة مدينة اذا طلب المدعى عليه الاحالة عليها راجع بند  
١٦٨ محاكمات وبندى ١١٠ و ١٨٧ تجارى

\*(بند ٦٣٧)\*

اذا كانت سندات الحوالات وسندات الديون التي تحت الاذن اجتمع  
في امضاءها تجار وغير تجار وكان لمحكمة التجارة سماع دعواها وانما لا يجوز  
لمحكمة التجارة أن تأمر بالقبض والحبس على من ليس تاجر الا اذا ثبت عليه  
انه يتعاطى عمليات تجارية في السندات من بيع أو مبادلة أو صيرفة أو أخذ  
واعطاء في السندات أو سمسة فيها راجع بند ٦٣ و ٢٠ مدنى وبند ١٢٦  
محاكمات

\*(بند ٦٣٨)\*

ليس من خصائص المحاكم التجارية أن تنظر الدعاوى المقامة على أبواب  
العقارات في أملاكهم ولا على المزارعين وأصحاب الكروم في شأن بيع  
المحصولات الناتجة من مزارعهم ولا أن تنظر في الدعاوى على أحد من التجار  
في شأن دفع قيمة غلال ومشتروات مما اشتراه لخاصية نفسه أو منزله  
وانما سندات الحوالات وسندات الديون المضاهة من تاجر تكون معتبرة من  
متعلقات محاكم التجارة وكذلك السندات والاوراق المضاهة من أمضاء  
الصناديق والصارف والمحصلين للاموال الميرية والمصالح العمومية وغيرهم  
من أبواب الحسابات تعتبر كأنها متعلقة بمحركة ادارتهم الميرية ما لم يكن  
قد صرح في السندات بخلاف ذلك مما يدل على انها لخاصية أنفسهم راجع  
بنود ١١٠ و ١٨٧ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ تجارى

\*(بند ٦٣٩)\*

تصمم محاكم التجارة حكما تبنيها للاحالة بعده في الاحوال الاتية  
أولا في جميع الدعاوى التي تراضى فيها الاخصام بين يدي هذه المحاكم بمالهم  
من الحقوق أن يحكم لهم وعليهم بحكم يقي بدون أن يكون لهم الحق في طلب  
الاحالة على محكمة أخرى بعدت الحكم

ثانيا جميع الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية ألفا وخمسمائة فرنك  
ثالثا معارضة الدعوى بالدعوى المسماة بالمقاصة ولو بواسطة اجتماع قيمتها مع  
قيمة الدعوى الاصلية تتجاوزت ألفا وخمسمائة فرنك فليس فيها احالة ويكون  
حكمها تبني

فاذا كانت إحدى الدعاوى الاصلية أو إحدى دعاوى المقاصة بالديون تزيد  
عن المبلغ المذكور بأعلاه لا تحكم محكمة التجارة عليهم بما جباها الا بالحكم  
القابل للاحالة في حكم أول درجة وانما اذا أحيلت على محكمة استئناف  
يؤخذ التعهد اللازم ممن يطلبه انه في الحكم البقي يدفع المحقوق العطل  
والاضرار لصاحب الحق المحكوم له

ولكن اذا كانت دعوى المقاصة تبعية متفرعة عن طلب الخسائر والفوائد  
في مقابلة الدعوى الاصلية فان محكمة التجارة تحكم حكما تبني للاحالة بعده  
ولو زاد مقدار الخسائر والارباح عن المبلغ المذكور

\*(بند ٦٤٠)\*

في البلاد التي ليس بها محاكم تجارية تنظر قضاة المحكمة المدنية في الدعاوى  
التجارية بعنوان قضاة تجارة طبقا لهذا القانون في أحكامه التجارية

\*(بند ٦٤١)\*

ففي هذه الحالة تكون صورة التحقيق على موجب الاصول والرسوم التبعية  
في المحاكم التجارية ويكون حكم المحاكم المدنية نافذا نفوذ المحاكم التجارية

### الكتاب الثالث

في بيان المحاكمة امام محاكم التجارة

\*(بند ٦٤٢)\*

صورة إقامة الدعاوى امام محاكم التجارة تجري على الوجه المذكور في الكتاب الخامس والعشرين من المقالة الثانية من القسم الاول من قانون المحاكم المدنية راجع بنود ٤١٤ وما بعده الى بند ٤٤٢ محاكمات

\*(بند ٦٤٣)\*

ولكن ما في بنود ١٥٦ و ١٥٨ و ١٥٩ من قانون المحاكم من الاحكام الخاصة بالقضاء على الغائب الصادر من المحاكم الصغرى يصير تطبيقه والعمل به في القضاء على الغائب الصادر من المحاكم التجارية

\*(بند ٦٤٤)\*

استئناف الاحكام التي قضت فيها محاكم التجارة يحال على محاكم ولاية القسم التي هي فيه راجع بند ٤٤٣ محاكمات

## الكتاب الرابع

في صورة إقامة الدعاوى المحالة على المحاكم الكبرى  
الملوكة من الدعاوى التجارية

\*(بند ٦٤٥)\*

مدة طلب استئناف ما حكمت به محاكم التجارات محدودة بشهرين يعتبر ابتداءهما من يوم اعلان الحكم ان كان قد صدر في وجه الخصم ومن يوم انقضاء مدة جواز المناقضة في حالة صورة القضاء على الغائب (وهذا في غير قضايا التفليس اما في المدة خمسة عشر يوما كما في بند ٥٨٢ من هذا القانون) بل ويجوز طلب الاحالة الى محكمة أخرى في يوم صدور الحكم راجع بنود ٤٤٣ و ٤٤٩ و ٤٥٥ و ٤٥٦ محاكمات

\*(بند ٦٤٦)\*

اذا حكمت محكمة التجارة في القدر الذي يسوغ لها الحكم فيه حكما بتدليس الاحالة بعده (وهو ما لا يزيد عن الف وخمسمائة قرنة) حكم ما هو مقر في بند ٦٣٩ فلا يجاب المحكوم عليه في هذه الحالة الى طلب الاستئناف ولو لم يصح في الحكم بأنه بطل ولا يجاب الى ذلك ولو صار التصريح في الحكم برخصة طلب الاستئناف راجع بند ٥٩ محاكمات

نود المحاكمات الحال عليها في هذا البند وفي بند ٦٤٨ مذكور في آخر هذا القانون تكمل له ١٥

(بند ٦٤٧)\*

لا يجوز للحاكم الاستئناف أى الحاكم الكبرى فى أى حال من الأحوال أن تحكم  
بمنع تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم التجارة ولا تأخير تنفيذها ولو صار  
الطعن فى هذه الأحكام بأنها خارجة عن دائرة وظائفها فإذا حكمت محاكم  
الاستئناف بمنع تنفيذ الحكم أو بيلغاله كان حكمها الأغيا ونقض ما يترتب  
عليه من الخسران والأضرار للأخصام ولكن يجوز للحاكم الاستئناف بناء  
على اقتضاء الحال والضرورة أن تأذن بحضور الخصام فى يوم مخصوص  
وساعة مخصوصة على خلاف المعتاد بدون مراعاة رسوم المرافعة واستئناف  
الدعوى وفصلها فى أقرب وقت قضا مستجلا ويكون هذا مستثنى من بند  
٤٥٩ مما كان

(بند ٦٤٨)\*

الدعاوى التجارية المحالة على محكمة الاستئناف يكون النظر والحكم  
فيها على الوجه الاعمال الاختصارى يعنى بدون احتفاء الأصول والرسوم  
المحدودة لغيرها مع الاستعجال التام وتكون مباشرة أقامتها من ابتداء النظر  
فيها الى انتهاء فصلها على الوجه المقرر لأقامة الدعوى الاستئنافية المدنية  
بحسب ما هو مذکور فى المقالة الثالثة فى القسم الاول من قانون المحاكمات  
المنية راجع بندى ٤٠٤ و ٦٣ مما كان

هذا آخر قانون التجارة ويلىه

تكملة من المحاكمات

**\* (تكملة قانون التجارة) \***

حيث صارت الاحالة في بند ٦٤ تجارى على بنود ٤١٤ وما بعده الى بند ٤٤٢ محاكمات وصارت الاحالة هنا أيضا على بند ٤٤٣ الى بند ٤٧٣ من المقاتلة الثالثة من القسم الاول محاكمات وجب علينا ذكر هذه البنود تبعا لشرح هذا القانون وهي عبارة عن تسعة وخمسين بند تتعلق بكيفية المرافعات والخسومات امام محاكم التجارة فنقول

**\* (بند ٤١٤) \***

يقتضى أن تتصب الخصومة بمحاكم التجارة بدون توسط مأذونين يتوكلون عن الاخصام في القضايا اراجع بنود ٦١٥ و ٦٢٧ و ٦٣١ و ٦٤٢ و ٦٤٥ و تجارى وبند ٥٥٣ محاكمات

**\* (بند ٤١٥) \***

يجب الترافع في الدعاوى التجارية امام محاكم التجارة بصفة طلب تشقل على الشروط والرسوم المقررة للمرافعات بمحاكم الاقسام الاحلية المعنادة حسبا سلف في الكتاب المتعلق بها اراجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦١٥ محاكمات وبند ٢٩ من نقرضة المصارف والعوائد في المخاصمات

**\* (بند ٤١٦) \***

انما يقتضى ان يكون الاجل بين تاريخ صحيفة الدعوى واليوم المعين لحضور المدعى عليه فيها بالمحاكم التجارية يوما لا يقل اراجع بند ١٠٣ محاكمات

**\* (بند ٤١٧) \***

ولرئيس المحكمة في المواد المقتضى اه العجلة أن يأذن باستحضار المدعى عليه حسب التماس المدعى في أجل أقصر من ذلك ولو من يوم ليوم أو من ساعة لساعة حسب الزوم وان يأمر بحبس الاعيان المنقولة على الدين حسب الاقتضاء أيضا كما انه يلزم المدعى باحضار كفيل أو اثبات يساره بما يفي بقدر ما يتوجه عليه ضمانه للمدعى عليه لو انضج انه غير محق في دعواه عليه وتكون أوامر الرئيس في تلك المواد نافذة تحت جواز المناقضة أو رفع دعوى التظلم بمحكمة عليا فيها اراجع بنود ٢٠٤ و ٢٠٤ و ٢٠٤ مدنى وبند ٧٢ و ٥٥٣

و ٨٠٦ محاكمات وبند ١٧٢ تجارى



\*(بند ٤١٨)\*

ولا بأس بتوجيه الطلب بالمرافعات المستجيلة المقضى بوجوبها في اليوم والساعة اللازمة الى من يقضى بدون مدور أمر بالاذن فيها من المحكمة في القضايا البحرية التي يكون فيها الاخصام لاموطن لهم والقضايا التي تتعلق الدغوى فيها بمواد آلات السفينة وادواتهم او مواد الزاد والذخيرة وطقومات البحرية ومواد العمارة والترميم اللازمة للسفن المتأهبة للقيام وسائر المواد البحرية الضرورية المستجيلة ويجوز الحكم على الغائب في تلك القضايا على القوي دون تربص راجع بندي ١٤٩ و ٨٠٨ محاكمات وبنود ١٩٠ و ١٩١ و ٢٨٠ و ٢١٥ و ٢٢٤ تجارى وبنود ٢٩ مصارف وعوائد في المخاصمات

\*(بند ٤١٩)\*

كل طلب بمرافعة في قضية توجه الى المدعى عليه في السفينة فهو صحيح معتد به راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ وما بعده محاكمات

\*(بند ٤٢٠)\*

المدعى في القضايا التجارية بالخيار في مادة استحضار المدعى عليه للترافع معه اما في محاكم التجارة راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٩ و اما ان يطلب احضاره بمحكمته موطن المدعى عليه راجع بندي ١٠٢ و ١١١ مدنى

واما بمحكمة الجهة التي حصل فيها العقد وتسليم البضاعة راجع بندي ١٥٨٩ و ١٦٠ مدنى

واما بمحكمة الجهة التي يحصل بها الاداء والتقابض راجع بند ١٢٤٧

\*(بند ٤٢١)\*

ويجب على المتداعين ان يحضروا بالمحكمة التجارية المترافع اليها في القضية اما بانقسم ما أو بأكمل من طرفهما لهم وكالة خاصة راجع بند ١٩٨٧ مدنى وبنود ٩ محاكمات وبنود ٦٢٧ تجارى

\*(بند ٤٢٢)\*

فان حضر المتداعيان مجلس الحكم ولم يصدر الحكم الاتهام في القضية

في أول مجلس لزم من كان من الاخصام ليس له موطن بجهة ولاية المحكمة  
المترافع اليها أن يتخذ له. وطناً مختاراً فيها راجع بند ١١١ مدني وبندى  
٤٣٥ و ٤٤٠ محاكمات

ويجب أن يتخذ اتحاداً موطن المختار في جبل موجب الاحكام بمجلس القضاء  
فان لم يتخذ الموطن المختار صرح توجبه توقيعات التجار ولو بالحكم الاتهامي  
الصادر في القضية التجارية الى الخصم بدوان المحكمة

\*(بند ٤٢٣)\*

لا يلزم المدعي من أهالي البلاد الاجنبية في الدعاوى التجارية باحضار كفيل  
لدفع مصارف الخصومة والاتلافات والفوائد التي يقضى عليه بها ولو كانت  
الدعاوى التجارية مرفوعة لمحكمة أهلية معنادة في الجهات التي لا يوجد فيها  
محكم تجارية راجع بندى ١٦٦ و ١٦٧ محاكمات وبند ١٠٦ مدني

\*(بند ٤٢٤)\*

اذا كانت محكمة التجارة المترافع اليها في القضية ليست مستحقة القضاء فيها  
بسبب المادة المدعى بها لزم احالة الاخصام الى المحكمة التي تكون القضية  
من ولايتها ولو لم يرفع اليها من أحد الاخصام دعوى طلب الاحالة راجع  
بندى ١٧٠ و ٤٤٢ محاكمات

واذا رفعت منهم دعوى طلب الاحالة فيها اذا كان المدعي به غير ما ذكر لزم أن لا  
ترفع الى المحكمة الا قبل ايراد سائر أوجه الدفع والتخلص في القضية مع اعداد  
الوجه المذكور راجع بند ١٦٩ و ١٧١ و ١٨٦ محاكمات

\*(بند ٤٢٥)\*

لا بأس بالجمع في ضمن حكم واحد في محاكم التجارة بين الحكم منها في اتباع  
بمادة كون القضية من ولاية المحكمة أم لا وبين الحكم في أصل القضية معاً  
وانما يقتضى التفريق في توقيع الحكم فقط بأن يوقع توقيع مخصوص  
بالحكم في مادة كون القضية من ولاية المحكمة وعدمه وتوقيع آخر  
بخصوص الحكم في أصل القضية وعلى كل حال فيميز الطعن بطريق التظلم  
بمحكمة عليا في توقيعات الاحكام المختصة بالحكم في مواد كون القضايا  
المرفوعة لمحاكم التجارة هي من ضمن ولايتها أم لا راجع بند ١٣٤ و ١٧٢



المتداعين على أيديهم وليصلوهم ان تسيرت المصلحة بينهما والابدوا  
ما يروونه في القضية راجع بنود ٢٠٤ و ٢٢٢ و ٤٢٠ و ٤٢١ محاكمات  
وبند ٥١ تجارى

وكذلك اذا اقتضى الحال للكشف على محلات الوقائع أو لتقوم على  
أوبساعة لزم تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة ليصرى بمعرفتهم ما ذكر ويجب  
أن يتعين المحكمون وأهل الخبرة المذكورون بمعرفة نفس المحكمة بحسب  
الاقضية لا يطلب أحدها ما تمكن الخصام قد تراضوا على تعيينهم بمعرفتهم  
بمجلس الحكم راجع بند ٢٠٥ محاكمات وبند ٥٢ تجارى وبند ٢٩ من  
قائمة المصارف والعوائد في المخصصات

\*(بند ٤٢٠)\*

لا يجوز أن يطعن بالنتج في حق المحكمين وأهل الخبرة المعينين بمعرفة المحكمة  
الافى طرف ثلاثة أيام لاخير من تاريخ تعيينهم راجع بنود ١٠٢ و ٢٠٨  
و ١٠٢٢ محاكمات

\*(بند ٤٢١)\*

يجب أن يسلم ديوان المحكمة حكم المحكمين وشهادة أهل الخبرة المذكورين  
وراجع بندى ٢١٨ و ٢١٩ محاكمات وبند ٦١ تجارى

\*(بند ٤٢٢)\*

واذا اقتضى الحال لصدور الامر من المحكمة التجارية بالبرهنة في القضية بالقامة  
البيئة لزم أن يراعى العمل فيها على حسب الشروط والرسوم المقررة لأقامة  
السينات في القضايا الموجهة بالساقفة المذكورة وانما يجب في القضايا التي تصدر فيها  
الاحكام تحت مخصصة المرافعة نأيا بدعوى التظلم بمحكمة عليها ان تعزز  
شهادات الشهود بالكتابة بمعرفة كاتب ديوان المحكمة وان يضع كل شاهد  
اسمه بخطه على شهادته فان امتنع من ذلك لزم ذكر امتناعه بها راجع بند  
١٢٤١ مدنى وبنود ٢٤ و ٢٥ و ٢٠٧ و ٤٢٩ و ٤٢٠ و ٤٢٢ محاكمات  
وبند ١٠ و ٩٨ و ١٠٩ و ٦٢ تجارى

\*(بند ٤٢٣)\*

يجب أن يراعى العمل بالمحكم التجارية في تحرير الاحكام ونسخ صورها اعلاما

للاختصاص حسب المقرر في بندي ١٤١ و ١٤٦ فيما يتعلق بالاحكام الصادرة  
من المحاكم الاهلية المتأخرة راجع بند ٥٤٥ محاكمات

\*(بند ٤٣٤)\*

اذا لم يحضر المدعى بالدعوى المرفوعة لمحاكم التجارة في الوقت المعين لرفع  
القضية بمجلس الحكم حكم عليه بالغياب وترك المدعى عليه من الدعوى  
راجع بنود ١٩ و ٨٠ و ٨٢ و ١٥٤ محاكمات و بندي ٦٤٣ و ٦٤٥  
تجاري

واذا لم يحضر المدعى عليه حكم عليه أيضا في غيابه ومصدر الحكم للمدعى بما  
طلبه بدعواه اذا تراى للمحكمة انه مقبول شرعا ثابت باطلحة القوية كما ينبغي  
راجع بندي ١٤٩ و ١٥٠ محاكمات

\*(بند ٤٣٥)\*

لا يجزى بالحكم الصادر على الغائب من محاكم التجارة الاعن بد محضر مخصوص  
يندب لثالث من المحكمة ويجب أن يشتمل الاخبار المذكور على ذكر اتخاذ  
الموطن المختار بالجهة التي يحصل فيها الاخبار في صورة ما اذا لم يكن للمدعى  
موطن فيها والا كان الاخبار باطلا لا يترب عليه حكم راجع بندي ١٠٢  
و ١١١ ملحق بنود ٤٢٢ محاكمات

وسمى صار الاخبار بالحكم الصادر على الغائب كان نافذا من بعد يوم واحد من  
تاريخ الاخبار به مالم تحصل فيه المناقضة راجع بنود ١٥٥ و ٤٣٦  
و ٤٤٢ محاكمات و بند ٢٩ من تعرفه المصارف والعوائد في الخصامات

\*(بند ٤٣٦)\*

لا تقبل المناقضة في الاحكام الصادرة على الغائب من المحاكم التجارية بعد  
ثمانية أيام من تاريخ الاخبار بها راجع بند ١٥٧ محاكمات و بند ٢٩ من  
تعريفه المصارف والعوائد في الخصامات

\*(بند ٤٣٧)\*

يجب أن تشتمل وثيقة دعوى المناقضة على حجج المناقض وطلب احضار  
النصم في مسافة الاجل المضروب لحضور المدعى عليهم بحسب القانون  
وتجبره النصم المحكوم له بالحكم المراد المناقضة فيه بموطنه المختار راجع



وكذلك فيه عليه بطلب حضوره في ضمن الاخبار المذكورة في يوم معين وساعة معينة يجلس القضاء ليسد الحكم من المحكمة المذكورة في وجهه في مادة قبول الضمانة وعدمه اذا كان قد حصل اختلاف بين الخصمين في تلك المادة راجع بند ٢٠١١ و ٢٠١٨ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ بند ١٨ محكمات

\*(بند ٤٤١)\*

فان لم يحضر المحكوم عليه المتظلم من الحكم بمحكمة التجارة حسب الطلب المترجعه اليه في ضمن الاخبار المتقدمه وحضر ولم يناقض في مادة الضمانة تسلم الكفيل سند ضمانته لعدم كتابة المحكمة وان ناقض فيها لم أن يقضي في تلك المادة بما يقضي من القبول وعدمه بالمجلس في اليوم المصنف لذلك بتوثيق الاخبار والتبني المذكورين ويتخذ الحكم الصادر في مادة الضمانة على كل حال تحت جواز المناقضة أو نصب دعوى التظلم بمحكمة عليا فيه راجع بند ٨٢ و ٨٩ و ٥١ محكمات وبند ٢٩ من تعريفه المصارف والعوائق الخاصة

\*(بند ٤٤٢)\*

ومضى صدر الحكم الانتهاء من محاكم التجارة في القضايا التجارية المرفوعة اليها فلا يجوز لها أن تحكم في المنازعات الخاصة فيما بعد في شأن ما يتعلق بطرائق تنفيذ الاحكام الصادرة منها في تلك القضايا مطلقا راجع ٤٢٧ و ٤٧٢ و ٥٥٣ محكمات

بيان ما يتعلق بكيفية المرافعات بدعوى التظلم وفي كيفية تحقيق قضايا التظلمات واثباتها بالمحاكم العليا

\*(بند ٤٤٣)\*

يجب أن يكون الاجل لاقامة الدعوى الاصلية بالتظلم بمحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم السفلى شهرين لا غير من يوم الاخبار بها الى نفس الخصم أو الى موطنه ان كانت صادرة في حضور الخصم بالمواجهة راجع بنود ٢٧٧ و ٢٩٢ و ٦٦٩ و ٧٢٢ و ٧٢٦ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٦٤ و ٨٠٩ محكمات وبند ١٧٤ و ٢٠٣ تحقيق الدعوى

ومن يوم قضاء الاجل المجهول لجواز استماع دعوى المناقضة فيها ان كانت

صادرة على الغائب راجع بشدي ١٥٧ و ١٥٨ محاكمات  
و يجوز للمدعى عليه بدعوى التظلم ان يرفع دعوى الدفع عن نفسه بطريق  
التجعية والاعتراض في أثناء دعوى التظلم الاصلية مادامت الخصومة  
الاصلية في مادة التظلم بحكمة عليا فاقعة ولو كان المدعى عليه المذكور قد  
أخبر جائب المدعى بصورة الحكم بقصد التنفيذ دون أن يخبر في ضمنه بأنه  
يريد اقامة دعوى تظلم بحكمة عليا فيه ولا اشترط لنفسه ذلك من قبل راجع  
ينود ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٧٣٢ و ٨٠٩ و ٨٧٤ و ١٠٣٣ محاكمات

\*(بند ٤٤٤)\*

وما تقرّر بالبند الذي قبله من الآجال المعينة لاقامة دعوى التظلم بحكمة  
عليا يستوجب بالقضاء وجوب عدم استماع دعاوى التظلمات متى انقضى  
الاجل المعين لها ويستوى فيه سائر اصناف أرباب الدعاوى وانما لهم  
الرجوع على من يقتضى بما يقرب على عدم رفع دعوى التظلم بحكمة عليا  
في آجالها المقررة من تضمين الضرر اللازم ولا تبدأ الآجال المذكورة  
بالنسبة للقاصر المجهور عليه الامن يوم الاخبار بالحكم الى الوصى الاصلى  
والى الوصى الحسبى معا ولو كان الوصى الحسبى غير منتصب ضمما في  
الخصومة راجع بنود ٣٨٨ و ٤٢٠ و ٤٥٠ مدنى و بنود ١٢٢ و ١٧٨ و  
٤٨٤ محاكمات

\*(بند ٤٤٥)\*

كل من كان مقبلا بالجهات الخارجة عن أرض فرنسا الاصلية الاوربانية  
زيده على أجل الشهرين المذكورين قدرا آجال الطلبات للمرافعة في  
الدعاوى المقررة في بند ٧٣ من قانون المحاكمات ويحسب به أجل الشهرين  
المضروب لاقامة دعوى التظلم من يوم وصول خبر الحكم اليه راجع بنود  
٧٤ ٨٩ ٩٠ ١٠٢ و ١٠٣٣ محاكمات

\*(بند ٤٤٦)\*

كل من كان غائبا عن الاوربانية التابعة للملكة فرانسأ ومن أرض اقليم  
الجزائر افرقية لاسباب خدامة عميرية وتأدية مأمورية عمومية من طرف  
الحكومة زيده على أجل الشهرين المذكورين ثمانية أشهر ويحسب به



أجل الشهر من المضروب لأقامة دعوى التظلم من يوم وصول خبر الحكم اليه  
وكذلك يكون الحكم في حق البحرية الغائبين لاسباب الاسفار البحرية وراجع  
بند ٤٨٥ محاكمات

\*(بند ٤٤٧)\*

اذا توفي الخصم المقتضى عليه بالحكم المدعى فيه بالتظلم في أثناء الاجال  
المعينة لأقامة دعوى التظلمات انقطع سياق الاجل بوفاته وراجع بند ٣٤٤  
محاكمات

ولا يستمر الامن بعد الاخبار بالحكم بوفاته الى الورثة بموطن المتوفى مع  
مراعاة الشروط والرسوم المقتضى مراعاتها في توجيه الطلبات للمرافعة  
في الدعاوى المقررة في بند ٦١ محاكمات ومن يوم انقضاء الاجال المقررة  
للورثة والمتوفى عنها زوجها المجرى التركة والاموال الشائعة بين الزوجين  
وللمشاورة والتصرى فيما هو الاصل لهم من أحد الامر بن التركة وعلمه  
في القضايا المتعلقة بثلث المواد اذا كان الحكم المراد المرافعة فيه ثانيا بدعوى  
التظلم حصل الاخبار به قبل انقضاء الاجال المذكورة وراجع بند ١١٠  
مدني وينود ١٧٤ و ١٨٧ و ١٨٧ و ٩٤٢ محاكمات

ويصح توجيه الاخبار المذكورة على سبيل الاجال المجموع الورثة بدون تعيين  
اسماء ولا صفات وراجع بندي ٧٢٤ و ١١٢ مدني وبند ٢٩ من قانون  
تعريفة المصارف والعوائق في المخصصات

\*(بند ٤٤٨)\*

يجب في صورة ما اذا كان الحكم المراد الترافع بخصوصه بدعوى التظلم قد  
صدر بناء على سند من ردا وكان قد قضى به على الخصم المتظلم لعدم ابراز سند  
معتبر في القضية محجوز تحت يد الخصم الاثران لا يتبدأ الاجال المضروبة  
للمرافعة ثانيا بدعوى التظلم فيه الامن يوم الاقرار من طرف الخصم بالتقوير  
او من تاريخ الحكم الشرعي الصادر باثباته ومن يوم رد السند المحجوز تحت  
يد الخصم وانما يشترط في هذه الصورة الاخيرة ان يثبت يوم الرد بدليل بالكتابة  
لا بوجه آخر وراجع بنود ٢١ و ٤٨ غرة ٩ وغرة ١٠ و ٤٨٨ محاكمات وبند  
٤٤٨ تحقيق الدعاوى

\*(بند ٤٤٩)\*

\* (بند ٤٤٩)

لا تجوز المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بمحكمة عليا في حكم اقتضائي غير مهمل  
التنفيذ في ظرف الثمانية أيام التي تنقضي من تاريخه فان رفعت دعوى التظلم  
ففيه في تلك المسافة فلا تسع ما لم يكن المدعى به مقبداً عادها ثانيا في ظرف  
الاجل المضروب للمرافعات بدعوى التظلمات راجع بند ٤٥٠ تجاري

\* (بند ٤٥٠)

ويقف نفاذ الاحكام الغير المجلة التفاضل في مدة الثمانية أيام المذكورة بالبند  
السابق راجع بند ١٥٥ محاكمات وبند ٢٠٣ فرع ٢ تحقيق الدعوى

\* (بند ٤٥١)

لا تجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا في شأن الاحكام الابتدائية  
الا بعد صدور الحكم الاتهامي في القضية وان يكون في ضمن دعوى التظلم  
في الحكم الاتهامي لو حصلت بحيث ترفع دعوى التظلم في الجميع معا ولا يتبدأ  
أجل المرافعة بدعوى التظلم في هذه الصورة الا من يوم الاخبار بالحكم  
الاتهامي فقط وتسمع دعوى التظلم في الحكم الاتهامي والابتدائي معا ولو  
كان الابتدائي قد حصل تنفيذه من جانب المدعى بالتظلم بدون ان يشترط لنفسه  
المرافعة بدعوى التظلم فيه

واما الاحكام الاقتضائية فتجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا قبل  
صدور الحكم الاتهامي في القضية وكذلك الاحكام الصادرة بتججيل القضاء  
لاحد الخصام بأمر من الامور للضرورة راجع بنود ٢١ و ٤٥٧ و ٤٧٢  
محاكمات

\* (بند ٤٥٢)

والمراد بالاحكام الابتدائية كل حكم صدر فيما يتعلق بمقدمات الخصومة  
وسائر الطرق الموصلة للحكم الاتهامي ومواد تحقيقها واثباتها كالحكم  
بالبرهنة على امر أو تنقيقه واثباته وكالكشف على محال الوقائع وأي  
مقدمة للخصومة مما يجعل القضية مستعدة للحكم الاتهامي فيها ولا يستلزم  
الحكم به الحكم في أصلها والمراد بالاحكام الاقتضائية ما صدر من ذلك  
بإقضاء الوجه من المحكمة قبل الحكم في أصل القضية وإقضى الحكم به

الحكم في أصلها راجع بنود ٢٠٤ و ٢٩٥ و ٢٠٢ و ٣٠٢ محكمات

\*(بند ٤٥٢)\*

تجاوز المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم  
مقيدة بأنهم يحكم نافذ وقضاء مبهم غير جاز المرافعة فيه ثانيا بحكمة عليا اذا  
كانت قد صدرت عن قضاة ولايتهم مقيدة في الحكم بالخصومات بشرط جواز  
المرافعة فيها ثانيا بحكمة عليا ولا تسمع دعاوى التظلمات في الاحكام الصادرة  
في القضايا التي تخص قضاة الدرجة الاولى بالقضاء فيها حكما نافذا وقضاء مبهما  
غير جاز المرافعة فيه ثانيا بحكمة عليا سواء كانت تلك الاحكام قد صدرت عنهم  
مقيدة بقيد الحكم الجائز فيه المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بحكمة عليا او كانت  
صدرت مطلقة عن القيد بذلك

\*(بند ٤٥٤)\*

تسمع دعوى التظلم بحكمة عليا في شأن الاحكام الصادرة من المحاكم بخصوص  
كون القضية من ولايتها وعدمه ولو كانت الاحكام المذكورة قد صدرت  
فيها مقيدة بكونها حكما نافذا وقضاء مبهما غير جاز المرافعة فيه ثانيا بدعوى  
التظلم بحكمة عليا راجع بنود ١٦٨ و ١٧٠ و ٢٥٤ و ٢٥٥ محكمات

\*(بند ٤٥٥)\*

اذا كانت الاحكام الصادرة من المحاكم تجاوز فيها المناقضة فلا تسمع فيها  
دعوى التظلم بحكمة عليا في مدة الاجل المضروب بلجواز رفع دعوى المناقضة  
فيها راجع بنود ٢٠ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٥ و ١٦٩ و ١٧٠ و ٢٥٤ و ٢٥٥  
محكمات

\*(بند ٤٥٦)\*

ترفع دعوى التظلم بحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم بحسب مقتضى  
يطلب فيها احضا والخصم في الاجل المضروب للمرافعة في الخصومات بحسب  
القانون ويتجاربها من مدعى التظلم الى نفس المدعى عليه أو لوطنه والا  
كانت لاغية لاعتبارها راجع بند ٥٨٤ محكمات وبند ٢٩ من تعريفة  
المصارف والعمائد في الخاء عمات

\*(بند ٤٥٧)\*



طلب تقرر الخصم باستحضار ذلك في اليوم والساعة التي تتعين لحضوره فيما دون الاجل المضروب للضروري المرافعات بحسب القانون ولا يؤمر بالمنع من اتخاذ حكم بناء على عريضة تتقدم لرئيس المحكمة بدون أن يخبر بها الخصم ووكيل الحكومة بالمحكمة راجع بنود ٦٤٧ تجاري

\*(بند ٤٦٠)\*

ولا يجوز في غير ما ذكر من الاحوال ان يصدر من محاكم التظلم أو امر بالمنع من نفاذ الاحكام المترافع اليها بدعوى التظلم فيها ولا أحكام توجب توقيف التنفيذ صراحة أو ضمنا مطلقا فان صدر حكم بشئ من ذلك كان باطلا لا عمل به راجع بنود ٤٧٨ و ٤٩٧ و ١٠٢٩ محاكمات و بنود ٦٤٧ تجاري

\*(بند ٤٦١)\*

يجب أن يقضى في دعاوى التظلمات في الاحكام بالاستماع الاخصام فيها شفاهها بجلس القضاء من غير أن يؤمر فيها بالتصديق والاثبات بالكتابة ولو كانت دعوى التظلم مقامة في حكم مدعى قضية كان مأمورافها بالتصديق والاثبات بالكتابة ولمحكمة التظلم مع ذلك أن تأمر بالتصديق والاثبات في دعوى التظلم بالكتابة أيضا اذا اقتضت الضرورة ذلك راجع بنود ٩٥ و ٤٧٠ و ٨٠٩ محاكمات

\*(بند ٤٦٢)\*

فان اقتضى الحال في دعوى التظلم للامر بالتصديق والاثبات بالكتابة لم المدعى جهلان يخبر بجانب المدعى عليه باوجه الطعن في الحكم المبني عليه ادعواه في اجل ثمانية أيام من تاريخ نصب المأذون المتوكل عن المدعى عليه بدعوى التظلم وفي اجل الثمانية أيام التي تليها يجاب المدعى عليه بالدفع عن نفسه ثم يترافع لجلس القضاء في قضية التظلم بدون توثيقات بشرط مرافعات ورسوم خصومات ولا كتابات غير ما ذكر راجع بنود ٧٥ و ٨٥ و ١٠٢١ محاكمات و بنود ١٤٧ و ١٥١ من تعريفه المصارف والعوائد في الخصامات

\*(بند ٤٦٣)\*

وترفع دعاوى التظلمات في الاحكام الصادرة بخصوص القضايا الموجبة الى









ويضع على اسلوب حسن سهل العبارة يستعيد انسجامه من قصد الى مطاوعة  
ويستعيد أحكامه من عهد الى مراجعته وما ذاك الا بالعبادة الخلدوية  
الاسماعيلية الغنية عن الدلائل مساعيا العلية لازالت آمالها متجهة  
صوب الصواب ولا برحت أعمالها متوجهة بالتجاح في كل ما يستطاب  
موقفه لدوام فضلها وامتنانها لكل ما فيه المنفعة العظمى لاطوانها  
بجاه خاتم الرسل وسيد الكل عليه وعلى آله وصحبه الكرام أكمل الصلاة  
وأتم السلام آمين

يقول مصحح دار الطباعة جل الله طباعه تم بعون الله الملك المبدئ المعيد  
طبع هذا القانون السديد المفيد كيف لا وناظم سموطه وموشى اعلام  
مروطه وب القصاصة الفاتحة والادب الرائع حضرة رفاعة بك بدوي  
رافع بدار الطباعة العامرة ذات الادوات الباهرة المتجلية بأجسى الى  
الكمال المتجلية في أبهى حال الجمال المتوفرة دواعي مجددها المشرقة  
كواكب سعدتها في ظلال من تحت يده مراتب الخلدوية وتجلت به  
كواكب الداورية وارث الملوك الاماجيد وسلالة السراة الصناديد  
الجامع بين طارف المجد وتالده والمستنداً حادث الصدارة عن جده ووالده  
ذي الحلم الذي تستغف له الاطواد والمآثر التي لا يني ببعضها تعداد من  
ذليلهم معه السحاب وتلك بمنته الرقاب عزيز مصر ذي المآثر الشهيرة  
والفخر الجلي جناب الخلدوي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي متع الله  
الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهلة على رعاياه بحائب كرمه  
وجوده وكان طباعه المشمول بنظر من عليه لسان الصدق يثنى

حضرة حسين بك حسي في أوائل ذي القعدة الحرام

المعظم في الجاهلية والاسلام من سنة خمس

وثمانين ومائتين وألف من هجرة من

خلق الله على أكمل وصف صلى

الله وسلم عليه وآله وكل

منتسب اليه

نم



